

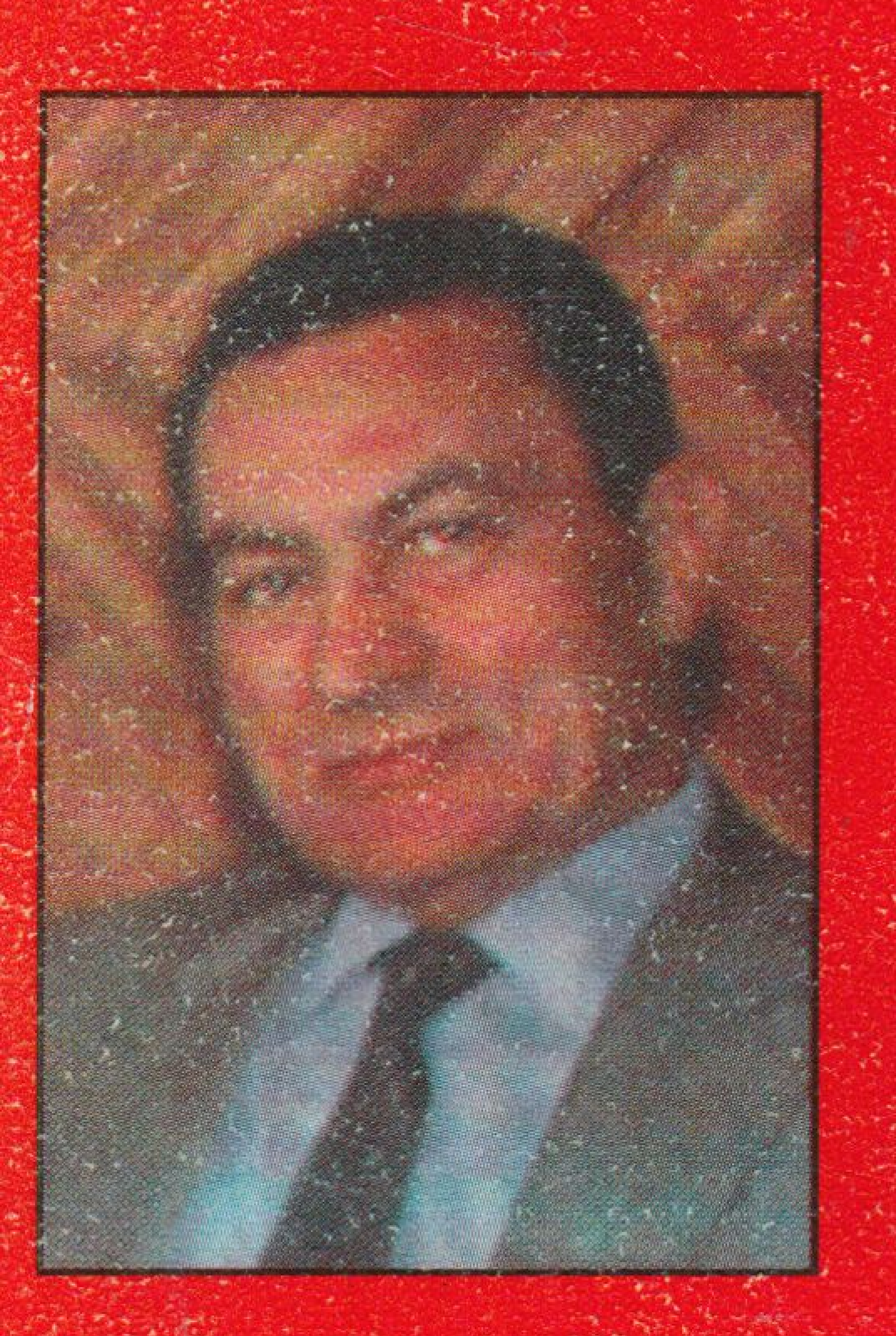
مركز ابن خلدون للتنمية

الناشر
محمد مختار

سامح فوزي

الخروج من نفق الطائفية

هموم الأقباط







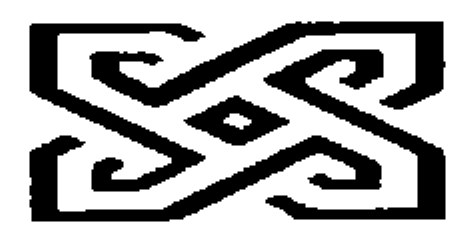
تقديم / د. سعد الدين ابراهيم

الخروج من نفق الطائفية

هموم الاقباط

مركز ابن خلدون

للدراسات الانمائية



١٧ ش ١٢ المقطم
القاهرة : ص٠ب ١٣
تليفون: ٥٠٦١٦١٧
٥٠٦٠٦٦٢
٥٠٦٠٦٦٣
فاكس : ٥٠٦١٠٣٠

الإشراف الفني :

اشرف بيدس

اهداء

إلى اطفال مصر

شيماء ومارينا ومحمد ومونيكا
وخالد وعمر وزينة وفادي وحسن ومينا
وسارة..
من اجل وطن تتسع ذراعاه لكم جميعاً

سامح



الفهرس

سمعاً وطاعة يا إلهي .. ها أنا أقوم بقياسها،
ولكن ما هو الذي اقوم بقياسه .. هلا اخبرتني يا إلهي العظيم؟

القديس أوغسطينوس

تقديم

يشهد العالم منذ سنوات، وتحديدا منذ سقوط حائط برلين (١٩٨٩) وانهيار الاتحاد السوفيتي (١٩٩١)، انتفاضات عديدة للملل والنحل والطوائف والاعراق والاقليات من كل لون ودين ولغة. وقد اصدرت منظمة الأمم المتحدة إعلانا عالميا يستجيب للمطالب المشروعة لهذه الجماعات، وذلك في شهر ديسمبر ١٩٩٢.

وقد تلكأنا طويلا في الوطن العربي في التعامل مع مسألة الملل والنحل والطوائف والاقليات بين ظهرانينا. وكانت النتيجة زيادة التوترات والصراعات المسلحة في السودان والعراق ولبنان، وأماكن اخرى. وقد فقد الوطن العربي نتيجة لذلك حوالي ٢ مليون قتيل وضعف ذلك من الجرحى، وأضعاف ذلك من المشردين والنازحين واللاجئين، هذا في الوقت الذي لم نفقد في كل حروبنا مع اسرائيل اكثر من مائتي الف (٢٠٠ر٠٠٠)قتيل، أي ١٠٪ من ضحايا صراعاتنا الداخلية.

وكان الاعتقاد الشائع أن مصر في منأي من هذه التوترات الاثنية أو الطائفية. وكان لهذا الاعتقاد ما يبرره تاريخيا. ولكن العقود الثلاثة الاخيرة شهدت توترا متصاعدا بين بعض ابناء مصر من المسلمين والاقباط. وادي ارتفاع نغمة الخطاب الديني المتطرف باسم الاسلام إلى

هواجس، ثم مخاوف ذعر عديد من ابناء مصر الاقباط. وبدأوا يعبرون بأصوات عالية عن همومهم. والتقط ذلك بعض اقباط المهجر، وبعض الدوائر الاجنبية وربما بالغوا في ترديدها وتكرارها.

لذلك فإن احد باحثي المركز النابهين، الاستاذ **سامح فوزي**، اخذ هذه المبادرة الجريئة والخلاقة في استقصاء اراء نخبة من المثقفين المصريين حول المسألة القبطية وهموم الاقباط، المشروع منها والمبالغ فيه؛ وتصورات هؤلاء المثقفين للصيغ الافضل في التعامل معها. والكتاب يتحدث عن نفسه، من خلال من تحدثوا مع أو استجابوا لباحثنا الشاب. وقد قام سامح فوزي بالعرض وبالتحليل والاخراج الموضوعي لشهادات أكثر من ثلاثين مثقفا مصريا علي أكمل وجه، وبنفس الاقتدار الواعد الذي لمسناه دائما من هذا الباحث الشاب المثالي. فله ولكل من ساعدوه اتقدم بأعمق الشكر.

١ - قانون الحرية من الاضطهاد الديني

ولا يمكن أن ننهي هذا التقديم دون الاشارة الي احد معارك ١٩٩٧ الفكرية والسياسية حول قضية «**الاضطهاد الديني**»، الذي هو أحد هموم هذا التقرير. وتصور الطريقة التي تناول بها معظم المثقفين المصريين هذه القضية ازدواجية فاضحة في استخدام معايير حقوق الانسان، بما في ذلك المساواة والحريات الاساسية، وفي مقدمتها الحرية الدينية. فهم متواطئون بالصمت عما يتعرض له الاقباط من تفرقة في المعاملة في بعض المواقع، من بعض الجهات الحكومية الرسمية. وهم متواطئون بالصمت عن القيود المفروضة علي بناء وترميم الكنائس ، والتي لا يوجد لها مثيل بالنسبة

للمساجد لدي المسلمين، صحيح ان الرئيس مبارك قد **فوض المحافظين في اوائل عام ١٩٩٨ بالسماح بترميم الكنائس في محافظاتهم؛ ولكن ليس بعد في إعطاء تصاريح بناء الكنائس ، التي ظلت في يد رئيس الجمهورية، أو رئيس الدولة منذ الخط الهمايوني (العثمانلي) الصادر في عام ١٨٥٦ .**

فقط يتحدث المثقفون المصريون ، إذا تحدثوا علي الاطلاق، لتأكيد نقطتين لا خلاف لأحد في مصر عليهما:

- الاولي : ان الأقباط جزء لا يتجزأ من الشعب والوطن.

- الثانية، رفض التدخل الاجنبي، اياً كان مصدره في شئون مصر عموما ، وفي العلاقة بين الاقباط والمسلمين خصوصا .

حسنا جدا . لا يختلف أحد من المصريين علي ذلك. فلمن يؤكد المثقفين المصريون هذا الأمر؟

لقد راجعنا ما يزيد عن خمسين مقالاً ظهرت في الصحف المصرية خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٧، وأوائل عام ١٩٩٨، بمناسبة مشروع قانون يناقشه الكونجرس الامريكي عن «**التحرر من الاضطهاد الديني**». وكلها تلعن امريكا لحديثها عن اضطهاد المسيحيين في عدد من البلدان منها مصر، فما هو الموضوع؟

فقد أثار مواطنون امريكيون من أصول مهاجرة قضية «اضطهاد» ابناء دياناتهم في اوطانهم الاصلية السابقة. وكالعادة، مارس هؤلاء المواطنون الامريكيون حقوقهم «الديموقراطية» التي يكفلها لهم الدستور الامريكي ، بالضغط علي ممثليهم في الكونجرس الامريكي للعمل علي

وقف هذه «الاضطهادات» . فتقدم عضو من مجلس النواب الامريكي ، اسمه فرانك ولف وثلاثة اعضاء من مجلس الشيوخ الامريكي (هم : سبكتر، وكفرديل، وهتشنون) بمشروع قانون الي المجلس ، يوم ٢١ مايو ١٩٩٧ ، بعنوان «**الحرية من الاضطهاد الديني**»-(Freedom From Religous Persecution Act of 1997) . والذي يهدف الي :

«استحداث مكتب لرصد الاضطهادات الدينية، والعمل علي فرض العقوبات علي الاقطار الضالعة في ممارسة الاضطهاد الديني وأغراض اخرى» .

والنص الانجليزي وارد في وثيقة تحمل رقم S. 7221 للكونجرس رقم ١٠٥ ، الدورة الاولي، بتاريخ ٢١ مايو ١٩٩٧ ، وتقرأ حرفيا:

A BILL : To establish an Office of Religous Persecution Monitoring, to provide for the imposition of sanctions against countries engaged in a pattern of religious persecultion and for other purposes.

ويذكر مشروع القانون في الديباجة ، أو **القسم الأول** أن «الحكومات عليها مسئولية أولى في الدعوة الي وتشجيع وحماية واحترام الحق الاساسي والمعترف به دوليا وهو حرية الدين» .

ثم يرصد مشروع القانون في القسم الثاني نص مواد المواثيق والعهود الدولية في هذا الصدد، وأولها، **المادة ١٨ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان**، والتي تنص علي أن :

«لكل انسان الحق في حرية الفكر والضمير والدين؛ ويتضمن هذا الحق حرية تغيير دينه أو معتقداته، وحريته منفردا أو في جماعة تضم اخرين، في العموم أو الخصوص، أن يظهر دينه او معتقداته، تعليما وممارسة وعبادة ومراعاة».

وثانيها المادة ١٨ من **العهدالدوليللحقوقالمدنيتوالسياسية**، التي تنص علي أن يُكفل لكل انسان الحق في حرية التفكير والضمير والدين...»

ثم تخص الفقرة الثالثة من مشروع القانون المذكور أعلاه جماعات مسيحية معينة تتعرض للاضطهاد في بلاد معينة، حيث تقرأ الفقرة «إن اضطهاد الروم الكاثوليك والانجيليين البروتسانت في أقطار شيوعية مثل كوبا، ولاوس، والصين الشعبية مستمر؛ وفي بعض الحالات هو في ازدياد».

ثم يأتي في الفقرة الخامسة مباشرة ما يخص الأقطار الاسلامية ، حيث جاء فيها بالنص:

«إنه في العديد من البلدان الاسلامية، تقوم الحكومات باضطهاد غير المسلمين، والذين يغيرون دينهم من الاسلام الي ديانات اخرى، مستخدمة في ذلك قوانين «ازدراء الدين» (Blasphemy) و«الردة» (Apostasy). كما ان الحركات المتطرفة تسعي لافساد العقيدة والثقافة الاسلامية السمحة باضطهاد البهائيين والمسيحيين وغيرهم من الاقليات الدينية».

ثم تنتقل الديباجة في الفقرة الخامسة الي **السودان**، حيث تقول بالحرف الواحد: «إن الحكومة الدينية المتشددة في السودان تشن ما تصفه هذه الحكومة نفسها بأنها حرب دينية ضد المسيحيين، و غير المسلمين، وحتى ضد المسلمين المعتدلين، مستخدمة في ذلك التعذيب والتجويع ، والاسترقاق والقتل».

وينتقل مشروع القانون في الفقرة السادسة، وهي أطول الفقرات، الي اضطهاد اهل التبت، حيث ينص بالحرف الواحد علي :

"أنه في التبت، حيث تتداخل البوذية مع هوية أهل التبت تداخلا لا انفصام فيه. فان حكومة جمهوري الصين الشعبية قد أكملت سيطرتها علي الشعب التبتي، يمنعها لاختيار لاما البانشين، وبالدعاية ضد سلطة الدالاي لاما (أعلي سلطة دينية لأهل التبت)، وبتقييدها للدراسات والممارسات التقليدية، واضطهاد الرهبان والراهبات".

وفي **القسم الثالث** من مشروع القانون يتم تعريف المصطلحات والتسميات الاساسية، وأهمها:

- تعريف «**الاضطهاد الديني**»، بانه انتشار اضطهاد الاشخاص بسبب عضويتهم او انتمائهم لطائفة دينية، سواء كان معترفا بها او غير معترف بها رسميا في البلد المعني، ويشمل هذا الاضطهاد القبض علي او الحبس او الاستعباد، او القتل او السجن، او اعادة التوطين القسري، أو

الاغتصاب، او الصلب، أو أي شكل آخر من أشكال التعذيب.

- تعريف **«الفئة ١» من الاضطهاد الديني**، بأنه ذلك الاضطهاد الذي يتم بواسطة مسئولي الحكومة مباشرة، أو بتأييد منهم، او بواسطة عملاء الحكومة، كجزء من سياساتها الرسمية.

- تعريف **«الفئة ٢» من الاضطهاد الديني**، وهو ذلك الاضطهاد الذي لا يتم بواسطة مسئولي الحكومة، او بتأييدهم، ولا من عملاء الحكومة، أو كجزء من سياسة معلنة لها، ولكن الحكومة تكون مقصرة في اتخاذ اجراءات حادة ومستمرة لاحتواء الاضطهاد الديني والقضاء عليه.

- تعريف **مساعدات الولايات المتحدة**، التي يمكن قطعها او تخفيضها كعقاب للبلدان التي تمارس الاضطهاد الديني، وتشمل المال والغذاء و السلاح والمعونة الفنية والاغاثة للاجئين أو في حالة الكوارث.

ويتناول **القسم الرابع**، أنواع الدعم والمساعدات التي تقدم للجماعات الدينية المضطهدة ؛ والجزاءات التي توقع علي الاقطار أو الأقاليم التي تمارس حكوماتها أو اطراف داخلية اخرى هذا الاضطهاد.

فيما عدا ذلك فإن مشروع القانون يؤكد في فقرته السابقة علي التزام الولايات المتحدة بالدفاع علي حق الحرية الدينية، كأحد الاركان الاساسية لحقوق الانسان؛ (القرارين رقم ١٠٢ ورقم ٥١٥) ومجلس الشيوخ (القرار رقم ٧١) في الكونجرس الرابع بعد المائة.

ويقضي مشروع القانون في **القسم الخامس** باستحداث «مكتب لرصد الاضطهاد الديني»، ويلحق بالمكتب التنفيذي للرئيس الامريكي مباشرة؛

ويعين مدير المكتب بموافقة الكونجرس، وتكون له المهام الست التالية :

١ - تقييم وقائع و ظروف إنتهاكات الحرية الدينية، التي ورد ذكرها في التقرير السنوي الذي تعده وزارة الخارجية (الامريكية) عن حقوق الانسان في مختلف دول العالم.

٢ - تقييم وقائع وظروف انتهاكات الحرية الدينية الواردة في تقارير الجماعات المستقلة والمنظمات غير الحكومية لحقوق الانسان.

٣ - التشاور مع وزير الخارجية في صياغة توصيات بسياسات ترفع الي الرئيس (الأمريكي) بشأن سياسة حكومة الولايات المتحدة تجاه الحكومات التي تقرر أنها تمارس الاضطهاد الديني.

٤ - اعداد وتقديم تقرير سنوي، طبقا لما هو منصوص عليه في القسم السادس (من مشروع القانون)، بما في ذلك تحديد ما اذا كان البلد المعني يمارس «الفئة ١» أو «الفئة» ٢» من الاضطهاد الديني، وتحديد الكيانات والاطراف المسئولة عن ذلك في هذا البلد؛ ونشر ذلك في **السجل الفيدرالي**(Federal Register).

٥ - الاحتفاظ بقوائم المعدات والادوات والمنتجات والسلع والخدمات المسهل للاضطهاد ، والكيانات المسئولة في البلدان التي ثبت أنها تمارس الاضطهاد، وان ينشر ذلك في السجل الفيدرالي.

٦ - التنسيق مع وزراء الخارجية والتجارة والخزانة ومع النائب العام، للتأكد من أن أحكام هذا القانون تنفذ كاملة.

وينص **القسم السادس** من مشروع القانون علي التفاصيل المطلوبة

في التقرير السنوي الذي يقدمه مدير «مكتب رصد الاضطهاد الديني»، وخاصة تحديد فئة الاضطهاد الديني الاولي او الثانية، التي تنطبق علي البلد أو الجماعة المعنية؛ والوسائل والادوات المستخدمة في هذا الاضطهاد؛ وتحديد الاطراف المسئولة (حكومية او غير حكومية) عن ممارسة هذا الاضطهاد، وحجمه ودرجاته، ومدة استمراره. وتنبع اهمية هذا القسم من مشروع القانون أنه بناء على المعلومات الواردة فيه، يتم تقرير نوع ودرجة العقوبات التي توقعها الولايات المتحدة علي البلد أو الجماعة المعنية، والمتهمة بممارسة الاضطهاد الديني.

ويرصد **القسم السابع**، العقوبات، بأنواعها وتفاصيلها ودرجاتها والمستهدفين بها. فهي أشد وأشمل بالنسبة للاقطار في فئة الاضطهاد رقم ١، حيث يتم اعلام كل وزارات واقسام الحكومة الامريكية بوقف التعامل مع او تصدير اي سلع او منتجات او خدمات يمكن ان تساعد البلدان الضالعة في الاضطهاد علي الاستمرار في ممارساتها. وبالنسبة للبلدان التي يقرر مدير مكتب رصد الاضطهاد الديني أنها ضالعة في ممارسات الفئة رقم ٢ (أي أن الحكومة نفسها لا تمارس الاضطهاد ولكنها لا تمنع آخرين علي أرضها من ممارسة الاضطهاد الديني)، فإنه يسري عليها نفس حظر التعامل وحظر تصدير كل ما من شأنه المساعدة في ممارسة الاضطهاد الديني.

ويسري علي الاطراف الحكومية وغير الحكومية، التي يثبت ممارستها للاضطهاد الديني كل ما يسري في القوانين الامريكية الاخرى بشأن «الاتجار مع الاعداء». ويسري هذا النوع من العقوبات علي الاطراف

المستهدفة بها خلال ٩٠ يوما من موافقة الكونجرس علي تقرير مدير مكتب رصد الاضطهادات، وذلك ما لم يكن هناك استثناء منصوص عليه في القانون (القسم ١١ من نفس المشروع)٠

ولكن العقوبات الأشد والواردة في هذا القسم السابع من مشروع قانون الحرية من الاضطهاد الديني، فهي تلك الخاصة بقطع المساعد الأمريكية الثنائية عن حكومات الأقطار التي يثبت (بواسطة مكتب رصد الاضطهاد الديني) أنها ضالعة في الاضطهاد الديني لجماعات من مواطنيها او رعايا يعيشون علي أرضها، وذلك خلال ثلاثة شهور (٩٠ يوماً) إذا كان هذا البلد ضمن الفئة الأولي، أو خلال سنة إذا كان ضمن الفئة الثانية، وذلك من تاريخ تقديم مدير مكتب الرصد لتقريره الي الكونجرس وموافقة هذا الاخير عليه٠

ولا يكتفي مشروع القانون بقطع المساعدات الأمريكية الثنائية وانما ينص علي ان يقوم رئيس الولايات المتحدة باعطاء تعليمات صريحة لمندوبيها في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية الدولية والتجارية الاخرى، بما فيها منظمة التجارة العالمية (World Trade Orgnaization) أن يصوتوا دائما ضد منح اي من الأقطار التي وردت في التقرير السنوي لمكتب رصد الاضطهاد الديني، سواء في الفئة الاولي أو الثانية٠ أي أن العقوبات تشمل قطع المساعدات المتعددة الاطراف (Maltilateral AId)٠

أما النوع الأخير من العقوبات فهو الحرمان من تأشيرات الدخول الي الولايات المتحدة للأشخاص الضالعين في ممارسة الاضطهاد، سواء كانوا

مسئولين حكوميين، او غير حكوميين. كذلك فإن علي النائب العام الأمريكي أن يأمر بترحيل أي شخص اجنبي يكون في الولايات المتحدة، ويكون ضمن قائمة الأشخاص الذين يقرر مدير مكتب رصد الاضطهاد الديني أنهم مارسوا مثل هذا الاضطهاد في السابق أو أنهم مسئولون عن استمرار هذه الممارسة في الوقت الحاضر.

وفي **القسم الثامن** من مشروع القانون هناك قائمة من الاستثناءات، التي يمكن للرئيس أن يلجأ اليها لتأخير فرض العقوبات أو تعليقها إذا كانت المصلحة الأمريكية أو اعتبارات الأمن القومي تتطلبها. وفي كل الاحوال لابد للكونجرس أن يوافق علي طلب الرئيس الأمريكي باستثناء دولة ما من تطبيق العقوبات، ولفترة محددة. كذلك يتضمن هذا القسم شروط المراجعة الدورية التي يمكن ان تعفي حكومة دولة معنية من العقوبات المفروضة عليها، إن هي اتخذت من الاجراءات ما يخفف أو ينهي ممارسات الاضطهاد الديني.

وفي **القسم التاسع** من مشروع القانون، مجموعة من المواد التي تنص علي تعديل قانون الهجرة، وقانون اللجوء السياسي، بحيث يعطي لمن يقع عليهم اضطهاد ديني، سواء كأفراد أوجماعات، أولويات طبقا لقانون اللجوء السياسي، أو استثناءات من معظم شروط الهجرة، وذلك انقاذا لهم من هذا الاضطهاد وتمكينا لهم من التمتع بحرياتهم الدينية.

ويتعرض **القسم العاشر** من مشروع القانون للعلاقة بين «مكتب رصد الاضطهاد الديني» الذي يستحدثه المشروع وبين التقرير السنوي لحقوق الانسان»، الذي تصدره وزارة الخارجية الامريكية. فهو يشترط

علي هذه الاخيرة، ان تخصص مزيدا من التفصيل والتوثيق في التقرير السنوي لحقوق الانسان حول وقائع وملابسات انتهاكات الحق في الحرية الدينية، وعما اذا كان هذا الانتهاك بواسطة مصادر حكومية أو غير حكومية؛ وعما اذا كانت هذه الاخيرة قد تمت بتشجيع او تغاضي من جهات حكومية . كذلك تنص مواد هذا القسم من المشروع علي ان تفرد الخارجية الامريكية في تقريرها السنوي لحقوق الانسان في العالم مكانا لتقارير الهيئات المستقلة وغير الحكومية حول الاضطهادات الدينية.

ويتعرض **القسم الحادي عشر**، من مشروع القانون ، لشروط ومتطلبات انهاء العقوبات ، في حالة فرضها، علي الدول الاخرى. وهو أمر يوصي به مكتب رصد الاضطهادات الدينية، بناء علي أدلة وشهادات بانتهاء هذه الاضطهادات. فإذا اقتنع الكونجرس بالتوصيات في هذا الصدد فله ان ينهي هذه العقوبات في خلال ٤٥ يوما.

ويختص **القسم الثاني عشر**، من مشروع القانون، بالعقوبات ضد السودان. فمن مجموع صفحات مسودة القانون البالغة ٤٦ صفحة ، هناك ١٦ صفحة (أي حوالي الثلث) مخصصة للسودان. وليس هناك بلد آخر اختص بهذا القدر أو حتى بواحد في المائة منه في مشروع القانون. فعلي مدى هذه الصفحات الست عشر، يفصل ويحدد مشروع القانون كل ما يخطر علي بال من انواع العقاب علي السودان؛ والتي لا يمكن الزيادة عليها إلا باعلان «الحرب». ولم ينتظر مشروع القانون إلى أن يتم إنشاء مكتب رصد الاضطهاد الديني، الوارد نصه في القسمين الأول والثاني، لكي يقوم بالتحقيق والتدقيق والادانة. وشرع مشروع القانون فوراً الي تعديد انواع

العقوبات الواجبة علي السودان، لما بدر من حكومته لا فقط من ممارسات اضطهاد ديني، ولكن بسبب تصريح هذه الحكومة رسميا بأنها « في حالة حرب دينية مع غير المسلمين في السودان». ويذكر مشروع القانون أن هناك عقوبات مفروضه علي السودان فعلا، وينص علي استمرارها الي ان يقرر مكتب رصد الاضطهاد الديني زوالها.

ولكن مشروع القانون يضيف في الفقرة الثانية من القسم ١٢ عقوبات أخرَى جديدة منها:

(١) منع التعامل المالي مع حكومة السودان، ومعاقبة اي امريكي يتعامل ماليا مع السودان.

(٢) منع استيراد المواد المنتجة او المصنعة في السودان، او التي تقوم حكومة السودان بتصديرها.

(٣) منع التصدير من الولايات المتحدة للسودان، ومعاقبة كل شخص امريكي يخالف هذا الخطر.

(٤) حظر الاستثمار الأمريكي في السودان، ومعاقبة كل شخص امريكي يخالف هذا الخطر.

(٥) حظر حقوق الطيران علي أية خطوط مملوكة كليا أو جزئيا او مؤجرة من الحكومة السودانية في الولايات المتحدة، وحظر خطوط الطيران الامريكية المملوكة للحكومة أو الشركات الخاصة الامريكية من التعامل مع السودان أو استخدام مطاراتها، إلا في حالات الطوارئ والضرورة القصوى؛ والغاء كل اتفاقيات خدمات الطيران مع السودان.

(٦) حظر السياحة الي السودان ، بعدم استخدام أي أموال أمريكية عامة للترويج لمثل هذه السياحة.

(٧) حظر التعامل مع الحسابات المصرفية لحكومة السودان، إلا فيما يتعلق بالبعثات الدبلوماسية.

(٨) حظر قيام حكومة الولايات المتحدة بالشراء أو الاقتناء من السودان أو المؤسسات السودانية إلا ما تقتضيه الحاجات الضرورية للبعثات الدبلوماسية.

(٩) حظر التعامل أو السماح بصرف اعتمادات للترويج للتجارة أو الاستثمار في السودان او مع المؤسسات السودانية.

(١٠) حظر التعامل مع القوات المسلحة السودانية، سواء ببيع او منح السلاح أو خدمات التدريب.

(١١) حظر التعامل أو التعاون مع أجهزة المخابرات السودانية، بشتى أنواعها، بشكل مباشر أو غير مباشر.

٢ - القضاء علي الاضطهاد الديني: نهج نحتفي به ونحييه

من يقرأ اهداف مشروع قانون الحرية من الاضطهاد الديني، من خلال استعراضنا المفصل له، لا يمكن ان يختلف مع روحه وفلسفته. فمن منا- دعاة الحرية والديموقراطية والمجتمع المدني- يمكن أن ينكر على أحد حقوقه الانسانية، وفي مقدمتها حرية العقيدة وممارسة الشعائر والعبادات المرتبطة بها. ولا يوجد دستور مصري أو عربي في العصر الحديث ينكر

هذا الحق الأساسي.

كما لا يمكن أن نعترض من حيث المبدأ على أن تتبنى دولة أو أكثر الدعوة الي الحرية الدينية، أو الدعوة الي مناهضة التفرقة علي أساس الدين، أو الدعوة الى القضاء علي ممارسات الاضطهاد الديني بواسطة الدولة أو بعض جماعاتها ضد آخرين من أبناء نفس الدولة.

كما لا يمكن، من حيث المبدأ، الاعتراض علي إعلان أي دولة انها ستحدد علاقاتها الخارجية مع دول أخرى بناء على موقفها وممارساتها بشأن حرية الاديان لجميع المواطنين علي أرضها، وتحاشيها او عزوفها عن ممارسة التفرقة والتعصب والاضطهاد حيال مجموعات أخرى لا تدين بنفس الدين في نفس الوطن. فكل دولة حرة في أن تقرر الاولويات التي تبني عليها سياساتها الخارجية. فمصر ودول عربية اخرى فعلت وتفعل ذلك طول الوقت. فقد قاطعنا اسرائيل دبلوماسيا واقتصاديا لسنوات طويلة، بسبب ممارساتها العدوانية ضد الفلسطينيين والعرب، ولرفضها الالتزام بمبادئ العدالة والانصاف حيالهم. وفعلنا نفس الشيء وهو المقاطعة وفرض العقوبات- علي الانظمة العنصرية في روديسيا وجنوب افريقيا في الستينيات، ولأكثر من عقدين من الزمان.

وبالتالي، فليس هناك غرابة في أن تصدر الولايات المتحدة قانونا من أجل مقاومة الاضطهاد الديني، وأن تضفي علي هذا القانون قوة وتعطيه مخالب واسنان، بمقاطعة التفرقة والاضطهاد الديني.

المشكلة ليست في هذا كله. ولكنها بالنسبة لنا في مصر والوطن

العربي أن لنا تركة مثقلة مع امريكا. ليست مشكلتنا مع روح مشروع القانون الامريكي أو اهدافه المعلنة، ولكن هواجسنا او مخاوفنا هي «اهدافه غير المعلنة». ولنا جميعا العذر في ذلك.

٣ - هل تكيل امريكا بمكيالين؟

والاجابة علي السؤال هي نعم، تكيل امريكا، ودول اخرى غيرها بمكيالين. وهي تفعل ذلك في قضايا حقوق الانسان، وحقوق الاقليات، والحرية الدينية، والشرعية الدولية، مثلما تفعله في الصراع العربي الاسرائيلي، والصراع في الخليج، وفي الخلاف مع ليبيا والسودان.

وهناك مصطلحات مرادفة للكيل بمكيالين في العلاقات الاجتماعية والدولية، فيها «ازدواجية المعايير»- كأن يرغب الرجل في مجتمعنا معاملة اخته أو ابنته بطريقة، ومعاملة بنات الآخرين بطريقة، فبينما هو محافظ او متزمت مع اناث بيته، فهو متحرر او حتي متهتك مع بنات الاخرين. وبنفس المنطق في العلاقات الدولية، فإن امريكا تصر في بعض القضايا والمسائل على مبادئ وقيم العدالة والانصاف، وفي بعضها الاخر تضرب بهذه المبادئ والقيم عرض الحائط، إن لم تقم هي بانتهاكها جهارا نهاراً، ولسنا في حاجة الي استعراض الأمثلة الصارخة علي هذه الازدواجية في السلوك الامريكي. فمنطقتنا العربية كانت ضحيته الاولي علي امتداد النصف قرن الاخير (١٩٤٨ -١٩٩٨).

٤ - لماذا تكيل امريكا بمكيالين؟

والسؤال المرتبط بذلك مباشرة هو لماذا تمارس أمريكا هذه

الازدواجية الفاضحة في تطبيق المعايير الاخلاقية والعدالية؟

والاجابة هي «المصالح». سواء كانت هذه «المصالح» وطنية - قومية، تخص امريكا الدولة والمجتمع؛ أو كانت مصالح سياسية - فئوية للاحزاب الحاكمة والشخصيات العامة وجماعات المصالح وقوى الضغط في المجتمع الامريكي.

وستستمر أمريكا في الكيل بمكيالين في منطقتنا وفي مناطق اخرى من العالم مادامت لا تدفع ثمن هذه «الازدواجية» في تطبيق المعايير وصياغة السياسات الخارجية.

ولكن ما علاقة ذلك كله بمشروع قانون «الحرية من الاضطهاد الديني»؟

ه - هل مصر هي المستهدفة بقانون الحرية من الاضطهاد الديني؟

من مراجعة ما كتبه اكثر من ثلاثين مثقفا وصحفيا ومسئولا مصريا في الشهور الاخيرة من عام ١٩٩٧، والشهور الاولي من عام ١٩٩٨، وهناك ما يشبه الاجماع علي ان مصر هي المستهدفة، بمشروع القانون الجديد، الذي يتداوله الكونجرس منذ مايو ١٩٩٧، وان لم يكن قد اقره بعد الي ابريل ١٩٩٨.

ويوجد بين هؤلاء الكتاب نفس الاجماع علي أن مصر لا يوجد بها اي اضطهاد ديني أو اي تفرقة طائفية بين المسلمين والاقباط. وان الاقباط هم والمسلمين «نسيج واحد»، و«سبيكة وطنية واحدة» وتبارى في ذلك كل

من كتبوا في الموضوع او حوله. كذلك نشر اكثر من ٩٠ شخصية مصرية عامة بيانا للأمة، علي صفحة كاملة في جريدة «الشعب» لسان حال التحالف الاسلامي، ويوجد بين هؤلاء الكتاب نفس الاجماع علي أنه ان وجد أي توتر في العلاقة بين المسلمين والاقباط علي الاطلاق فأغلب الظن أنها:

٥-١- نتاج لعمل بعض المتطرفين الاسلاميين، الذين يعتدون علي المسلمين، كما يعتدون علي الاقباط؛ وأن ذلك هو فقط لاحراج الحكومة المصرية التي تقف لهم بالمرصاد. اما الحكومة نفسها والاغلبية الساحقة من المسلمين فانهم لا يعرفون معني كلمة «تعصب»، ولا يعرفون ممارسة «التفرقة» في المعاملة من قريب أوبعيد.

أو أنها :

٥-٢- نتاج مؤامرة أو مؤامرات اجنبية، هدفها النيل من الوحدة الوطنية المصرية، واضعاف مصر بشق صفوف ابنائها، وتحويلها الي «لبنان» أخرى، والعياذ بالله. وبالقطع تقف وراءها اسرائيل والصهيونية العالمية، وقوى غربية اخرى، وخاصة امريكية.

٥-٣- نتاج نفر قليل من أقباط المهجر، وخاصة في الولايات المتحدة وكندا، والذين نظموا انفسهم فيما سمى «بالاتحاد القبطي العالمي»، والهيئة القبطية. وأن هذا النفر هم من المغرضين؛ أو العلماء الذين باعوا انفسهم للصهيونية العالمية، او الذين يتملكهم شعور بالذنب لهجر وطنهم، جريا وراء المال والشهرة والحياة الرغدة.

٥-٤- بل وصل الأمر- بواحد منهم وهو د. محمد عمارة، الذي يكتب عموداً اسبوعيا، في جريدة «الشعب» لسان حال التحالف الاسلامي (لحزبي العمل والاخوان المسلمين) بعنوان «هذا اسلامنا» أن يكتب علي مدى ستة اسابيع، كان اخرها بتاريخ الثلاثاء ١٩٩٨/٣/٣١، يتهم فيها كاتب هذه السطور (د. سعد الدين ابراهيم) بأنه بسبب اثارته لموضوع حقوق الأقباط وبقية الملل والنحل والاعراق والطوائف والأقليات «أعطى للأمر بُعدا دوليا، ويصعّد المشكلة... وبعده توالت حلقات تنفيذ المخطط في مصر وخارجها... أن هذا قرار اتهام ضد الذين يمهدون السبيل للتدخل الاجنبي في شئون هذا الوطن الحبيب».

٥-٥- هناك اجماع بين من كتبوا حول مشروع قانون «الحرية من الاضطهاد الديني»، أنه حتى إذا كانت هناك مشكلات أو توترات في العلاقة بين المسلمين والأقباط في مصر، وهو ما نفاه معظمهم نفيا قاطعا، فإنه يناقش ويحل داخل مصر، وليس داخل أمريكا أو الكونجرس الامريكي، وليس هذا الامر مسئولية أي طرف خارجي.

٦ - لماذا مصر مستهدفة بالقانون المشبوه حول الاضطهاد الديني؟

بعد أن قرر معظم من كتبوا حول مشروع القانون الخاص «بالحرية من الاضطهاد الديني» أن مصر، ومصر وحدها هي المستهدفة من هذا القانون المشبوه، فإن عدداً منهم تبرع بتحليل أسباب هذا الاستهداف الامريكي لمصر، وأهمها:

٦-١- أن لمصر سياسة خارجية مستقلة لا تعجب امريكا؛ وبالتالي فكر أعداء مصر بالكونجرس في سن هذا القانون لاحراج مصر والتدخل في شئونها، او اضعافها بقطع المعونات الأمريكية عنها، والتي تبلغ ملياري دولار سنويا.

٦-٢- أن سياسة مصر الوطنية وموقفها القومي في مساندة الشعب الفلسطيني، وتصديها للصلف الاسرائيلي، جعل الأوساط الصهيونية الاسرائيلية - الأمريكية تتكاتف للايحاء لأنصارهم في الكونجرس بسن هذا القانون لارهاب مصر والضغط عليها، أو تشويه صورتها واحداث فتنة داخلية فيها.

٦-٣- أن نجاح مصر المبهر اقتصاديا، جعل أعداءها في الخارج يتحينون الفرص لوقف مسيرتها الاصلاحية التنموية؛ وأن القانون المشبوه اياه قصد منه اساسا تشويه صورة مصر واظهارها بأنها مجتمع متعصب غيرمتسامح وغير مستقر، وتخويف المستثمرين الاجانب من التعامل معه أو وضع رؤوس اموالهم فيه علي المدى الطويل.

٧ - بدلاً من الوعظ والارشاد وفكر المؤامرة

من حوالي مائة وعشرين كاتبا ومقالاً ظهرت في الشهور الاربعة الماضية، هناك استثناء واحد عثرنا عليه، بقلم الكاتب اليساري محمد سيد احمد، في الاهالي، بتاريخ ١٩٩٨/٤/٨، لم ينجرف في تيار الفكر السائد والذي لخصناه اعلاه (من ٢ الي ٦). وقبل أن نتعرض لما كتبه محمد سيد احمد، دعونا نبدي ملاحظات علي الكتابات اوالجدل العقيم الذي ملأ

ويملأ الساحة المصرية حول مشروع القانون الامريكي حول «الحرية من الاضطهاد الديني».

٧-١- الملاحظة الاولي: الكسل الفكري بين المثقفين المصريين.

لاحظنا في مضمون من كتبوا حول مشروع القانون إياه، انهم لم يقرأوا مسودة القانون الاصلية (تقع في حوالي ٤٦ صفحة) والتي ترجمنا اهم بنوده ومواده في القسم الأول، ولخصنا بقيته. ومن يطلع علي القانون ويطلع علي ما كتبه اكثر من مائة من المثقفين المصريين سيدرك علي الفور أنهم لم يقرأوا، ولم يطلعوا حتي علي تلخيص امين له. وانما تناقلوا الواحد منهم عن الاخر، دون تدقيق او تمحيص فيما تناقلوه. لم يكلف اي منهم خاطره حتى في معرفة عنوان مسودة القانون؛ ولا المراحل التي مر بها. ومع ذلك لم يمنع هذا الكسل الفكري الصارخ أيا منهم من تقديم فتاواه، وتفسيراته، وعظاته، وتحذيراته. ولم يمنع الكسل الفكري أيا منهم من ترديد حديث «المؤامرة» من ناحية ، ولعن امريكا من ناحية ثانية، والمزايدة في الوطنية من ناحية ثالثة.

٧-٢- الملاحظة الثانية: يكاد المريب أن يقول خذوني. ففي المائة والثلاثين مثقفا الذين أدلوا بدلوهم في مشروع القانون الامريكي، عن الحرية من الاضطهاد الديني، الذي لم يقرأوا مسوداته، ومع ذلك جزموا ان مصر مستهدفة به، نفي هؤلاء بكل ثقة وخفة وجزم أن يكون للأقباط المصريين أية هموم أو مشكلات أو مطالب خاصة بهم. فإذا كان لديهم ما يشكون منه علي الاطلاق، فهو هو نفس ما لدى المسلمين من هموم ومشكلات ومطالب. فالمسلمون ايضا لا يستطيعون بناء أو ترميم المساجد

إلا بإذن جمهوري. والمسلمون ايضا لا يتقلدون مناصب المحافظين او رؤساء الجامعات او الوزارات السياسية. والمسلمون ايضا لا يحظون بأي نصيب معقول من الاذاعات المرئية والمسموعة لبرامجهم الدينية. وهكذا فالمسلمون محرومون تماما مثل الاقباط، فإذا اشتكي قبطي محروم من اي من هذه الحقوق والمزايا، فلابد ان يكون مبالغا في احسن الاحوال، او لابد ان يكون عميلا او اجيرا او موتورا في اسوأ الاحوال. ان هذا الانكار القاطع لوجود هموم او مشكلات لدي المواطنين المصريين الاقباط ينطوي علي جهل بالواقع؛ أو معرفة بحقيقة هذا الواقع والامعان في انكاره. وفي هذا ينطبق علي اصحاب النفي القاطع والانكار الباتع مقولة «يكاد المريب ان يقول خذوني» فلو اعترف هؤلاء المثقفون بوجود هموم ومشكلات ولكن اختلفوا في تشخيصها او حجمها او حدتها او طرق مواجهتها، لكنا فعلا بصدد حوار حقيقي فيه اختلاف وتنوع في التحليل والاجتهاد. اما هذه الجوقة المبالغة في الانكار، والمزايدة في الوطنية، وعلي نفس الوتيرة فهي تدعو حقا للعجب، بل وللذهول من هذا التسطيح. وبتعبير اخر، إذا لم يكن لدي الاقباط في مصر مشكلات او هموم بسبب قبطيتهم ، واذا لم يكونوا عرضة للتفرقة او الاضطهاد بسبب قبطيتهم، فما الذي يخيف المثقفين او المسئولين المصريين من أي قانون «أمريكي» أو «صيني» أو «برازيلي» ضد الاضطهاد الديني؟ فإذا كانت مصر فعلا خالية ونظيفة من مثل ما ينهي او يعاقب عليه مشروع القانون المذكور، كما يعلنون، فليس هناك ما يدعو الي الخوف أو الفزع او الغضب!

٧-٣- الملاحظة الثالثة: الماضي ليس بديلاً للحاضر والمستقبل.

يمعن المثقفون المصريون الذين يدلون بدلوهم حول المسألة القبطية باسترجاع واستنطاق التاريخ. وهم حتى في ذلك لا يسترجعون أو يستنطقون كل التاريخ. وانما هم «إنتقائيون». فيكاد يتقلص تاريخ العلاقات القبطية - الاسلامية، التي تزيد عن أربعة عشر قرنا في اقل من نصف قرن واحد من الزمان، هي بداية الفتح الاسلامي اثناء الخلافة الراشدة، لعمر بن الخطاب (أقل من ١٥ سنة) في القرن السابع الميلادي، والعصر الليبرالي الحديث من ثورة ١٩١٩ الي ثورة ١٩٥٢، فكل الاستشهادات علي «مثالية» العلاقة المسيحية - الاسلامية هي من هاتين الحقبتين، اللتين لم تتجاوزا نصف قرن. ولا يعني ذلك ان بقية القرون الأربعة عشر كانت عذابا أو هواناً بالنسبة للأقباط؛ ولكنها كانت مختلطة بحلوها ومرها. المهم حتي لو كانت الاستشهادات كلها سليمة، فهذه استشهادات «بالماضي». وهي لا تقول شيئا عن «الحاضر»، ناهيك عن «المستقبل». إن الميزة الكبرى للاستشهادات بالعصر الليبرالي هي أنه تلهمنا «بالممكن» وبما «ينبغي» أن يكون عليه الحال. ولكن الماضي، حتي لو كان ذهبيا كما يصوره لنا الكثيرون، ليس بديلا عن بؤس الحاضر، ولا من التدهور المضطرد في أوضاع الاقباط المصريين، والتي أدت إلى انسحابهم أو انكفائهم علي ذواتهم، أو نزعتهم المتزايدة الي الهجرة.

٧-٤-الملاحظة الرابعة: المسكوت عنه. لم يستشهد احد من المائة وعشرين كاتبا مصريا الذين أدلوا بدلوهم في مشروع القانون الامريكي والمسألة القبطية خلال الشهور الاربعة الأخيرة، بتقرير هام للغاية اصدرته لجنة برلمانية مصرية برئاسة المرحوم الدكتور جمال العطيفي، بعد

حوادث الفتنة الطائفية في الخانكة عام ١٩٧٢. ولو صدر نفس التقرير اليوم، وحذف من غلافه أي اشارة الي مجلس الشعب المصري او إلى الدكتور جمال العطيفي، لسارع المائة وعشرون كاتبا مصريا باتهام التقرير بأنه صناعة «امريكية - اسرائيلية - صهيونية - صليبية- استعمارية». ولقاموا بلعنه الف مرة. ولكن لأنهم لا يستطيعون إنكار ان تقرير العطيفي هو صناعة مصرية خالصة، بواسطة نواب مصريين لا يقلون وطنية عن أي من المائة وعشرين كاتبا المحترمين؛ وأن الدكتور العطيفي كان قاضيا نزيها، قبل أن يكون برلمانيا مرموقا... ولأنهم لا يستطيعون انكار تقرير لجنة العطيفي الذي مر عليه اكثر من ربع قرن، فإنهم تجاهلوه، وسكتوا عن محتواه ومغزاه. طبعاً هناك احتمال ان بعضهم لم يسمع عن التقرير، أو سمع عنه ولم يقرأه. ولكننا نعتقد أن أغلبية من أدلوا بدلوهم في المسألة القبطية في الشهور الأربعة الاخيرة قد اطلعوا او سمعوا بالتقرير. واختيار التجاهل أو السكوت هو لأن التقرير يعترف بوجود هموم ومشكلات حقيقية لجماعات مصرية بسبب قبطيتها. ويقدم التقرير توصيات عديدة لمواجهة هذه المشكلات، ولاحتواء تداعياتها وهي في المهد. ولكن لا أحد أعار الامر إهتماما وقتها، او علي مدى ربع قرن بعد صدور التقرير. ولو كنا في مصر لم نسكت علي توصيات تقرير العطيفي منذ ربع قرن، لما كنا في الوضع المزري الذي نجد أنفسنا فيه : ننفي بألسنتنا ما نعرف أنه واقع بعقولنا وقلوبنا. فبعد الخانكة ، بتسع سنوات كانت الزاوية الحمرا، وبعدها كانت الفيوم، وديروط، وصنبو، وكفر دميانة، والفكرية، وعزبة الاقباط. صحيح انه بعد كل واحد من هذه الحوادث المأساوية التي استهدفت

الاقباط، كأقباط، كان عقلاء المسلمين والمسيحيين يهبون ، ويدينون ويشجبون الايادي الآثمة التي قتلت. وصحيح ان الذين قتلوا الاقباط كانوا هم أنفسهم الذين يقتلون مسلمين ورجال الامن والشرطة وممثلي الحكومة من المسلمين. ولكن يظل المسكوت عنه هو أنه في عام ١٩٩٠ كان عدد القتلى من الأقباط علي يدي الارهابيين لا يتجاوز خمسة أفراد، ولكن مع نهاية عام ١٩٩٥ وصل عدد القتلى الاقباط ٣٠ فردا. وظل عدد الضحايا الاقباط عند هذا المستوى (يزيد قليلا أو يقل قليلا) طوال السنوات الثلاث التالية.

٧-٥ - الملاحظة الخامسة: ليس لأمريكا مصلحة مباشرة في زعزعة استقرار مصر. استثمرت الولايات المتحدة في مصر من عام ١٩٧٤ حوالي ثلاثين مليار دولار. وتحالفت مصر وأمريكا في مسيرة السلام العربي- الاسرائيلي، وفي مناهضة التيارات الراديكالية والمتطرفة، وفي حرب الخليج الثانية. وفعلت امريكا ما فعلت، لا من أجل سواد عيون مصر، ولكن من اجل مصالحها. ولأنها استثمرت هذا الكثير من اجل مصالحها، فليس لها مصلحة مفاجئة في زعزعة استقرار مصر. ولا يعني ذلك أنها لا توجد خلافات بين البلدين في العديد من القضايا. ولكنه يعني أن مصالحهما المشتركة تعلمهما فن إدارة هذه الخلافات واحتوائها في أضيق الحدود. وفي المسألة التي نحن بصددها، فإلى جانب مشروع القانون الذي عرضنا له في القسم الأول من هذه الورقة، فإن هناك تقريراً رفعته وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب الديموقراطية وحقوق الانسان وشئون العمل، الي مجلس النواب الامريكي بتاريخ ٢٢ يوليو ١٩٩٧،

بعنوان :

«سياسة الولايات المتحدة في دعم الحرية الدينية : التركيز علي المسيحيين»

(United States Policies in Support of Religous Freedom : Focus on Christians) (House Report 3610, July 22, 1997).

ويقع التقرير في ٦٨ صفحة، خص مصر منها أقل من صفحتين (٢٩ ، ٣٠) جاء فيهما الفقرة النقدية التالية بالنص، ص ٢٩:

«أن دستور مصر يصون حرية العقيدة وممارسة الشعائر الدينية · وإلى حد كبير فإن افراد الاقليات غير المسلمة يمارسون عبادتهم دون تحرش من أحد، ويحافظون علي علاقاتهم بذويهم في الخارج· ومع ذلك، فإن المسيحيين يواجهون بعض التفرقة في المعاملة بسبب التقاليد او جوانب من القانون· وكانت هناك حالات من الاضطهاد في السنوات الأخيرة· اضافة الي ذلك، فإن المسيحيين كانوا هدفاً للجماعات الارهابية التي تسعى لقلب الحكومة وتأسيس دولة اسلامية· وقتل الارهابيون عشرات المسيحيين ومئات المواطنين الآخرين من المسلمين في السنوات الخمس الاخيرة، رغم جهود الحكومة لحماية السكان»·

ونحن نلاحظ علي هذه الفقرة توازنا وموضوعية· ففي الوقت التي تقر فيه بمقتل عشرات المسيحيين علي ايدي المتطرفين ، فإنها تقر ايضا بمقتل المئات من المسلمين· إن هذا التقرير لا ينفي وجود مشكلات

للاقباط في مصر؛ ولكنه لا يبالغ فيها او يختلقها. ومثل هذا التقرير لا يعرض مصر لعقوبات من أي نوع طبقا لمشروع القانون الذي ينظره الكونجرس حول «الحرية من الاضطهاد الديني». فالتقرير واضح في أن دستور البلاد يصون الحرية الدينية، وأن حكومة البلاد تبذل الجهود لحماية مواطنيها ضد عنف المتطرفين. وما يذكره التقرير من بعض التفرقة في المعاملة في القانون، يشير الي حق بناء الكنائس ، الذي هو منتقص مقارنة بحق المسلمين في بناء المساجد، حيث يتطلب الأول تصريحا من رئيس الجمهورية، بينما الثاني مكفول بشكل تلقائي. وهذا نوع من التفرقة لا ينكره احد في مصر. وربما كان قرار رئيس الجمهورية في بداية ١٩٩٨ بتفويض المحافظين سلطة رئيس الجمهورية في السماح بترميم الكنائس هو اعتراف ضمني بهذه التفرقة القائمة منذ صدور الخط الهمايوني ، عام ١٨٥٦ . وقرار رئيس الجمهورية هذا، هو قرار محمود، ولو أنه لا ينكر ولا يلغي التفرقة، ولكن فقط يخفف من غلوائها. ولابد أن يستمر الاقباط والمسلمون من دعاة المساواة وحقوق الانسان في المطالبة بالغاء كل أنواع التفرقة القائمة علي أساس الدين أو اللون أو النوع، وإن هناك مشكلات ولا ينبغي ان ننكرها، بل نعترف بها، ونحاول التعامل معها بعقلانية، ونبادر بايجاد الحلول لها قبل أن ينبهنا الامريكان او الهنود او الصينيون لها. وأن نبهنا هؤلاء الي وجود مثل هذه المشكلات فلا ينبغي ان نقذفهم بالطوب ونلعنهم ليل نهار. فقط من حقنا ان نقول لهم «سعيكم مشكور، وذنبكم مغفور!».

٧-٦-الملاحظة السادسة: أقباط المهجر ككباش فداء. قاد

الاستاذ رجب البنا ، رئيس تحرير مجلة اكتوبر، والكاتب الاسبوعي في الاهرام، ومعه الاستاذ جمال بدوي، رئيس تحرير الوفد، ومجموعة من صحفيي روزاليوسف، حملة شعواء ضد اقباط المهجر، بزعم انهم كانوا وراء تقديم مشروع قانون «الحرية من الاضطهاد الديني»، والذي يعتقدون انه يستهدف مصر بشكل خاص. ويكتب الاستاذ رجب البنا كتابا كاملا ، ظهر في اوآئل عام ١٩٩٨، حول أقباط المهجر. ويكتب الاستاذ جمال بدوي في «الوفد» مقالا افتتاحيا في الصفحة الاولي بتاريخ ١٩٩٨/٣/٢٦ بعنوان مثير : «الكلمة الحاسمة لأقباط مصر.. وليس للكونجرس اوالامريكان».
وتنشر روزاليوسف ملفا من ست عشرة صفحة بعنوان رئيسي : «طعن مصر بورقة الاقباط» (١٩٩٨/٤/٦)، ثم تفتح النيران علي اقباط المهجر بالعناوين الفرعية التالية (ص١٠):

- لقاء نتنياهو مع عملاد المهجر!
- التحالف مع كنائس كفرها البابا شنوده!
- منشورات الاستشهادات لاقامة الدولة القبطية.
- الكونجرس يتحول إلي آلة تحرش وتدخل في شئون الآخرين.
- إسرائيل تعترف : سنضع انفنا في مصر، كما تضع انفها مع الفلسطينيين!
- عملاء المهجر : سنتحالف مع أي جهة حتي لو كانت اسرائيل!

وفحوى هذا الكم من الكتابات عن اقباط المهجر ليس محاولة فهم ما يقولون او يفعلون، أو لماذا يقولون ما يقولونه ويفعلون ما يفعلونه.

ولكنه محاولة لاستعداء جمهور القراء المصريين ضد أقباط المهجر، والايحاء تصريحا او تلميحا انهم «عملاء» لاسرائيل والصهيونية، وأنهم مستعدون للتحالف مع الشيطان من اجل الانتقام من مصر ومسلميها. وباختصار فإن كتاب أ. رجب البنا ومقالاته في الاهرام، وكذلك جمال بدوي، وروزاليوسف، سواء بقصد او بغير قصد، هي البحث عن كباش فداء، وتوجيه نقمة المصريين نحوها لتفريغ طاقات الاحباط والعداء؛ وليس البحث عن الحقيقة أو الانصاف.

فمن ١٥٠٠ كلمة في افتتاحية أ. جمال بدوي رئيس تحرير الوفد، تمت لعنة الامريكات وأقباط المهجر والكونجرس عشرات المرات. ولكن من مجموع ١٥٠٠ كلمة، لا توجد كلمة واحدة، تذكر ان للاقباط مشكلة، ولو واحدة. ومن ٣٠٠٠ كلمة في التحقيق الرئيسي لرزواليوسف (عدد ١٩٩٨/٤/٦) لا توجد كلمة واحدة عن مشكلة واحدة لاقباط مصر، تستحق التنويه أو الاهتمام أو العلاج!

إن هذا ليس دفاعا عن اقباط المهجر. فبعضهم مثل الهيئة القبطية او الاتحاد القبطي العالمي يبالغون كأعدى اعدائهم. ولكن تلك المبالغات والتشويهات من جانب بعض اقباط المهجر، ينبغي الرد عليها- لا بانكار وجود المشكلات أو السكوت عليها، كما يفعل الاساتذة رؤساء تحرير الوفد، واكتوبر، وروزاليوسف، وانما بالحقائق والارقام والوقائع. كذلك لا تكون هكذا استجابة السادة رؤساء التحرير المذكورين، ومن لف لفهم من المائة وعشرين مثقفا مصريا الذين خاضوا في الموضوع، بما فيهم اولئك الذين وقعوا ونشروا بيانهم الجماعي في جريدة الشعب (١٩٩٤/٣/٣١)،

باتهام اخوانهم اقباط المهجر «**بالعمالة**» و«**الخيانة**»، والافتراء عليهم دون دليل بالتواطؤ مع اسرائيل والصهيونية ضد الوطن. فإذا كان «**الاتحاد القبطي العالمي**» قد نشر اعلانا مدفوعا في جريدة الواشنطن بوست (٩٧/٣/٢٤) تحدث فيه عن «اضطهادات الاقباط في مصر، وناشد فيه الكونجرس أن يمارس ضغوطه علي الحكومة المصرية من خلال المساعدات لرفع هذه الاضطهادات؛ فإن «بيان للامة» الذي نشر في جريدة الشعب ، لا يرد بالحجة والدليل، ولا يفند مزاعم اعلان الواشنطن بوست، وانما يعيد ويزيد في نفس اسطوانة «الوحدة الوطنية» و«النسيج الواحد» و«السبيكة الواحدة»، و«رفض التدخل الاجنبي». كذلك لا يقدم بيان المثقفين المصريين اجندة أو مطالب محددة للدولة او قوى المجتمع المدني لاحتواء او التخفيف مما يعاني منه الأقباط، أو بعضهم من مشكلات ومظالم.

ان نهج البحث عن «كباش فداء» قد يريح النفسية الجماعية، ويتملقها، أو يعطيها احساسا زائفا بأننا وضعنا ايدينا علي «أس الداء» و«أصل البلاء»، والذي هو في هذه الحالة «أقباط المهجر». ولكن هذا تشخيص زائف وخائب. وفيه من «**الشعودة**» أو «**إبراء الذمة**»، أكثر مما فيه من أمانة التشخيص وشجاعة اقتراح العلاج.

٧-٧-الملاحظة السابعة: محمد سيد احمد وشجاعة المثقف الامين. لابد ان الاستاذ محمد سيد احمد قد راعه ما راع كاتب هذه السطور من انكار الحقيقة والواقع بواسطة المائة وعشرين كاتبا الذين خاضوا فيما يعرفون ولا يعرفون بالنسبة للمسألة القبطية . يقولو محمد سيد احمد في عموده الاسبوعي بالاهالي (١٩٩٨/٤/٨)، تحت عنوان

«بدلاً من الوعظ والارشاد»:

«....وفي اعتقادي ان مشكلة الاقباط مصر لن تحل بالوعظ والارشاد... وادعاء انه لا توجد مشكلة اصلا... وأن العملية مجرد تآمر، ومجرد تدخل في شئون مصر الداخلية، وان تصدينا بنفي الاتهام كفيل بوضع حد له. ان الشئ الاهم في مثل هذه القضايا ليس ما يكون قد جرى في الواقع. وأنما ما تصوره وسائل الاعلام علي أنه قد جرى في الواقع... اننا لا نملك ان نؤثر في الكونجرس. فإن سياساته الراهنة جزء لا يتجزأ من السياسة اليمينية التي تنتهجها اغلبيته الجمهورية. ويعتمد هذا اليمين علي هفوات كلينتون ليبرز انيابه.. كما أنه ليس بمقدورنا التأثير في سياسة اسرائيل في هذا الصدد، ذلك ان تفتيت الصفوف العربية يحقق مصالحها علي الوجه الامثل... ولم يعد امامنا غيرالعنصر الذي بوسعنا ان نؤثر فيه، وهو أن ننهض بدور اساسي من اجل ازالة كل مبررات التوتر والاحتكاك بين العرب جميعا، مسلمين كانوا أم مسيحيين.. بين كل الذين ينتمون الي حضارتنا العربية، أيا كان دينهم. فليس هناك علي وجه اليقين قدرية او حتمية، تجعل من المسيحي العربي سندا لامريكا واسرائيل ضد المسلم العربي... وبقدر نجاحنا في اقامة علاقات ديموقراطية صحية بين عنصري الامة في مصر، وبين المسلمين والمسيحيين في مصر وغير مصر، بنفس القدر سوف نتحكم في العوامل الثلاثة السالفة الذكر... لا في العامل الثالث وحده».

هذا كلام واع ومسئول، لا يبغي صاحبه المزايدة باسم الاسلام او القومية العربية أو الوطنية المصرية. ولكنه يحلل، ويقيم، ويشخص ،

ويقترح العلاج بلا غوغائية او عصبية. وينبغي ان يكون ذلك هو دأبنا في مواجهةالمشكلات والتحديات، ونحن نخطو نحوالقرن الحادي والعشرين.

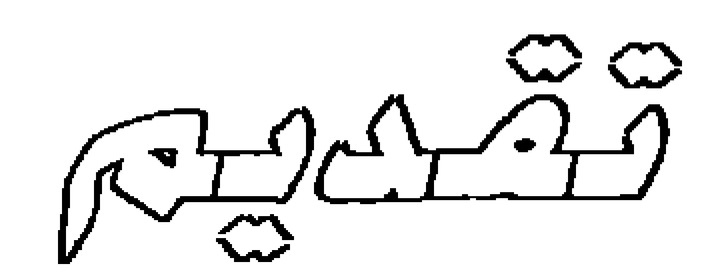
ان مشروع القانون الذي أثار كل هذا اللغط علي الساحة المصرية، فيه ما يحاول أن يحمي البوذيين من اهل التبت، والبهائيين في إيران، والعرب في اسرائيل، مثلما فيه ما يحمي الأقليات المسيحية في العالم ومنها البلاد الاسلامية. وفي كل الأحوال فهو مجرد «محاولة» قد تصيب وقد تخيب. وفي كل الأحوال فأننا نشك في قدرة امريكا او اتساقها في تطبيق مشروع القانون المذكور في حالة اقراره. ومع ذلك فهذا كله شيء معروف لنا - أي أن امريكا تكيل بمكيالين. كاتب هذه السطور يعرف ذلك. والاستاذ محمد سيد احمد يعرف ذلك. ولكن الجديد الذي يستحق التنويه والتنبيه هو ان المثقفين المصريين لا يقلون عن امريكا ضلوعا في ممارسة الكيل بمكيالين واستخدام المعايير المزدوجة . انهم ليسوا افضل من امريكا، التي يتهمونها ليل نهار. انهم يرفعون عقيرتهم اذا حدث للعرب أو المسلمين ادني انتهاك علي يد أي قوة خارجية. أما إذا انتهك نظام عربي حقوق الانسان- كما فعل النظام العراقي ضد الأكراد باستخدام الغازات السامة في حلبجة (١٩٨٨)، او النظام السوداني ضد الزنوج في جنوب السودان؛ فانهم يسكتون. انها ازدواجية فاضحة مفضوحة يمارسها المثقفون المصريون دون ان ترمش لهم عين. وهي نفس الازدواجية التي تسكتهم عن اثارة ومناهضة ممارسات التفرقة ضد اخوانهم الاقباط. ان الفروق في هذه الازدواجية بين الامريكان والمثقفين المصريين ليست كبيرة، هذا إن وجدت علي الاطلاق. كل ما هنالك انهم لا يملكون قوة

امريكا او ثرائها، أي ليس لديهم «لا سيف المعز ولا ذهبه». وربما كان هذا هو سبب الاحباط لدى الجماعة الثقافية المصرية، إلا قليلاً !

وفي النهاية، إن أملنا في مواجهة مسألة الاقباط، مثلها في مواجهة مسألة المرأة، ومسألة التطرف، وادارة الصراع مع أمريكا واسرائيل هو أن نشعل شمعة واحدة تضئ ، بدلا من لعن الظلام الف مرة، وفي موضوعنا فإن الشمعة المطلوبة هي المطالبة الواضحة الصريحة بضمان كل حقوق المواطنة لكل المصريين اقباطا ومسلمين علي قدم المساواة، وفي نظام ديموقراطي حقيقي.

سعد الدين ابراهيم

المقطم ١٠/٥/١٩٩٨



تقديم

درجت منذ بداية اتصالي بالحياة العامة على أن اسمع عبارات مثل «مشاكل الاقباط» و«هموم الاقباط» أو حتي «مواطنو الدرجة الثانية»، ولم تمثل هذه العبارات مفاجأة بالنسبة لي، لأنني انتمي الي جيل السبعينيات الذي عرف مجتمعه وهو يمر بحالة مضطربة ملتبسة مختلطة، سميت بالفتنة الطائفية.

وخلال الربع قرن الماضي اتجه عدد من المثقفين الي اعادة انتاج خطاب «ماضوي» في مواجهة حالة التجريف الثقافي للذاكرة الوطنية التي حملتها سنوات الفتنة. هذا الخطاب يجسد التلاحم والتجانس بين الاقباط والمسلمين تاريخيا، ونضالهم ضد المستعمر، وحصولهم علي الاستقلال معا دون أن يسبق اي منهما الأخر. انها سطور عميقة تمثل قدس اقداس التاريخ المصري. ورغم جلال هذا الخطاب إلا أن الواقع كان امضى أثراً . وتبلور خطاب يختص بهموم احد مكوني الجماعة الوطنية ، وهو خطاب الهموم القبطية الذي يرى ان الاحتفاظ بذاكرة الماضي «السعيد» لن يتأتي إلا بالتصدي لهموم الواقع «الكئيب». ورغم ان هذا الخطاب ليس جديدا علي الواقع المصري بل عرفه المصريون خلال فترات متباينة من القرن العشرين، ولكن الجديد في الامر ان خطاب الهموم القبطية يزداد رسوخا بسبب طول امده هذه

المرة، منذ حادثة حرق كنيسة بالخانكة ١٩٧٢ وحتى الان، وبسبب أن الهموم تتكاثر، والوعي يزداد بها، ولا تسير وتيرة حل المشكلات بنفس درجة الاحساس بثقلها.

ولا أظن ان التاريخ وحده يستطيع ان يعيد للواقع المضطرب اتزانه، أنه قد يشكل دافعا حضاريا، او اساسا نفسيا، او عمقا فكريا لتعميق ثقافة التعايش المشترك لكن لابد للحاضر- في كل الاحوال - ان يصحح مساره، ويعيد الانضباط الي مسيرته، وإلا فأنه يسيء الي نفسه والي التاريخ الذي قام علي اكتاف امجاده.

من هنا فهموم الاقباط لا تخص أصحابها وحدهم، بل تخص الوطن بأسره، مسلمين واقباطا، لانها تمس تجانسه وتلاحمه ومستقبل وحدته. ورغم ذلك أنفق المصريون قرنا من الزمان في السجال حول هموم الاقباط، إلا أنهم لم يصلوا الي اتفاق حول ماهية هذه الهموم، ووجدنا انفسنا ونحن علي مشارف القرن الحادي والعشرين نجتر حديث اجدادنا في المؤتمرين القبطي والاسلامي عام ١٩١١، ويبدو أن المشهد يتناسخ ويكرر نفسه، ويحتل المثقفون باختلاف توجهاتهم الفكرية، اليوم مواقع شهود الاثبات والنفي كما أحتل اسلافنا في السابق.

الفريق الاول : هم شهود النفي الذين يرفضون من حيث المبدأ وجود مشكلات يعاني منها الاقباط بسبب قبطيتهم. أنه «خطاب نعامي» إن صح التعبير يمثل أحد تداعيات الذهنية البيروقراطية التي تميل غريزيا الي تمجيد انجازات الذات، وتجاهل خطورة المشكلات، ورمي الاخرين بالنقائص والسيئات. وعند انصار هذا الفريق من

يخوض في هموم الاقباط إما خائن أو عميل أو يرغب في شق الصف الوطني. وافضل لديهم ان يتركوا المشاكل بلا حلول إلى ان تزول من تلقاء نفسها، وهو ما لا يحدث عادة في الحياة الاجتماعية. إذ يؤدي ترك المشاكل بلا حلول الي تفاقمها وارتفاع ثمن حلها، فما كان يسهل حله من مشكلات في زمن مضي يصعب حله في زمن اخر متغير.

الفريق الثاني : هم المتفرجون الذين لا تعجبهم شهادات شهود النفي، ويعترفون علي استحياء بوجود بعض الهموم القبطية لكنهم يطلبون الصمت عنها، او تأجيل عرضها، لان الظرف التاريخي غير مواتي. وتنطوي هذه العبارة الاخيرة علي «وهم كبير». ففي كل عصر نسمع من ينادي بأن «الظرف التاريخي» لا يسمح بمناقشة مشكلات معينة كالهموم القبطية، أما لاننا ننصرف في جهود البناء والتنمية ، ومناقشة مثل هذه المشكلات تعطيل للمسيرة . وأما لان اعداء الوطن يتربصون بوحدته الوطنية، ويسعون الي بذر بذور الشقاق بين مكوني الجماعة الوطنية، المسلمين والاقباط. وهذا يفرض علينا تناسي مشاكلنا الداخلية. ونظرا لان جهود البناء وتحفز الاعداء لا ينتهيان فقد حكم علي كافة المشكلات الفئوية بالبقاء في «دائرة الصمت» أو «المسكوت عنه» وأي محاولة وطنية ترمي الي كسر حاجز الصمت والبوح الصريح بالهموم تفسر علي أنها جهد «غير وطني» لوقف جهود البناء أو لاعطاء ذرائع للاعداء. في حين ثبت علميا وتاريخيا ان تمزق الجسد الاجتماعي للمجتمع هو الذي يعرقل مسيرة التقدم، وهو الذي لا يسمح لأيدري الاعداء بالعمل.

إن هذا الفريق - علي ما يبدو - لا تؤرقه وجود «مشكلات» تمس

قطاعا من الشعب المصري، بل كل ما يزعجه ان تأخذ هذه المشكلات طريقها الي «الظهور» و«العلن» بعد أن تكون قد حطمت اغلال السرية والتحريم. أنه خطاب اسير «ثقافة العار» التي لا يخجلها وجود «هموم» أو «مشكلات» أو «اخطاء» بل كل ما يؤلمها ان يفتضح امرها امام الاخرين.

الفريق الثالث : هم شهود الاثبات الذين يؤمنون ان للاقباط مشكلات يجب تبديدها والقضاء عليها، إلا أن انصار هذا الفريق يختلفون علي «منظور» رؤية هذه المشكلات ومنهج المعالجة.

البعض يحدد قائمة بمشكلات الاقباط علي سبيل الحصر، وهي تمثل جملة مظالم سياسية واجتماعية بدءا من الخط الهمايوني المعوق لبناء الكنائس مروراً بغياب الوجود القبطي علي الساحتين التعليمية والاعلامية وانتهاءً بمظالم الوظائف والتعيينات.

والبعض الآخر يرفض الانطلاق من ارضية طائفية كالتي انطلق منها من سبقوهم، بل يري ان كان للاقباط مشاكل فأنها لا تنفصل عن مشاكل الوطن ككل، وحلول هذه المشاكل لن تنفصل بالضرورة عن حلول مشاكل الوطن، وبدلا من اعداد «المعلقات الطائفية» يرى هؤلاء ضرورة الاسراع بخطي الديمقراطية كمخرج لازمات الوطن باختلاف صورها.

وبين هؤلاء وأولئك طالب آخرون بالاحتكام لمبدأ المواطنة الذي يعطي المصريين حقوقا متساوية بغض النظر عن الاختلاف في الدين او الجنس او النوع. بينما رفع نفر قليل راية «التدخل الاجنبي» بوصفه المنقذ الوحيد لحل مشاكل وهموم الاقباط. ومعني ذلك ان

نميت ارادة التغيير في أعماقنا، وننتظر الكاهن الامريكي الاعظم الذي بيده كل الحلول «السحرية» لمشكلاتنا.

وهكذا عمت الانطباعية السياسية ساحة المشهد، وعلا ضجيج الطائفية، واختلط الحابل بالنابل، والموضوعي بالذاتي، والحقيقة بالوهم، وصار «المشهد » برمته لا يطاق.

خارج «المشهد المضطرب» تساءلت .. وماذا ننتظر بعد ذلك؟ اذا كنا نرفض التدخل الاجنبي ، ونستهجن تمزيق الوطن، وندرء عن انفسنا شر الفتنة، فما الذي يمنعنا من أن نفكر في «حل وطني» يغلق هذا الملف الثقيل والخطير؟

هذا الكتاب هو محاولة لاستكشاف افاق الحل الوطني للهموم القبطية، تلك الهموم التي ظلت هائمة بلا تحديد او تصنيف، اسيرة المبالغة والتعتيم، التهوين والتهويل، الافتعال والانفعال. لكل هذه الاسباب بدأ العمل باجراء مقابلات مع عدد من المثقفين ينتمون الي مختلف المشارب والاتجاهات الفكرية، اقباطاً ومسلمين، شيوخا وشبابا ومايتوسطهما من جيل الوسط، لتحديد كم وكيف الهموم القبطية، وتجريد هذه الظاهرة من التعميم والمبالغة ووضعها في حجمها الطبيعي المقبول. وبعد دراسة تحليلية لاراء المثقفين المتنوعة والمتعددة وغير المتوقعة في بعض الحالات يمكن وضع «أجندة» للحوار والتلاقي حول هموم الاقباط علي ارضية مشتركة توحيدا للرؤية والعمل.

ومما صعّب من مهمة الباحث ان الموضوع خلافي يشتد الجدل حوله، وجاء اصدار مركز ابن خلدون لهذه الدراسة ليضيف صعوبات

اضافية، لانه المركز الذي نذر نفسه منذ سنوات لدراسة هموم الاقباط علي ارضية اعلان الأمم المتحدة لحقوق الاقليات، وهو النهج الذي لم يلق قبولاً من قطاع من المثقفين المصريين، مما دفع بعض المثقفين الذين اجريت الحوارات معهم للتساؤل والاستفسار المتكررين.

وأظن ان الوطن يتسع لكل الاجتهادات وان فضيلة المثقفين هي «الحوار»، ولاسيما ان كل فريق من الفرق الثلاث التي أشرت اليها، وما أنبثق عنها من تيارات فرعية، يعتقد أنه «الاصح» و«الاكثر وطنية» و«الاقرب الي الحقيقة المطلقة». واسجل شهادة حق أن رئيس المركز د. سعد الدين ابراهيم هو مخلص غيور مهموم بهموم الاقليات انطلاقا من قناعات فكرية لها وجاهتها، قد نتفق او نختلف معه، ولكنه سيظل عالما جليلا اتاح لي ولاقراني من الباحثين الشباب فرصة العمل البحثي والمؤسسي، والانفتاح علي العالم الخارجي، وهي فرصة لم يفز بها زملاء لنا في مواقع اخرى.

ولا يفوتني ان اشكر كل من عاونني في اعداد هذا الكتاب وبالاخص الصديق اشرف بيدس الذي تحمل عبء الاخراج الفني.

وقد سعدت بأن عددا من المثقفين والزملاء الباحثين اسدوا لي النصائح والتحذيرات من أن الولوج الي موضوع هموم الاقباط أقرب الي المشي في حقل الغام.. ولا أنكر أن شعورا وقتيا بالخوف طرق باب قلبي، إلا أنني تساءلت .. ألست ادفع كل يوم استحقاقات حالة اللاحل؟ فلماذا لا أدفع ثمنا قد تقتضيه رحلة البحث عن حل؟!

سامح فوزي

القاهرة ١٥/٥/١٩٩٨

الجزء الاول

دراسة تحليلية

حول الهموم القبطية

هذه الدراسة

تتناول هذه الدراسة تحليلات لشهادات اكثر من ثلاثين مثقفاً مصرياً، باختلاف اتجاهاتهم الفكرية حول الهموم القبطية. وهي الشهادات التي ننشر نصها كاملاً في الجزء الثاني من هذا الكتاب، وقد دارت حول الاجابة علي اسئلة ثلاث :-

١ - هل تعتقد سيادتكم أن هناك مشاكل للمواطنين المصريين الأقباط؟

٢ - إذا كانت الاجابة بنعم، فما هي المشكلات بالترتيب؟

٣ - ما هو الاسلوب الامثل من وجهة نظر سيادتكم لحل مشكلات الاقباط؟

وقد فضل عدد من المثقفين الاجابة علي هذه الاسئلة كتابة، وفضل اخرون الاجابة علي الاسئلة في مقابلة خاصة علي غرار الحوارات الصحفية، في حين لم يفضل عدد من المثقفين الاجابة علي هذه الاسئلة، اما تعللا بالمشغولية الكثيرة، او خشية من ان يتم توظيف هذه الدراسة في غير الاغراض البحثية، وبعض المثقفين فضل الصمت والتسويف عن الرد بالايجاب او بالرفض. ولمست من احاديثي مع البعض ممن اعتذروا، أو صمتوا، أو لجأوا إلى التسويف بأنهم لا يريدون ان يجيبوا صراحة علي اسئلة تختص بهموم الاقباط . *

وفي ضوء ما أتفق وأختلف حوله المثقفون في هذه القضية أمكن تقديم رؤية تحليلية حول هموم المواطنين المصريين الاقباط، وسبل تبديد هذه الهموم، وهي رؤية تمس دور الهياكل والابنية الرسمية وغير الرسمية، والفكر الديني تجاه مواطنة الاقباط، والمزاج والاساطير الشعبية تجاه الآخر الديني.

(١)

تحليل اولي لشهادات المثقفين

١-١ هل هناك مشاكل للمواطنين المصريين الاقباط؟

هذا السؤال الاولي رغم بساطة صياغته ووضوح مقصده اشكالي بطبيعته، تمثل الاجابة عليه تحديدا صريحا للمرجعية الفكرية وارضية الحوار التي ينطلق منها المثقف حيال قضية الاقباط وهمومهم في المواطنة. لذا كان من المتوقع الا تأتي اجابة العديد من المثقفين حسب ظاهر السؤال بالايجاب او الرفض، بل امتدت ابعد من ذلك بارساء ضوابط ومحاذير بحثية وسياسية ووطنية تتعلق بمنطق ومنطلق معالجة الموضوع برمته.

أ - اجمع المثقفون باختلاف قناعاتهم ومشاربهم الفكرية واتجاهاتهم السياسية أن هناك مشاكل يعاني منها المواطنون المصريون الاقباط بسبب قبطيتهم. وهذا يمثل في حد ذاته اختلافا عن الموقف الحكومي او الرسمي تجاه هذه المسألة، وهو موقف ينزع تلقائيا الي نفي الشواهد الحياتية وانكار وجود مشكلات قبطية من الاصل، او التهوين بشأنها، وحصرها في إطار الفعل ورد الفعل بين متطرفين او متشنجين او مغالين من الطرفين المسيحي والاسلامي، وتأكيد المسئولين الدائم بعمق العلاقات الاخوية والصداقات التي تجمعهم مع الاقباط، وهو ما يعني نزع صفة العمومية عن

الهموم القبطية وتحويلها الي «مشاكل خاصة» لافراد في مواجهة «علاقات حميمة» لأفراد ايضا (١).

ب - اجماع مثقفين مختلفين فكريا وسياسيا علي وجود مشكلات قبطية يجعلهم يقفون موقف «التضاد» تجاه فئة اخرى من المثقفين نذرت نفسها لانكار وجود مشاكل تمس الاقباط لكونهم اقباطا علي صفحات الصحف القومية وعدد من الصحف الحزبية والخاصة (٢) وتكشف هذه الظاهرة عن ممارسة تقليدية لفئة من المثقفين يطلق عليها البعض «وعاظ السلطان» او «مثقفون حكوميون»، وهي فئة من المثقفين اعتادت ان تتبنى الموقف الرسمي أيا كان اتجاهه، وتسخر معرفتها وإمكاناتها في الترويج والتبشير بصواب هذا الموقف، وتعتقد ان الحفاظ علي النظام يعني ضمنا الحفاظ علي مكاسبها الاقتصادية والاجتماعية التي يمنحها النظام اياها، وبدلا من ان تتبني هموم الجماهير تتجه آليا لتبني وجهة نظر النخبة الحاكمة(٣)، وتفتح ظاهرة «وعاظ السلطان» الباب لاعادة تعريف المثقف الذي لم يعد منعزلا عن الجماهير فقط بل صار معاديا لها بفعل ممارسات فئة من المثقفين.

ج - ذهب المثقفون الاقباط - رغم تباين اتجاهاتهم الفكرية - إلى الاقرار بوجود مشاكل يعانون منها بسبب قبطيتهم. وهو ما يشير الي تنامي الاحساس بالهم القبطي بين مثقفين اقباط، مما يعني ان درجة الاحساس بهذا الهم بين القاعدة الشعبية القبطية صار اكثر ارتفاعا، ويصير هناك حالة انتاج واستلاب متبادل بين المثقف القبطي والشعب القبطي في اطار ثقافة «الهموم القبطية». وإن كان هذا لا ينفي سعي عدد من

المثقفين الاقباط المسيسين علي وجه التحديد الي طرح القضية في أفق المواطنة والهروب من دائرة الطائفية المغلقة.

ومرة أخرى يجد هؤلاء المثقفون الاقباط أنفسهم في موقع «الاختلاف الحاد» مع فئة اخرى من المثقفين الاقباط الذين لا يفترون عن انكار وجود مشاكل وهموم قبطية، وهم في معظمهم من الاقباط الذين عرفوا المؤسسات النيابية عن طريق التعيين، وهوما يجعلهم في موقف تمثيل «الحكم» وليس «الاقباط» رغم ان قبطيتهم كانت عاملا محورياً في دفعهم لتولي وتبوأ مواقعهم السياسية. (٤)

هذا الموقف والموقف المضاد يفضي في النهاية الي تشرذم وتزايد حدة الاستقطاب بين الاقباط انفسهم، وقد يصل الامر الي حد العداء والبغضاء بين الفريقين. (٥)

د - اتجه غالبية المثقفين المنتمين الي التيار الاسلامي الذي جرى الحوار معهم الي القبول المبدئي بوجود مشاكل وهموم قبطية إلا أنهم عمدوا الي اذابتها في سياق المشكلات المصرية العامة، وابراز مشاكلهم الخاصة الي جوارها، او التنديد بنهج المبالغة في عرض المشاكل القبطية. وهذه المعالجة قد تنطوي علي رغبة في حل مشاكل الاقباط في اطار حل مشاكل الوطن كله، كما قد تخفي رغبة في تمييع الفواصل بين العام والخاص، والتهوين بشأن الخاص في مواجهة جلال وثقل المشاكل العامة، وتعزز في الواقع تصريحات بعض المنتمين الي التيار الاسلامي هذا اللبس.

فبينما لم ينكر المستشار مأمون الهضيبي وجود مشاكل قبطية،

وأعطى مشروعية وشرعية للمطالبة بها، ذكر في احاديث متواترة ما يفيد بأن هذه المشاكل غير قائمة. فقد ذكر في حديث مؤخرا ان «الاقباط يحصلون علي حقوق لا يحصل عليها المسلمون في بعض الدول الاجنبية التي يعيشون فيها كأقليات في الولايات المتحدة وفرنسا والمانيا حيث من الصعب أن يتم بناء مساجد. وإذا وجدت هذه المساجد فمن الصعب ان تسمح فيها هذه الدول بممارسة الشعائر الدينية في شكل سليم خصوصا اقامة الاذان» وأضاف «الاهم من ذلك ان المسلمين كمواطنين في مصر لا يشعرون بوجود فرق بينهم وبين الاقباط ويدخلون معهم في علاقات تجارية ويتعاملون معهم في كل امور الحياة من دون تفرقة او عنصرية»(٦).

والمثقف الوحيد الذي انكر وجود مشاكل قبطية «حقيقية» حسب تعبيره هو جمال البنا إلا أنه في سياق حديثه أشار إلى وجود مشاكل دينية وأقترح حلولاً لمعالجتها.

هـ - بصفة عامة فإن هناك مثقفين عديدين يرون ان نزع رداء الخصوصية الطائفية عن هموم ومشاكل الاقباط، وادماجها مع قضايا ومشكلات عامة يعد المدخل الامثل للقضاء علي هذه المشاكل. إلا أن محور الخلاف بين هؤلاء المثقفين واقرانهم من الاسلاميين يتمثل في أن الطرف الاول يرى ان مشاكل الاقباط تحل من خلال استكمال بناء الدولة الحديثة حسب اتجاه نبيل عبد الفتاح او استكمال مسيرة الديمقراطية حسب اتجاه د. اسامة الغزالي حرب، وهو ما لا يختلف الاسلاميون عليه بشكل مبدئي إلا أن التيار الاسلامي يسعي إلى حل مشاكل الاقباط في سياق حل مشكلات «أقلية دينية» عليها الانصهار في المشروع الحضاري للاغلبية

المسلمة، في حين يرى المثقفون الاخرون أن ليبرالية ومدنية المشروع الوطني هي المدخل الملائم لحل المشكلات كافة ومن بينها مشاكل وهموم الاقباط.

١-٢ - ما هي مشاكل الاقباط؟

يمثل هذا السؤال لب الدراسة، وموضع اللقاء او الاختلاف بين المثقفين، فإذا كان من اليسير الاتفاق مبدئيا علي أن هناك مشاكل تمس قطاعا من المواطنين، فأن حصر وتصنيف هذه المشكلات دون تهويل ، من المتوقع ان يشكل ولو نظريا محورا للخلاف بين اصحاب المشاكل أنفسهم أي الاقباط ، وبين من ينظر الي القضية من الخارج حتي لو تلامس معها عن كثب اي المسلمين. ويمتد الخلاف ليشمل رؤي اصحاب التيارات الفكرية المتباينة تجاه الهموم القبطية. إذن نحن ازاء قضية شديدة الاختلاف، واذا كان الاختلاف واردا فإن التحليل المتأني يساعد علي تحديد القدر المتفق عليه من المشاكل القبطية.

أ- حصر اولي لهموم الاقباط

يمكن إجمال ما ورد في شهادات المثقفين من هموم قبطية علي النحو التالي :

١ - الصعوبات التي يواجهها الاقباط في بناء واصلاح الكنائس.

٢ - التعتيم علي الارقام الفعلية لتعداد الاقباط علي المستوى الرسمي.

٣ - استبعاد تاريخ الاقباط من برامج التعليم والاعلام.

٤ -استبعاد الاقباط من شغل عدد من المواقع والوظائف في الدولة.

٥ - ضعف الوجود القبطي في المؤسسات النيابية.

٦ - التأكيد على الهوية الدينية وانحسار الهوية المصرية.

٧ - دخول الدولة طرفا غير محايد في حالات تغيير العقيدة.

٨ - اساءة استخدام وضع الاقباط من جانب الجميع بما في ذلك الاقباط انفسهم.

٩ - تجاهل مشاكل الاقباط وعدم التصدي لها.

١٠ - عدم الحاح القيادات القبطية على المطالبة بحقوق المواطنين المصريين الاقباط.

١١- تشذير الحياة الاجتماعية المصرية مما أدي الي خلق مشكلة الاقلية القبطية.

١٢ - تأثير الثقافة الوافدة ذي الطابع البدوي في تغذية معاداة الاخر الديني.

١٣ - دور الاستعمار في تأجيج الفرقة بين المسلمين والاقباط.

١٤ - تدخل الكنيسة في شئون الدولة.

١٥ - استهداف الاقباط من قبل الجماعات المتطرفة.

١٦ - سلبية وانطواء الاقباط علي انفسهم وكنائسهم.

١٧ - عدم حضور الاقباط في برامج الاعلام بصورة كافية.

١٨ -النص في الدستور علي مرجعية دينية للدولة المصرية (دولة اسلامية).

١٩ - سيطرة اتجاهات متعصبة علي اجهزة الاعلام وطرح افكار دينية ضد المسيحيين.

٢٠ - تآكل الوعي والذاكرة المصرية عند الجيل الحالي.

٢١- تديين الحياة السياسية والاجتماعية.

٢٢ - التشكيك في مواطنة الاقباط علي اساس انهم «أهل ذمة».

٢٣ - شيوع مناخ طائفي يستبعد الاخر الديني ويشكك في ايمانه.

٢٤ - استيلاء وزارة الاوقاف علي الأوقاف القبطية.

٢٥ - استبعاد الاقباط من دخول جامعة الازهر رغم انها تمول من دافعي الضرائب المسلمين والاقباط علي السواء.

ب - الاقباط وتحديد اجندة المطالب القبطية

يتضح من خلال تحليل شهادات الاقباط انهم يتفقون علي وجود هموم او مشاكل يعانون منها بسبب قبطيتهم، وتأتي في مقدمة هذه الهموم :

١ - الخط الهمايوني وما يفرضه من عقبات علي عملية بناء واصلاح الكنائس.

٢ - استبعاد اسهام الاقباط تاريخيا وحضاريا من برامج الاعلام والتعليم.

٣ - استبعاد الاقباط من شغل عدد من المواقع والوظائف في الدولة.

٤ - عدم حضور الاقباط بشكل يتناسب مع تعدادهم في البرلمان.

وهناك هموم اخرى أشار اليها البعض مثل المناخ الطائفي ورفض الاخر الديني والتشكيك في عقيدته الايمانية، وعدم الاعلان رسميا عن تعداد فعلي وحقيقي للاقباط.

ج - المسلمون وتحديد اجندة المطالب القبطية

يتضح خلال تحليل شهادات المثقفين المسلمين انهم يتفقون علي وجود هموم قبطية هي :

١ - الخط الهمايوني وما يفرضه من عقبات علي عملية بناء الكنائس.

٢ - عدم كفاية حصول الاقباط علي وظائف ومواقع قيادية في الدولة.

٣ - عدم ايلاء الحقبة القبطية الاهتمام الواجب في الاعلام والتعليم.

٤ - عدم وجود الاقباط بشكل كاف في المؤسسات النيابية.

وهناك هموم أخرى أشار اليها البعض مثل سلبية الاقباط وعزوفهم عن العمل العام، واستهداف ارواح وممتلكات الاقباط من قبل الجماعات المتطرفة.

ويلاحظ ان المثقفين من تيارات مختلفة اجمعوا علي وجود عدد من الهموم، فعلى سبيل المثال فإن مأمون الهضيبي وعادل حسين ومجدي قرقر ونبيل عبد الفتاح ورفعت السعيد وأسامة الغزالي حرب وحسين عبد الرازق وأمينة النقاش وطارق حجي واحمد صبحي منصور وحسام البدراوي وحازم سالم اتفقوا رغم الاختلاف الايديولوجي والسياسي فيما بينهم علي ان الاقباط يواجهون مشكلة في بناء الكنائس، واتفق معظمهم- رغم الاختلاف الفكري ايضا - علي ان الاقباط لا يحصلون علي قدر كاف من الوظائف، أو التمثيل السياسي وكما اشار جانب منهم الي غياب اسهام الاقباط وحضورهم علي الصعيدين الاعلامي والتعليمي.

د - اجندة واحدة للهموم القبطية

مما سبق يتضح ان بالامكان وضع اجندة مشتركة تمثل اجماع المثقفين من مختلف التيارات والمشارب الفكرية والايديولوجية علي الهموم القبطية. فعلى الاقل يتفق غالبية المثقفين علي أن هناك ثلاثة مشكلات

تمس الاقباط بسبب قبطيتهم هي الخط الهمايوني وعدم الحصول علي قدر كاف من الوظائف العليا وغياب الاسهام والوجود القبطي اعلاميا وتعليميا. ثم تأتي بعد ذلك مشكلة التمثيل النيابي. والاختلاف الوارد هنا ينصب علي «الدرجة» اكثر من «النوع». إذ ينعكس الاحساس المفرط بالهموم عند الاقباط علي لغة خطابهم وتعبيرهم عن هواجسهم، بينما نجد لغة اقل حدة عند معظم المثقفين المسلمين في التعبير عن الهموم القبطية. ويختلف التعبير عن الهموم القبطية باختلاف التيارات السياسية، حيث يميل التيار الاسلامي عادة الي الاقرار بوجود بعض الهموم القبطية مع وضع محاذير واشتراطات تخص كم وكيف هذه الهموم، في حين يأتي تعبير اليسار عن الهموم القبطية في شكل مطالب حقوقية واضحة.

أما الاقباط فمن الواضح أنهم لا يختلفون في تحديد الهموم القبطية. وإن بدا ان ثمة اختلافا او تباينا بينهم فهو يرجع الي الخلط بين أصل المشاكل وفروعها، والتشابك بين جوهر الهموم وتجلياتها، فمثلا يتفق غالبية إن لم يكن كل الاقباط أن هناك غيابا للوجود القبطي تاريخا وواقعا في برامج الاعلام والتعليم. هذه المشكلة تتفرع منها عدة مشكلات فرعية مثل سيطرة الرؤية الاحادية علي الاعلام، واستخدام برامج والتعليم في التشكيك في عقيدة المسيحيين، واشاعة مناخ طائفي حاد، والتأثير غير الايجابي لثقافات وافدة، كل هذه الظواهر السلبية يمكن تلافيها بحضور الآخر الديني (المسيحي) في برامج الاعلام والتعليم.

نخلص من ذلك أن هناك أجندة مشتركة للهموم القبطية يتلاقى بشأنها المسلمون والاقباط، وإن ظل النقاش والحوار مستمراً حول كم وكيف هذه

الهموم.

هـ - خطاب التعميم والموارية

رغم ان السؤال واضح فلم تكن كل الاجابات واضحة، وهو ما يعني ان خطاب الموارية والتعميم، وتجنب المناطق الشائكة في الحوار لازال ساريا.

فقد ذكر د. احمد عبد الله علي سبيل المثال ان الاقباط يعانون ضمن فئات اخرى وذلك في معرض اجابته علي السؤال الاول، الا انه لم يذكر مشكلة واحدة تجسد معاناة الاقباط في اجابته علي السؤال الثاني، بل اكتفي بالقول ان وضع الاقباط يساء استخدامه من الجميع.. ولم يوضح لماذا يساء استخدامه؟.. وما الدوافع وراء اساءة استخدام وضع الاقباط؟ وهل بقاء الهموم القبطية هو ما يغري المتربصين والمستفيدين والمدعين علي اساءة استخدام وضع الاقباط؟

أي أن د. احمد عبد الله فضل أن يطرح في الحقيقة تساؤلات اكثر من الاجابة علي التساؤل المطروح استنادا علي خطاب «الموارية» الذي يعترف بوجود هموم قبطية لكنه يتحرج من الخوض صراحة في ماهية هذه الهموم وتصنيفاتها.

وأما السفير محمود قاسم فقد اجاب علي السؤال الأول بأن محاولة التفرقة بين الاقباط والمسلمين «غير مقبولة» اي أن مجرد طرح سؤال استفساري حول وجود مشاكل قبطية من عدمه جري تأويله علي أنه « مخاوف للتفرقة» ورغم أن صياغة السؤال جاءت علي نحو يسمح بالاجابة بنعم أو لا، إلا أن السفير محمود قاسم لم يجب علي السؤال بما يفيد القبول او الرفض، بل اكتفي بالتحذير من مغبة الفتنة. وبينما ترك السؤال الثاني

جول ماهية الهموم فارغا دون اجابة فانه طالب في الاجابة عن السؤال الثالث بمساواة الدولة مع المواطنين بغض النظر عن انتمائهم الديني، وهو ما يعني ضمنا ان هناك مشكلة عدم مساواة.

وتأتي شهادة د. وليد منير ليقدم نموذجا لخطاب «التعميم». إذ ارجع الباحث مشكلة الاقلية القبطية الي ظاهرة «التشذير الاجتماعي» التي ترتبت بدورها على انهيار فكرة المشروع القومي وظهور النظام العالمي ذي القطب الواحد، ولا خلاف علي ان ما ذكره يصح ان يكون له دور في تعميق الاحساس الطائفي إلا أنه لا يصلح لتفسير عدد من مشاكل الاقباط او معظم هذه المشكلات من قبيل استمرار القيود المفروضة علي بناء وترميم الكنائس، وغياب الاخر الديني من برامج الاعلام والتعليم، وعدم كفاية الوجود القبطي في الوظائف القيادية او المؤسسات النيابية... إذا كانت هناك عوامل محددة عامة تفسر سائر الظواهر الاجتماعية فإن ذلك ابعد ما يكون عن المعالجة العلمية الجادة التي تقوم علي تحديد المشكلات، وتصنيفها ثم رصد العوامل المؤثرة في هذه المشكلات سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وان كان من المقبول وجود مسببات عامة لحالة تراجع أو تدهور اجتماعي وسياسي عام، فإن مفردات وجزئيات هذا التراجع او التدهور تحتاج الي تفسيرات خاصة محددة. وفي كل الاحوال فإن معالجة الظواهر الاجتماعية القائمة علي التمييع والعمومية واذابة الخصوصيات وازالة الفواصل لا تساعد علي تقدم دراسة هذه الظواهر وتشريح مكوناتها، وتفهم خصوصيتها، وبالتالي سيصير الجميع علماء وعالمين ببواطن الامور، ويختفي المتخصصون والخبراء.. والاهم من كل ذلك ستظل الظواهر الاجتماعية بمنأي عن الاقتراب الحقيقي..

و - هموم غائبة حاضرة

ثمة هموم وردت في خطاب عدد من المثقفين تعبر عن استمرارية طرح هموم بعينها ، ورغم أن هذه الهموم لم يرد ذكرها الا بين طيات اجابة احد المثقفين إلا أنها في الواقع تمثل ظواهر تحتاج الي بيان وتحليل.

- من أمثلة الهموم القديمة الجديدة مشكلة الاوقاف القبطية واستعادتها من وزارة الاوقاف، فلم تحظ بأهمية من جانب المثقفين الاقباط والمسلمين علي السواء، رغم انها من المشكلات الحاضرة بإستمرار في خطاب الهموم القبطية (٧) وقد يعزي ذلك لسببين، الاول ان هذه المشكلة اخذت بالفعل طريقها الي الحل. (٨) والسبب الثاني ان عودة الاوقاف القبطية قد تمثل اشكالا قانونيا اداريا يحتاج بالتأكيد الي حل لكنها لا تمثل اهمية بالنسبة للواقع الحياتي الذي يعيشه الاقباط، والذي انصب عليه اهتمام المثقفين.

-ايضا من امثلة الهموم والقضايا القديمة الجديدة هي اشكالية تدخل الكنيسة في شئون الدولة، وهو ما يعرف في الخطاب السياسي بتدخل السلطة الدينية في شئون السلطة الزمنية خلافا للايمان المسيحي الذي يقضي كما ورد في الكتاب المقدس بالفصل بين ما لقيصر (السلطة الزمنية) وما لله (السلطة الدينية).

هذه الاشكالية الفكرية السياسية أثيرت في السبعينيات علي وجه التحديد، عقب الصدام بين الكنيسة القبطية والرئيس السادات بشأن عدد من القضايا، رأت القيادة الكنيسة انها تمس جوهر الايمان المسيحي ومواطنة الاقباط بل وانتماءهم الوطني والقومي. وهناك بصفة عامة فرق بين الدورين الوطني والسياسي. فانه من المقبول بل من المستحب ان تكون لكل المؤسسات المدنية والدينية دورها الوطني، لان المؤسسة الدينية هي من ابرز مؤسسات التنشئة في المجتمعات التي يلعب فيها الدين دورا

اساسيا في تكوين البناء القيمي للمجتمع كالمجتمع المصري - كما أنه ليس من المقبول ان تلعب المؤسسة الدينية دورا سياسيا واقصد بالدور السياسي التنافس والتناحر حول التخصيص السلطوي للقيم في المجتمع ذلك لان هناك مؤسسات حكومية وغير حكومية تقوم بمثل هذا الدور.

ومن الملاحظ ان الكنيسة القبطية في معظم مواقفها لها دورها القومي والوطني الذي ينال احتفاءً محلياً واقليمياً ودولياً. فمثلا موقف الكنيسة القبطية من اسرائيل عامة والقدس خاصة ينال تقدير القطاع الشعبي العريض من المصريين وبخاصة التيار الاسلامي (٩). ولا يمكن القول بأي حال من الاحوال ان الكنيسة تتدخل في شئون السياسية بموقفها الصلد تجاه قضية القدس، لان هذا الموقف فضلا عن كونه موقفا وطنيا يتماشى مع المزاج الشعبي العام، هو موقف «وقائي» يعصم المجتمع من حالة قطيعة او صدام قبطي اسلامي اذا لم تأخذ الكنيسة القبطية موقفا واضحا تجاه هذه القضية اسوة بالفعاليات والمنظمات والهيئات الشعبية الاخرى.

ودون جدال فان الاقباط كمواطنين يجب ان ينخرطوا في الحياة السياسية حسب توجهاتهم ومشاريهم، ويمثلون انفسهم بأنفسهم، ولكن - في تقديري -، ستظل الكنيسة تمثل الاقباط ليس رغبة منها في ذلك، وأنما لان الدولة حريصة علي أن تقوم الكنيسة بهذا الدور لاسباب ربما تتعلق بعدم وجود كيانات مدنية قبطية قوية، أو لقدرة الكنيسة بحكم عراقتها وعمقها التاريخي ان تضبط توجهات المجموع الشعبي القبطي، وتحدد مسار حركته، وهو ما يحمي الدولة من مغبة الغضب القبطي. (١٠)

٣-١ ما الاسلوب الامثل لحل مشاكل الاقباط؟

تنصب اجابة هذا السؤال علي الحلول والمقترحات المحبذة لحل المشاكل القبطية، وتحديد رؤية او رؤي لحل هموم بعينها يُعد ضروريا

خاصة في ضوء اغراق العقل في مجتمعنا في تشخيص المشكلات، والكشف عن مواطن الضعف، دون ايلاء قدر كاف لسبل تجاوز هذه المشكلات، وازالة مواطن الضعف. والدليل علي ذلك ان الحديث عن مشاكل الاقباط يعود الي اكثر من قرن من الزمن (كما سيأتي الحديث لاحقا) ورغم ان هذه المشاكل محددة ومعروفة إلا أن شيئا لم يحدث لحلها ، من هنا فأن الاهتمام بأسلوب حل هموم أو مشاكل معينة فضلا عن كونه منهجا اداريا مرغوبا فهو ايقاف لمسلسل استنزاف الوقت والجهد في النقاش الطويل دون مردود واضح.

حصر أولي بالحلول المقترحة

قدم المثقفون ما يربو علي الثلاثين اقتراحا لحل مشاكل الاقباط من وجهة نظرهم، بعض هذه المقترحات جاء في شكل معكوس للمشاكل، بحيث يصبح ازالة هموم الاقباط السابق الاشارة اليها هو في ذاته حلا مقترحا ، والجانب الاخر من المقترحات استشرف حلولا سياسية او شعبية تتسم بأنها اكثر رحابة من المشاكل ذاتها ، ومن ناحية اخرى فقد جاءت رؤية بعض المثقفين تجاه الاسلوب الامثل لحل المشاكل القبطية تقليدية متعارفاً عليها سبق طرحها في سياقات اخرى مشابهة، بينما جاءت رؤية البعض الآخر مبتكرة مستحدثة وهو ما يوحي بامكانية ابداع حلول غير تقليدية للخروج من نفق الهموم القبطية. ويمكن اجمال الحلول الواردة في اجابات المثقفين علي النحو التالي :

١ - تحديد المشاكل بدقة حتي يسهل التصدي لها.

٢ - تدريس التاريخ الحقيقي لمصر في كل عصورها.

٣ - الحوار الهادئ الموضوعي مع اقباط المهجر.

٤ - الغاء القيود القانونية المفروضة علي بناء وترميم الكنائس.

٥ - مراعاة الوجود المسيحي في المجالس النيابية والشعبية.

٦ - مراعاة الوجود المسيحي في برامج الاعلام والتعليم، وتجنب كل ما يسئ للمعتقدات الدينية.

٧ - تربية الصغار علي روح المحبة من خلال الاعلام والتعليم.

٨ - اعداد المعلم الذي يؤمن بقيم التسامح والتنوع الديني والسياسي والاجتماعي.

٩ - تطبيق نصوص الدستور التي تؤكد المواطنة الكاملة للاقباط.

١٠ - الاسراع بتسليم الاوقاف القبطية للكنيسة.

١١ - وقف النشاط التحريضي لاقباط المهجر.

١٢ - تدعيم الالتقاء الاسلامي المسيحي من خلال الانشطة الاجتماعية.

١٣ - تقليص حجم المنظمات ذات الطابع الطائفي.

١٤ - زيادة مشاركة الاقباط في الجهاز الاداري.

١٥ - اشتراك الاقباط في النضال من اجل الديمقراطية.

١٦ - الاعتراف بالجامعة القبطية التي تضم الكليات والمعاهد الدينية.

١٧ - اقامة مشروعات ريفية يشارك فيها الشباب المسلم والقبطي معا.

١٨ - التصدي للتطرف ومعاقبة كل معتدي بحزم.

١٩ - خلق رأي عام مستنير يرفض استمرار هموم الاقباط.

٢٠ - وضع الهموم القبطية علي مائدة الحوار الوطني.

٢١ - عدم النص في الدستور علي دين للدولة (دولة مدنية علمانية).

٢٢ - الغاء بند (الديانة» من بطاقة الهوية وسائر الاوراق الرسمية.

٢٣ - استكمال بناء الدولة الحديثة القائمة علي المواطنة واحترام حقوق الانسان.

٢٤ - اصدار قوانين تقضي علي التمييز الديني في المجتمع المصري.

٢٥ - قيام المجالس المحلية بدور فاعل في حل هموم الاقباط.

٢٦ - دراسة المسار التاريخي للمسألة الطائفية ودور العامل الخارجي في تأجيجها.

٢٧ - علاج هموم الاقباط في اطار حل مشكلات باقي مكونات المجتمع المصري.

٢٨ - تكامل العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في حل مشاكل الاقباط.

٢٩ - اندماج الاقباط في الجماعة الوطنية.

هذه الحلول يمكن تصنيفها ما بين حلول تتعلق بقراءة مسار المسألة الطائفية وعمق الهموم القبطية، وحلول تتمثل في جملة مطالب موجهة للدولة، وحلول ثالثة تشكل واجبات ملقاة علي عاتق منظمات المجتمع المدني، وأخيرا هناك حلول تخص دور الاغلبية المسلمة، وبالاخص فيما يتعلق بالاجتهاد والتأويلات الدينية والفقهية فيما يتصل بمواطنة الآخر الديني. كل ذلك مع الأخذ في الاعتبار ان الفصل بين هذه الدوائر الاربعة تحكمي الي حد كبير، يهدف فقط الي تحديد الادوار ، وابراز الواجبات.

١ - حلول تخاطب الماضي

ينزع عدد من المثقفين الي مخاطبة التاريخ واستنطاق صفحاته لمعرفة حقيقة المسألة الطائفية وعمق الهموم القبطية. وهو خطاب يرمي الي الكشف عن علاقات ارتباطية، بين حركة صعود وهبوط الاحساس

والمطالبة بالهموم القبطية والمسار الاجتماعي الاقتصادي الذي يحكم حركة المجتمع في وقت من الاوقات.

هذا الخطاب لا يرمي الي استعادة امجاد الماضي «السعيد»، ونحن بحق في حاجة الي استعادتها، ولكنه يسعي الي الكشف عن جذور المشاكل القبطية، وتعرية جوهرها، ونزع عنها ثياب التحايل والاوهام والتعتيم والتهويل بهدف الوقوف علي سبل حلها.

٢ - حلول تخاطب الدولة

هناك حلول ومقترحات لعلاج الهموم القبطية تخاطب الدولة بوصفها الكيان السيادي الاكبر في هذا المجتمع، وهو تاريخيا وواقعيا صاحب الحق وحده في تسيير شئون الوطن. ومن امثلة هذه المقترحات الغاء الخط الهمايوني والحرص علي وجود قبطي ملائم في الجهازين الاداري والتشريعي، والعمل علي ازالة كل ما من شأنه ان يسيئ الي المسيحيين والمسيحية في وسائل الاعلام وبرامج التعليم - التي تسيطر الدولة علي عملية انتاجها- وهو ما يتضمن ابراز الاقباط تاريخا وواقعا في الاعلام والتعليم. وهذه الهموم القبطية وغيرها تمس جهاز الدولة الذي يبدو انه يتعامل مع الشأن الديني في مصر بكيفية منحازة لصالح الاغلبية المسلمة تاريخا وحضورا وثقافة.

٣ - حلول تخاطب المجتمع المدني

هناك حلول ومقترحات لعلاج الهموم القبطية تخاطب منظمات المجتمع المدني التي تتوسط العلاقة بين الفرد والدولة، وتقوم علي الارادة الحرة للاعضاء، وتدعو الي تدعيم رابطة المصلحة العامة او الخاصة بينهم، والسماح لهم جميعا بالحركة والنشاط والابداع علي اسس العطاء والانجاز وليس علي اساس قربي او ديني اوعرقي.

هذه المنظمات المجتمعية يرجي منها ابراز وتدعيم قيم التسامح والاختلاف الصحي وقبول الاخر في المجتمع، وهو ما يحتاج اليه المجتمع المصري في اللحظة الراهنة للخروج من نفق الطائفية والتعبئة علي اساس الفرز الديني، والحقد المجتمعي، وكراهية الاخر، والولوج الي افاق تعبئة مجتمعية تنشئ وتعبئ جهود الافراد علي قيم المجتمع الحديث.

٤ - حلول تخاطب الآخر الديني

وأخيرا هناك حلول تخاطب الاغلبية المسلمة في المجتمع المصري وبالاخص اصحاب الاجتهاد الاسلامي بشأن قضية مواطنة الاقباط، وهو اجتهاد - علي ما يبدو- لازال يثير قلقا في نفوس الاقباط، ويبعث في اذهانهم العديد من الظنون، ويدفعهم اكثر فاكثر الي التوجس في مواجهة اجتهاد الآخر الديني غير الواضح تجاه المواطنة التي تعد ركيزة المجتمع الحديث.

(٢)

قرن من تناسخ الهموم القبطية

إذا كان المثقفون قد اجمعوا علي أن الهموم والمشاكل القبطية الاكثر الحاحا هي مشكلة الخط الهمايوني، وعدم كفاية الوجود القبطي علي المستويين التمثيلي / السياسي والبيروقراطي/ الاداري، وغياب الاقباط ماضيا وحاضرا من برامج الاعلام والتعليم، فانه ليس مفاجأة القول بأن ما أنتهي اليه المثقفون في نهاية القرن العشرين لم يختلف مع ما خلص اليه اقران لهم في مطلع نفس القرن، وربما قبل ذلك بقليل. وهو ما يعني بصراحة ودون مواربة ان المصريين حكاما وساسة ومثقفين وشعبا اضاعوا قرنا كاملا في السجال العابث، وانفقوا وقتا عزيزا في التخبط في نفق الطائفية والصمت، وقد أتي علينا نهاية القرن ونحن لازلنا مستغرقين في ذات الجدل، في الوقت الذي سبقنا فيه الادنون والابعدون.. اليس في هذه المفارقة ما يبعث علي الأسى؟

أنه من الغريب ان يجد المثقف المصري نفسه علي مشارف القرن الحادي والعشرين وهو يتخذ لنفسه موقعا اما في المؤتمر القبطي او في المؤتمر المصري (الإسلامي)، وكأن عشرات السنين التي مضت لم تغير شيئا، قامت دول كبرى وتداعت، وانشئت احلاف وتهاوت، اما نحن فلازلنا غارقين في اعادة انتاج الهموم القبطية. خطاب مطلع القرن، الذي علي ما

يبدو تنامي وتناسخ وتكاثر ذاتيا واضافت له السنوات هموما مضاعفة، وحرمته من فرص الحل.

٢-١ ممارسة قديمة

يشهد التاريخ بأن الابواب لم تكن موصدة في وجه الاقباط لشغل الوظائف العليا في الدولة نظراً لكفاءتهم، ولم يكن ذلك يثير حفيظة الاغلبية المسلمة. وفي اول برلمان منتخب هو مجلس شوري النواب عام ١٨٦٦ دخل الاقباط المجلس بالانتخاب اسوة بأخوانهم المسلمين (١١).

ويشير المؤرخون إلي أن الاستعمار الانجليزي هو من أرسى جذور التفرقة في المجتمع المصري، وخلق حالة تناقض قسري بين المسلمين والاقباط. ويرجع ذلك الي ان السياسية الانجليزية كانت قائمة علي المبدأ المعروف «فرق تسد» وقد أعتادت في المستعمرات الاخرى وبالاخص الهند وقبرص استمالة الاقلية الدينية وتعميق شقة الخلاف بينها وبين الاغلبية. وهذا ليس حبا او اشفاقا علي الاقلية بل لتعميق بذور التفرقة في المجتمع، والدليل علي ذلك ان السياسة البريطانية اتجهت في مصر الي محاباة الاغلبية المسلمة علي حساب الاقلية القبطية التي رفضت التعاون معها. ويؤكد طارق البشري علي هذه الحقيقة بقوله «تمثلت هذه السياسة، في ان تعمل السلطة البريطانية - من خلال الحكومات المصرية التابعة لها- علي ان تستبعد الكثير من القبط من وظائفهم بالتدريج، وان تثير في العناصر الحاكمة من اتباعها المسلمين معايير «العدالة الانجليزية» التي أشار إليها كرومر والاحساس بالفوارق الدينية، وحق «الاغلبية» في المناصب الرئيسية، مع تقدير ان هذه السياسة ستلتصق تلقائيا بالحكومة

المحلية المسلمة، وبهذا يتخلص الانجليز من العنصر القبطي جزاء لما لم يبدوه من صداقة لهم، ويعتمدون علي جاليات واقليات اخرى من الشاميين والبروتستانت وغيرهم. ومع الزمن تثور مشكلة «اضطهاد القبط» أو «استبعاد القبط» وتتبادل ردود الفعل العشوائية وغير العشوائية، وينمو الاحساس الذاتي لدي كل من القبط والمسلمين، مع العمل علي جذب بعض عناصر القبط اليهم، ثم تثور المشكلة فتتدخل لعلاجها لصالح القبط لتظهر بمظهر من يحميهم من المسلمين»(١٢).

وبالفعل بعد مرور خمسة عشر عاما علي الاحتلال البريطاني لمصر، تزايدت الشكوى من التفرقة في صفوف الاقباط ، وتوجه وفد قبطي في أوائل عام ١٨٩٧ الي رئيس الوزراء مصطفي باشا فهمي، واللورد كرومر المعتمد البريطاني لتقديم شكوي من «تعمد الاحتلال الاغضاء عنهم بل وتمييز اخوانهم المسلمين عليهم»(١٣) وانحصرت المطالب القبطية وقتئذ في «طلب المساواة في الوظائف الادارية وفي عطلة جلسات المحاكم يوم الاحد، وتعيين عضو قبطي ثالث بمجلس الشوري وآخر بلجنة المراقبة القضائية، وتعليم الدين المسيحي للتلاميذ الاقباط في المدارس الاميرية. ولكن ما لبثت «الايام تمر والاعوام تكر والحوادث تتوالي ومركز الاقباط السياسي - كفئة تعامل معاملة مستقلة عن باقي الوطنيين بسبب دينها- أخذ في الاضمحلال »(١٤)

ولم تؤد رئاسة بطرس غالي للوزارة الي حل مشاكل وهموم الاقباط، بل زادت الهموم وتراكمت. وباغتياله زادت حدة الازمة. وقد انقسم المصريون علي أنفسهم، المسلمون تعاطفوا مع قاتل بطرس غالي وهو ابراهيم

الورداني. ويقول د. رفعت السعيد ان المسلمين نسجوا من عواطفهم نحوه مناديل يد بإطار اسود، وظلوا ولأمد طويل يسمون مثيلاتها «مناديل حزن الورداني» ويتردد انهم صبيحة تنفيذ حكم الاعدام علي القاتل وبسبب تحريم السلطات لترديد اسمه.. خرجوا الي الشوارع يغنون في حزن:

قولوا لعين الشمس ما تحماشي .. لحسن غزال البر صابح ماشي

ولكن هؤلاء المتعاطفين انقسموا فيما بينهم بين اغلبية ايدت الورداني لانه اغتال رئيس وزراء فرط في حقوق السيادة المصرية بموافقته علي مد امتياز شركة قناة السويس، واقلية ضئيلة ايدت الورداني لانه قتل رئيس وزراء مسيحيا (١٥) اما الاقباط فقد اعتراهم الحزن علي الحادث واعتبروه حادثا طائفيا بحتا. وترتب علي ذلك مزيد من الاحساس بالهموم القبطية حيث نشرت جريدة مصر شهري يناير وفبراير ١٩١١ بيانا بالمطالب القبطية(١٦)، ويبدو أنها زادت عن ما قدم في عام ١٨٩٧.

١ - المساواة في الوظائف.
٢ - تمثيل الاقلية في الهيئات النيابية.
٣ - ضريبة الخمس في المئة.
٤ - راحة يوم الاحد.
٥ - محاكم الاحوال الشخصية القبطية.
٦ - التعليم الديني والاولي بين الاقباط.

٢-٢ بين المؤتمرين القبطي والاسلامي

عقد المؤتمر القبطي يوم الاثنين ٦ مارس ١٩١١ لمناقشة الهموم القبطية بمباركة سلطات الاحتلال البريطاني وسط تحفظ الكنيسة القبطية.

وقد طرح للمناقشة في هذا المؤتمر الموضوعات التالية (١٧)

اولا : مساواة جميع المصريين في احترام يوم الراحة الديني الذي تقضي عليهم عقائدهم الدينية باحترامه، وبالتالي اعفاء موظفي الحكومة وطلبة المدارس المسيحيين من الاشتغال يوم الاحد.

ثانيا: التعويل علي الكفاءة دون سواها في الترشيح للوظائف العمومية للمصريين بدون أن يكون هناك دخل لاي اعتبار آخر وبالاخص بدون ذكر النسبة العددية علي الاطلاق.

ثالثا : تشخيص جميع العناصر المصرية في جميع مجالسها النيابية تشخيصا يضمن للجميع المدافعة عن حقوقهم والمحافظة عليها.

رابعا: تمتع الاقباط بجميع حقوق التعليم الاهلي القائمة به الآن مجالس المديريات وتجبي لاجله ضريبة الخمسة في المائة من جميع المصريين.

خامسا : جعل خزينة الحكومة المصرية مصدرا للانفاق علي جميع المرافق المصرية بالسواء بدون فارق بين مورد ومورد.

وذكر ان هذا اللقاء ينعقد من اجل «المساواة والعدالة - حتي يزول كل تفريق بين العناصر المصرية». وغلبت علي المناقشات في هذا المؤتمر الروح الوطنية بشكل عام فقد ذكر ميخائيل فهمي فانوس - نائب الفيوم- في مطلع اللقاء ان هذا المؤتمر لا يهدف الي التفريق بين الاخوين المسلم والقبطي «فكلاهما عنصر واحد يستنشق هواء واحداً وتضمهما ارض واحدة» وأضاف في حديثه قائلا «من أين تتولد في نفس الانسان محبة الاوطان؟ أليس من شعور الانسان بأنه هو الوطن والوطن له»(١٨) ويرى

طارق البشري ان خلاصة اعمال المؤتمر صب في قاعدة المواطنية المبنية علي المساواة العامة، وأدت المناقشة الجادة لكل المسائل التي عرضت الي الوصول الي ان حل المشكلة لا يكون في التمييز ، وأنما يكون في المزيد من الاندماج، والتوظف حسب الكفاية اكثر فائدة للجميع من التمثيل النسبي، والتعليم المشترك اكثر فائدة فيما يتيحه للعدد الاكبر من الفرص. والانتخاب بالاقتراع العام يؤدي الي الفاعلية الاكثر في اداء الوظيفة النيابية من التمثيل النسبي الذي يوقع به أية اقلية داخل حدودها فتصبح كماً غير مؤثر (١٩).

وبعد أقل من شهر عقد المؤتمر المصري (الاسلامي) للرد علي المؤتمر القبطي، وقد عكف تقرير اللجنة التحضيرية للمؤتمر الذي عقد في الفترة من ٢٩ ابريل حتي ٤ مايو ١٩١١، علي الرد علي مطالب الاقباط(٢٠).

١ - فيما يخص عطلة يوم الاحد رأت اللجنة أن الموظفين الاجانب بالحكومة المصرية لم يشتكوا من العمل يوم الاحد، وقد اعفت الحكومة الموظفين المسيحيين من التبكير الي مصالحهم في هذا اليوم حتي تؤدي الصلاة. وبالتالي فإن هذا المطلب مغالي فيه لان من تقاليد الحكومات الاسلامية جعل يوم العطلة هو الجمعة.

٢ - اما فيما يخص قاعدة التوظيف في الحكومة فإنه ليس في قوانين التوظيف ما يمنع المصري الكفء من الوصول الي ارقى المناصب مهما كان دينه، وان كان بعض الوظائف الادارية كوظيفة مدير اقليم لم يشغلها الي الان غير مسلم. وأشارت اللجنة الي اهمية مبدأ «الكفاءة» عند التوظيف في الحكومة.

٣ - فيما يخص التعليم فقد أباح القانون فرض ضرائب علي الاطيان لا تتجاوز الخمسة في المائة من الضريبة الحالية إما علي المشروعات العمومية أو علي مدارس ابتدائية أو صناعية وزراعية . وذكر المؤتمر الاقباط علي ما ينفق علي الكتاتيب الاولية ومدارس معلمي الكتاتيب. ليس في محله لان قانون مجالس المديريات لا يمنع التلاميذ الاقباط من الالتحاق بالكتاتيب. غير أن هذه الكتاتيب لا تعلم الدين المسيحي نظرا لان من اسسها هم مسلمون من اجل تعلم القرآن وطرف من الحساب علاوة علي ان هناك ثلاث قرى بها كتاتيب مسيحية صرف.

٤ - وفيما يتعلق بوضع نظام يكفل تمثيل كل عنصر مصري في المجالس النيابية فقد اشار التقرير الي التأكيد علي ان الاخاء الحقيقي والمساواة الكاملة تقضي بانتخاب المرشح الكفء بصرف النظر عن ديانته. وهو ما يعني رفض مبدأ تمثيل الاقباط بوصفهم أقلية.

٥ - وأخيرا بخصوص جعل الخزينة العمومية مصدراً للانفاق علي جميع مصالح الحكومة فإن هذا ما يحدث بالفعل ولا يجد المطلع علي ميزانية الحكومية مصرفا اختص به عنصر دون عنصر، وان كان المقصود بهذا الطلب هو المحاكم الشرعية فأبوابها مفتوحة للاقباط والمسلمين علي السواء.

وأختتم تقرير اللجنة الحديث عن المطالب القبطية بالقول «المسلم والقبطي كلاهما ابن الامة المصرية وكلاهما له الحق الكامل في خدمتها والاعتزاز بتلك الخدمة». وذكر بأن تهاون الاغلبية في حقوق الاقلية هو من «أكبر العوامل علي العبث بالتضامن الذي هو أساس الوجود القومي».

والملاحظ انه فيما عدا المطالبة بعطلة يوم الاحد فأن جوهر قرارات المؤتمر المصري (الاسلامي) يماثل قرارات المؤتمر القبطي في جوهرها، وفيما تبناه كل منهما من منهج يصدر عن المنطلق الوطني في رسم سياسة الدولة وبناء اجهزتها ونشاط مؤسساتها (٢١).

ومن الملاحظ كذلك أن مناقشات ومقررات كلا المؤتمرين خلت من أي معارضة للاحتلال او انتقاد لسياسته او المطالبة بالاستقلال وهكذا «أصبحت المسائل السياسية العليا في المرتبة الثانية بالنسبة للخلاف الديني، وخرج الاحتلال من ذلك سليماً»(٢٢).

٢-٣ عودة للهموم القبطية

بعد ثورة ١٩١٩ وما تلاها من دستور ١٩٢٣ الذي رفض فيه الاقباط مبدأ التمثيل النسبي شهدت حقبة الثلاثينيات ردة عن الوحدة الوطنية، واطلت التفرقة برأسها من جديد فقد «كانت الثلاثينيات عامة تشكل موجة حصار للقوى الديمقراطية» حيث غاب الوفد عن الساحة السياسية الا فترات قصيرة وائتلف الملك مع الاحرار الدستوريين والسعديين في محاولة لضرب الوفد وتصفيته محاولا استغلال «الاسلام» ضد الجماعة الوطنية التي يقوم عليها الوفد»(٢٣).

ولا يخفي تأثير حركة الاخوان المسلمين التي نشأت عام ١٩٢٨ في تعميق الردة عن المشروع الوطني الذي بدأه المصريون منذ ثورة ١٩١٩. حيث صب النشاط السياسي للحركة علي «تأييد الملك ومساندة الوزارات الرجعية التي كان يقيمها، والخصومة الشديدة مع الوفد حزب الثورة والنظام الدستوري- حصاد هذه المواقف كان الضربة التاريخية لهذا النظام، إذ

وقفت الجماعة بكل ثقلها الشعبي والفكري دون تدعيم هذا النظام ومنحه الفرصة كي يتطور ويستوعب ما كان ينقصه»(٢٤)، وكان من الطبيعي ان يعود الحديث مجددا عن الهموم القبطية ولا سيما أن هذه الفترة شهدت اضافة هموم جديدة.

ومن الامثلة عن الهموم القبطية خلال هذه الفترة :

١ - اصدار وزارة العدل منشوراً عام ١٩٣١ يقضي بأن تكون الشهادات الطبية المقبولة في القضايا الشرعية من طبيب مسلم ولا تقبل من طبيب مسيحي (٢٠).

٢ - صدور قانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٣٣ بشأن التعليم الاولي حيث جعل القانون التعليم الاولي الزاميا يبدأ من سن السابعة حتي الثامنة عشرة ويكون اجباريا يعاقب مخالفه (الاب) بالغرامة. ورغم ان الالزام كافة للمسلمين والاقباط إلا أن القانون اكد وجها من وجوه التفرقة بين الجانبين، فلم يجعل الدين(الاسلامي او المسيحي) مادة من مواد الدراسة ولكنه جعل هناك منهجا دراسيا خاصا للقرآن والديانة الاسلامية وحدها. وأنشأ فرقا لتحفيظ القرآن وتجويده خارج أوقات الدراسة. وبذلك كلما اتسع التعليم الالزامي زاد الشعور بالتفرقة، ويلاحظ ان هذا القانون يأتي تراجعا علي قرار سعد زغلول عندما كان وزيرا للمعارف عام ١٩٠٧ الذي قضى بادخال تدريس الديانة المسيحية بالمدارس الابتدائية، وتوزيع الانجيل علي التلاميذ الاقباط بهذه المدارس (٢٦) ويذكر ان الاخوان المسلمين هاجموا تدريس الدين المسيحي للطلاب المسيحيين بالمدارس واعتبروه نوعا من التبشير.

٣ - أصدر العزبي باشا - وكيل وزارة الداخلية - في فبراير ١٩٣٤ الشروط العشر الشهيرة التي تنظم عملية بناء الكنائس، وهي شروط علي الاجمال معوقة مكبلة، ولاتزال تنتج اثارها السلبية الي الان.

ثم جاءت الاربعينيات لتدفع بعجلة الطائفية الي الامام وليتعمق الشعور الطائفي، حيث زاد استقطاب الملك فاروق للتيار الاسلامي، حتي ان جمعية مصر الفتاة التي تأسست عام ١٩٣٣ تحولت من جمعية وطنية تضم مسلمين واقباطا الي حزب سياسي ديني عام ١٩٤٠ رافعا شعار تطبيق الشريعة الاسلامية، مما حدا بالاقباط الي الانسحاب منه. وفي هذه الاثناء ارتفعت نغمة الطائفية في خطاب حركة الاسلام حيث بدأت تحض في بياناتها صراحة علي عدم التعامل مع غير المسلمين، حتي اذا ما بدأ تعبئة الجهود ضد الصهيونية سارت مظاهرات الاخوان المسلمين تنادي بأن اليوم يوم الصهيونية وغدا يوم النصرانية. (٢٧) لذا لم يكن مصادفة ان ينشأ تيار الامة القبطية في مواجهة التيار الاسلامي حتي ان شعارات واطروحات الجانب القبطي لم تكون سوي صورة منسوخة من الشعارات والاطروحات الاسلامية.

- العهد الناصري: ازمة تمثيل سياسي

بقيام ثورة يوليو ١٩٥٢ وما تلاها من احداث خفت الي حد كبير الاحساس بوطأة الهموم والمشاكل القبطية، نظرا لانحسار التيار الاسلامي، ورحيل الاستعمار عن مصر الذي كان ينكأ جرح الطائفية دون توقف، كما تحققت مكاسب للطبقة الوسطى العريضة في التعليم والتوظف وهو الامر الذي افاد الاقباط مثلما افاد المسلمين. وقد اسهمت علاقة نظام يوليو

الطيبة بالكنيسة القبطية، وبالاخص العلاقة الشخصية الحميمة بين الرئيس جمال عبد الناصر والبابا كيرلس السادس، في التخفيف من غلواء الشروط العشر المجحفة في بناء الكنائس.

ولكن ستظل مشكلة الاقباط الحقيقية التي خلفها عهد الرئيس جمال عبد الناصر هي ازمة التمثيل السياسي، حيث جرى في هذا العهد الآخذ بمبدأ تعيين الاقباط في البرلمان عوضا عن عدم انتخابهم. وقد لجأ النظام في البداية الي تخصيص عشرة دوائر يقتصر الترشيح فيها علي الاقباط، ويقوم الناخبون- مسلمين واقباط- بانتخاب المرشح القبطي الذي ينال قبولهم. إلا أن النظام عاد وعدل من هذه السياسية ولجأ الي مبدأ التعيين لضمان تمثيل الاقباط في الانتخاب. ويرى د. ميلاد حنا «أن رئيس الجمهورية اكتفي بتعيين عشرة اعضاء في مجلس الشعب (أو الأمة) في كل المجالس النيابية التي تلت ذلك لتمثيل أقليات رؤي ضرورة تواجدها في المجلس ولو بشكل رمزي هي الاقباط واليسار والمرأة. وجرى العرف ان يكون غالبية المعينين من الاقباط»(٢٨)

وفي الواقع لازلنا نعاني من تداعيات هذه السياسة حتي الان، فالاحزاب السياسية - وبالاخص الحزب الحاكم - لا يميل الي ترشيح الاقباط ضمن ترشيحاته في الانتخاب لاعتقادهم المزدوج بأن الاقباط لن ينجحوا في الانتخابات، وان آلية التعيين تضمن تمثيلهم نيابيا. ولو كان النظام الناصري اصر علي ترشيح الاقباط ودعمهم دون اللجوء لمبدأ التعيين لكان من اليسير بقاء تمثيل الاقباط في البرلمان اسوة بالمسلمين من خلال الانتخاب، ولاسيما ان النظام وقتئذ لم يكن يعجز عن فرض

توجهاته بكافة السبل والوسائل.

واليوم تثار مشكلة التمثيل السياسي للاقباط في البرلمان وبخاصة ان الانتخابات الاخيرة (١٩٩٥) لم ينجح خلالها اي قبطي بالانتخاب ، كما ان الحزب الحاكم لم يرشح منذ البداية مرشحين اقباطا ، بل ويتردد انه اسهم في اخفاق مرشحين اقباط خاضوا الانتخابات مستقلين او علي قوائم حزبية اخرى. ومما يزيد من الاحساس بالمشكلة ان الاقباط يشعرون ان اعضاء البرلمان المعينين الاقباط يمثلون «الحكم» ولا يمثلون الجماعة الدينية التي لولا انتماؤهم لها لما دخلوا البرلمان، وفي ضوء السجال المحتدم حول هموم الاقباط انحاز الاقباط المعينون بمجلس الشعب الي الموقف الرسمي، واكثر من ذلك هاجموا الاخرين المطالبين بتبديد هذه الهموم.

جدول تمثيل الاقباط في البرلمانات المتعاقبة (٢٩)

البرلمان	الاقباط المنتخبون	الاقباط المعينون	المجموع الكلي
١٩٦٤-١٩٦٨	١	٨	٩
١٩٦٩- ١٩٧١	٢	٧	٩
١٩٧١-١٩٧٦	٣	٩	١٢
١٩٧٦-١٩٧٩	-	٨	٨
١٩٧٩-١٩٨٤	٤	١٠	١٤
١٩٨٤-١٩٨٧	٤	٥	٩
١٩٨٧-١٩٩٠	٦	٤	١٠
١٩٩٠-١٩٩٥	١	٦	٩
١٩٩٥	-	٦	٦

وعلاج هذه المشكلة علي ما يبدو لن يتأتي الا بتغيير المناخ السلبي الذي يحول دون انتخاب الاخر الديني، واصرار الحزب الحاكم علي فرض المرشح القبطي ودعمه وتربيته سياسيا، وهو ما قد يؤتي بنتائج ايجابية علي المدى الطويل.

- حقبة السبعينيات : التعبئة الطائفية

جاءت حقبة السبعينيات لتشهد تصاعداً في حالة التعبئة الطائفية، وما تمخض عنها من تصاعد حدة الهموم القبطية. ولسنا في حاجة الي تكرار الاسباب المعروفة وراء تصاعد المد الطائفي في هذه الفترة، ولكن ما نريد التأكيد عليه أن حالة الاستنفار الاسلامي المسيحي التي شهدها المجتمع المصري هذه الفترة اقترنت بمتغيرات اقتصادية اجتماعية زادت من حدتها هذا من ناحية، ومن ناحية اخرى فقد ارتبط المد الطائفي بصحوة خطاب المطالب القبطية في شكلها التقليدي الذي عرف في مطلع هذا القرن ، وما استجد خلال هذه الفترة من مشكلات.

ومن ابرز ما يشار اليه هذه الفترة هو انعقاد المؤتمرين القبطي والاسلامي مرة اخرى، ولكن تحت مظلة المؤسسة الدينية وليس تحت مظلة علمانية كما كان الحال في المؤتمرين القبطي والاسلامي عام ١٩١١.

فقد ترتب علي تقدم الازهر بمشروع قانون لاعدام المرتد واقامة الحدود الي مجلس الشعب لاقراره حدوث صدى شديد في الواقع القبطي حيث شعر المسيحيون أنهم مستهدفون من هذه التوجهات الجديدة. وعلي أثر ذلك عقدت الكنيسة القبطية مؤتمرا بالاسكندرية في ١٩٧٧/١/١٧ بدعوة من مجلس كنائس الاسكندرية حضرته قيادات دينية وعلمانية

مسيحية، وتمخض عنه اصدار بيان تضمن الاشارة للهموم القبطية التي تشابهت مع ما خلص اليه المؤتمر القبطي وهي : (٣٠)

١ - ضمان حرية العقيدة.

٢ - الغاء القيود العشرة المفروضة علي بناء الكنائس.

٣ - عدم قبول تطبيق الشريعة الاسلامية علي المسيحيين.

٤ - تحقيق تكافؤ الفرص في الوظائف العامة.

٥ - تحقيق تمثيل نيابي حقيقي للمسيحيين في الهيئات النيابية.

٦ - حرية نشر المؤلفات المسيحية ووضع حد للكتابات الالحادية والكتب التي تتعرض للدين المسيحي وعقائده.

٧ - تضمين مناهج الدراسات بالجامعات والمدارس ما يتعلق بالحقبة القبطية.

٨ - حماية الاسرة المسيحية.

وقد عقد شيخ الازهر السابق الامام عبد الحليم محمود مؤتمرا اسلاميا في يوليو ١٩٧٧ للرد علي المؤتمر المسيحي، اكد فيه علي ضرورة تطبيق الشريعة الاسلامية، وأنه من غير المقبول التريث في قضية تطبيق الشريعة مراعاة لمشاعر المصريين الاقباط. (٣١)

وقبل ان ينتهي عقد السبعينيات بكل ما يحمل من اثارة طائفية بعث مريت بطرس غالي بمذكرة للمسئولين عام ١٩٧٩ حدد فيها المطالب القبطية، وذكر ان الغرض من هذه المذكرة هو المصارحة بالهموم القبطية بدلا من «الثنائية المحيرة تلك التي تنادي من جهة بالشكوي والافصاح بقصد الاصلاح، وتنادي من جهة اخرى بالسكوت والكتمان بقصد المحافظة

علي سمعة البلاد في الخارج او بقصد عدم الاثارة في الداخل. فكثيرا ما تنتهي الي كتم القضايا الدقيقة والسكوت علي المسائل الحساسة، بدل ان تصارح بها الرأي العام لكي يتبين الحق من الباطل والخير من الشر».

وقد اعاد مريت غالي في هذه المذكرة المهمة ترديد المطالب القبطية المعروفة مع شرح واف لكل منها، ومن ابرز ما ذكر مشكلة الاحوال الشخصية، والعقبات التي تعترض بناء وترميم الكنائس، والتضييق علي ممارسة المسيحيين للشعائر الدينية، والكتابات الرسمية وغير الرسمية التي تطعن في صميم العقيدة المسيحية، وغياب الحقبة القبطية من مناهج التعليم، والمظالم التي يعاني منها الاقباط في شغل الوظائف الادارية والتمثيل السياسي في البرلمان(٣٢).

وهكذا نرى أن الهموم القبطية تخمد ثم تستيقظ بنفس المضمون، وهو ما يعني ان مشاكل الاقباط تناسخت علي مدار قرن من الزمان.

- حقبة التسعينيات : مؤتمر الاقليات

هز المجتمع المصري اعلان مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية في مايو ١٩٩٤ عن تنظيم مؤتمر لمناقشة قضية الاقباط علي ارضية «اعلان الامم المتحدة بشأن حقوق الاشخاص المنتمين الي اقليات قومية او اثنية». وقد استنكر جانب من المثقفين اعتبار الاقباط أقلية، وصار هناك جدل ثقافي شديد انتهي الي نقل المؤتمر الي قبرص بعد أن تبين ان هناك حالة تعبئة واستنفار عام ضد المؤتمر. ومن الملاحظ ان الاعلان عن المؤتمر كان بمثابة الحجر الذي حرك المياه الآسنة حيث لم يفتر من وقتها الحديث عن مشاكل الاقباط، كما ان مقررات المؤتمر نفسه عادت وكررت

نفس خطاب الهموم القبطية التقليدي (٣٣).

ومنذ ذلك الحين والحديث عن هموم الاقباط مستمر دون توقف وسط جدل شديد حول الاقباط ودورهم وهمومهم.

***

تخلص مما سبق إلى الهموم القبطية ثابته ومعروفة للكافة، ورغم ذلك انفق المصريون قرنا في الالتفاف حولها دون مواجهتها، وصارت الان مواجهة هذه الهموم ضرورة لسد المنافذ علي التدخل الاجنبي، وعدم اعطائه تكئة للتدخل في شئون مصر الداخلية.

(٣)

الدولة المركزية حائرة أم مترددة أم عاجزة؟

يختلف المثقفون بشأن الهموم القبطية علي الطرف المراد بخطابهم ، هل هو الدولة أم المجتمع؟ إذ يرى البعض - وهم في الغالب من الاقباط- أن للاقباط مطالب حقوقية تجاه الدولة بوصفهم مواطنين . وإن مفهوم المواطنة يلزم اجهزة الدولة أن تحقق في سياساتها وقراراتها وسلوكياتها المساواة لكل المواطنين دون تفرقة بينهم لاسباب سياسية أو دينية أو عرقية. وذلك حسب نص الدستور ذاته. ولا يمل بعض انصار هذا الخطاب من «هجاء» الدولة بسبب تقاعسها او تراجعها عن تحقيق المساواة لجميع مواطنيها ، ولا سيما الاقباط والمرأة اكثر فئات المجتمع تهميشا . في حين يعمد البعض الآخر علي «مغازلة» الدولة، واللعب علي أوتار كبريائها ، وتذكيرها الدائم بمركزيتها التي طغت علي المجتمع، وجبروتها التاريخي الذي ابتلع الفرد ، وذلك بهدف اغراء نرجسية الدولة وحثها علي حل مشاكل الاقباط.

وبين الهجاء والغزل يرى مثقفون آخرون انه يجب الا نلقي بتبعة كل ما يعانيه الاقباط من هموم علي كاهل الدولة وحدها لان للمجتمع دوراً في هذا الصدد نظراً لكونه جزءاً من الازمة وجزءاً من الحل. فهو جزء من الازمة لانه مضطرب اجتماعيا وقيميا ويحوي في بنيته بذور التفرقة التي يعاني منها الاقباط. وفي بعض الاحيان يغل المناخ الردئ السائد في المجتمع يد الدولة عن اتخاذ سياسات وسلوكيات في اتجاه تدعيم المساواة بين مكوني الجماعة الوطنية، المسلمين والاقباط. وعلي هذا الاساس فالمجتمع ايضا جزء من حل هموم الاقباط لان مؤسسات الدولة تعمل في سياق مجتمعي، وكلما كان هذا السياق منضبطا تحكمه قيم ومعايير عقلانية استطاعت مؤسسات الدولة ان تتحرك بحرية واستنارة في كافة المجالات وليس فقط فيما يخص الهموم القبطية.

ورغم منطقية كلا الاتجاهين إلا أن السجال حول مسئولية الدولة والمجتمع تجاه مشاكل الاقباط يدور في أفق التجريد اكثر منه في الواقع لانه يعتمد علي معادلة شديدة التبسيط «الدولة أم المجتمع». ويبدو الامر كما لو أن العلاقة بين الدولة والمجتمع منضبطة واضحة، يؤدي خلالها كلا الطرفين وظائفه وادواره في شراكة وانسجام، في حين ان الواقع يشير الي عكس ذلك، إذ يغلب الشك والترصد المتبادل علاقة الدولة بالمجتمع.

وبالتالي فإن اقرار مسئولية الدولة تجاه هموم الاقباط لا ينفي مسئولية المجتمع تجاه ذات الهموم، بل ربما سيكون للمجتمع المدني ادوار في هذا الصدد تتسم بالتفرد. من هنا سيظل علي الدولة دور ضالع بشأن حل عدد من مشاكل الاقباط ليس فقط لمركزيتها ومحورية دورها في مصر، بل

ايضا لان بعض الهموم القبطية لا يتسنى التصدي لها إلا من خلال مؤسسات الدولة. علاوة علي أن علاقة الدولة بالسياق المجتمعي السائد لا تفرض عليها دائما ان تكون في وضع «المفعول به» الذي تتماشى سياساته وسلوكياته حسب ايقاع حركة المجتمع واتجاهاته، بل يجب ان تكون الدولة في وضع «الفاعل» الذي يناط به خلق مناخ عام صحي من خلال اتخاذ سياسات واضحة تهدف لذلك.

وتشير الخبرة التاريخية الي أن الدولة المصرية تتخذ متي رغبت في ذلك سياسات لا تصادف اي قبول من مختلف شرائح المجتمع، ولم يمنعها هذا الرفض الذي يصل الي حد الصدام من الاستمرار في فرض هذه السياسات مثل الصلح مع اسرائيل. وبالتالي لا يصح أن يشكل تردي المجتمع واضطراب احواله عاملا جاهزا لتبرير تقاعس الدولة عن تحقيق المساواة في المجتمع لكل مواطنيها، وازالة العقبات التي تحول دون بلوغ ذلك.

ومن يتأمل هموم الاقباط التي تطالب الدولة بحلها يجد أنها تمثل احد ابعاد ازمة الدولة المصرية الناجمة عن تراجعها عن كثير من الاسس القانونية والسياسية والادارية التي تقوم عليها بنية الدولة الحديثة وفي مقدمتها مبدأ المواطنة، ولن يتسنى حل المشاكل القبطية إلا في سياق حل معضلات بناء الدولة الحديثة في مصر .

٣-١- دولة دينية أم دولة مدنية

أولى معضلات بناء الدولة الحديثة في مصر هو عدم حسم العلاقة بين الدين والدولة علي المستوى الدستوري، وما يترتب علي ذلك من اشكاليات

مفهومية وعملية ليس الاقباط بمنأي عنها .

هناك نصوص دستورية تبدو فيها الدولة محايدة تماما في المسائل الدينية مثل المادة (٤٠) من الدستور الحالي التي تنص علي أن «المواطنون لدى القانون سواء وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس او الاصل او اللغة او الدين او العقيدة» وتنص الماة (٤٦) علي أن «تكفل الدولة حرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية».

ويتضمن الدستور احكاما اخرى تفيد تديين الدولة مثل «الاسلام دين الدولة» (المادة٢)، وكذلك «مبادئ الشريعة الاسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع» (المادة ٢ بعد تعديلها عام ١٩٨٠).

وجاء التعديل الدستوري المشار اليه في إطار صراع الدولة مع التيار الاسلامي، ومنذ ذلك الحين اصبحت مسألة تطبيق الشريعة الاسلامية حاضرة كأداة من ادوات الصراع السياسي، حيث يدفع الاسلاميون بقوة في اتجاه تطبيق الشريعة الاسلامية نظرا الي أن «استخدام النظام لورقة الشريعة الاسلامية قد شكلت اداة، واداة مضادة، او بالاحرى أداة اشكالية. ففي تركيزه السياسي والاعلامي علي ضرورة تطبيق الشريعة والاعداد المتدرج لذلك يعطي للديني سطوة وسيطرة علي السياسي والمدني، ويجعل جُل سياساته واطروحاته علي ارضية البعد الديني، وهي في ذاتها تعطي للقوى المضادة للنظام علي أرضية الديني قوة وزخما وبيئة للضغط الشديد»(٣٤)

ولا يخفي الاقباط تخوفهم من تطبيق الشريعة الاسلامية لاحساسهم بأن

ذلك سيرافقه انتقاص لحقوقهم في المواطنة التي كفلها لهم الدستور، وقد أدت المطالبة بتطبيق الشريعة الاسلامية في السبعينيات الي حدوث صدام مع الكنيسة القبطية التي اعلنت رفضها الصريح لهذا الاتجاه. وربما لهذا السبب لا يفتر التيار الاسلامي عن اتهام الاقباط بأنهم عقبة كؤود في وجه جعل الحاكمية لله في المجتمع حسب مقولات هذا التيار.

ويلاحظ في هذا الصدد ان فصيلا من الاقباط بدأ يخطب ود التيار الاسلامي ويبحث عن حقوقه وواجباته في ظل الحكم الاسلامي، وصار الامر كما لو أن التيار الاسلامي قادم الي السلطة، وانه يملك وحده اعطاء ضمانات وعهود ، وهو امر غير مقبول طالما انه لا يمثل حواراً بين شركاء في الوطن لهم نفس الحقوق، وعليهم ذات الواجبات.

ومن هنا تحتل اشكالية «الشريعة» - القانون الوضعي» موقعا جدليا في كافة المحاولات التي طرحت لنقد الدستور الحالي، او تقديم مشروعات لدستور جديد.

فقد ذهب د. ابراهيم شحاته الي ان النصوص العقائدية التي يتضمنها الدستور المصري تثير تساؤلات عديدة. فمثلا النص علي أن «الاسلام دين الدولة» يثير تساؤلا حول ما اذا كان يمكن للدولة وهي شخص اعتباري ان تدين بالاسلام؟ وإذا كان النص مجازيا ويقصد به ان غالبية المصريين يدينون بالاسلام، وأن مصر تعتبر بناء علي ذلك دولة اسلامية تحترم القيم العليا للاسلام وتدافع عنها.. فلماذا لا ينص علي ذلك صراحة بدلاً من النص علي أن للدولة دينا، وهو نص، فضلا عن مجازيته، قد يثير او يرتب نتائج قانونية غير متفق عليها.

ومن ناحية اخرى فإن النص علي أن «مبادئ الشريعة الاسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع» لايعني في ذاته ان اصدار تشريع يستمد مصدره من غير مبادئ الشريعة يجعل هذا التشريع غير دستور، لأن «المصدر الرئيسي» ليس معناه في اللغة «المصدر الذي يبطل ماعداه» ويرى د. شحاته ان النص كان من الممكن أن يخدم الغرض منه بصورة اوضح لو أنه طالب المشرع بأن «يستلهم في التشريعات التي يصدرها مبادئ الشريعة وقيمها العليا». والحقيقة ان القانون المدني المصري قد عالج هذه المسألة علي نحو افضل في شقين: اولهما ان يأتي حكم القانون متفقا مع حاجات العصر وغير مخالف لمبادئ الشريعة كما فهمها الفقهاء المتحررون، وثانيهما ان يحكم القاضي في المسائل التي لا يرد فيها نص في التشريع طبقا لاحكام الفقه الاسلامي ومبادئ القانون الطبيعي والعدالة، ومن الممكن ان يأخذ الدستور الجديد بما أخذ به القانون المدني في مادته الاولي، ويبعد هذه المسألة عن المزايدات السياسية (٣٥).

وخلافا للطرح السابق وقع احزاب المعارضة جميعا والمرشد العام للاخوان المسلمين في ١٨ يونيو ١٩٩١ بيانا باسم شعب مصر للمطالبة بالاصلاح الدستوري. وتولي صياغة مشروع الدستور المقترح عدد من اساتذة القانون والشريعة ورجال قضاء سابقين وعدد من المحامين لم يكن بينهم قبطي واحد. وقد غلب علي نصوص مشروع الدستور المقترح الصبغة الدينية. إذ ينص في مادته الاولي علي ان «مصر جزء من الامة العربية والاسلامية». وتنص المادة الثانية علي أن «الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية، والشريعة الاسلامية المصدر الرئيسي للتشريع»

وخصص مشروع الدستور الباب الثامن للازهر، ومن ضمن ما جاء به من نصوص المادة (١٤٨) التي نصت علي حق هيئة كبار العلماء في «بيان حكم الشريعة في مشروعات القوانين التي تحال اليها من مجلس الشعب أو مجلس الشوري أو الحكومة لهذا الغرض» وهو نص يثير العديد من الاشكاليات.

وتنص المادة (١٦٠) على أن «كل ما قررته القوانين واللوائح قبل العمل بهذا الدستور يبقي صحيحا ونافذا ما لم يكن مخالفا لاحكامه، او للاحكام القطعية للشريعة الاسلامية فيما جاء بالقرآن والسنة »(٣٦)

ومما تقدم يتضح ان اشكالية العلاقة بين الدين والدولة في الواقع الدستوري تفرز اشكاليات فرعية «الديني - المدني» و«الشريعة - القانون الوضعي» وهي اشكاليات تمس مشروعية المؤسسات السياسية، وجوهر الحياة الاقتصادية، ونسق القيم السائد، وطبيعة العلاقات الاجتماعية في المجتمع (٣٧) ، ويبدو ان النظام يتعامل مع هذه المسألة بتحسب شديد، فهو حريص علي ارضاء التيارات الدينية بالنص علي أن مبادئ الشريعة الاسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع، وذلك دون ان يلزم نفسه بالمضي في طريق تطبيق الشريعة الاسلامية حتي النهاية حرصا علي الطابع المدني للدولة والذي يترتب عليه اعتبارات عديدة، وحرصاً ايضا علي الا يدفع النظام نفسه ثمنا لهذه الخطوة، وأظن أن هذه المسألة وراء تجميد التفكير في تعديل الدستور في الوقت الراهن.

ولا شك انه لا يمكن للدولة أن تصل الي مصاف الدول الحديثة دون تحديد دقيق وواضح للعلاقة بين الدين والدولة علي نحو لا يسمح باستغلال

اضطراب هذه العلاقة لحرمان اي مكون من مكونات الامة من حقوقه الدستورية، او توظيف مثل هذه القضية الحساسة كورقة سياسية، او شعاراً انتخابيا، او فرصة للمزايدة الايديولوجية، وجميعها تصب في تعميق التضارب والثنائيات والصدام في بنية المجتمع المصري.

٢-٢ الحياد الغائب في جهاز الدولة

المفترض أن جهاز الدولة «محايد» Neutral ازاء كافة المواطنين بغض النظر عن الاختلاف اللغوي او العرقي او الديني، فالموظف العام الذي يقوم باداء خدمات عامة يجب ان يظل في خدمة المواطنين جميعا مهما كانت عقائدهم او مذاهبهم. ويعد حياد جهاز الدولة ضرورة اساسية لتحقيق ما يعرف بالصالح العام Public Interest. ويقصد بالصالح العام «المصالح الكلية والدائمة لافراد المجتمع بأسره»(٣٨). ويؤدي انتفاء وجود الحياد في الوظيفة العامة الي تحول الصالح العام الي صالح خاص للنخبة الحاكمة او الطبقة المسيطرة او الاقلية النشطة المنظمة.

وإذا تأملنا العديد من الهموم القبطية التقليدية التي تتعلق بعدم كفاية الوجود القبطي في المواقع القيادية في مختلف الاجهزة البيروقراطية، المدنية والامنية، وعدم مراعاة الاعياد المسيحية الرسمية في بعض الحالات، وحدوث تمييز ضد الآخر الديني في المعاملة، بل وفي التحيز في حالات تغيير الديانة ضد المسيحيين. (٣٩) هذه الهموم - وغيرها- تمثل «الوجه الديني» لانحياز جهاز الدولة، وهو ليس المظهر السلبي الوحيد لعدم تطبيق مبدأ الحياد في الوظيفة العامة. فهناك «الوجه السياسي» لغياب مبدأ الحياد ويتمثل في الربط الميكانيكي والتلقائي بين

البيروقراطية الحكومية وجهاز الحزب الحاكم. ويترتب على ذلك ان يصبح موظفو الدولة -بالفطرة السياسية- مؤيدين للحزب الوطني الديمقراطي، وبخاصة خلال الانتخابات العامة. حيث تسخر معدات البيروقراطية المادية والبشرية لدعم مرشحي الحزب الحاكم. ويلاحظ ان المادة(٨٩) من الدستور تجيز للعاملين في الحكومة أن يرسحوا انفسهم لعضوية مجلس الشعب، بل وتجيز لهم الاحتفاظ بوظائفهم بعد انتخابهم، وتشير الشواهد الي ان الحزب الحاكم يرحب بل يسعي الي ترشيح القيادات الادارية لضمان الحصول علي اصوات الموظفين العاملين بالمصالح الحكومية التي توجد بها هذه القيادات، ويصل الامر إلى حد الاستفادة من المال العام في بعض الاحيان للفوز في الانتخابات.

وإلى جانب الوجهين الديني والسياسي لغياب «الحياد» في جهاز الدولة يظهر الوجه الثالث وهو «الوجه الاجتماعي» المتمثل في استبعاد فئات اجتماعية معينة كالمرأة من شغل مواقع قيادية في البيروقراطية الحكومية، وكذلك تعرض بعض الفئات كالفقراء إلى ممارسات تمييزية في شغل الوظائف وفي التعامل البيروقراطي اليومي. ويخفف عادة من ظاهرة غياب الحياد في جهاز الدولة عاملان. الاول يتمثل في المحسوبية والمحاباة ومراعاة الاعتبارات العشائرية والاسرية. والعامل الثاني هو الفساد الاداري الذي يساعد الفئات الاجتماعية التي تتعرض لتمييز علي الحصول علي بعض حقوقها من خلال القواعد الموضوعة وآليات عمل جهاز الدولة ذاته(٤٠) . ولا نستغرب من أن القبطي الاكثر مالا او جاها يستطيع ان يوظف اقاربه ومعارفه في الجهاز الاداري، وأن يحصل علي حقوق افضل

في تعامله اليومي مع البيروقراطية الحكومية من القبطي أو المسلم الفقير او المهمش، وذلك يرجع الي أن الفساد او المحسوبية يتدخلان كعامل وسيط بين المواطن والادارة غير المحايدة، وبالطبع لا يمكن التسليم بأن تكون المحسوبية او الفساد هما آلية تسيير مفردات العمل اليومي في الجهاز البيروقراطي لان ذلك يضر في التحليل الاخير بالمجتمع سواء علي مستوى المؤسسات أو القيم او الالتزام الوطني. وأنما الحل يتلخص في اعادة مبدأ الحياد الي الوظيفة العامة علي نحو يسمح باندماج المواطنين جميعا في جهاز الدولة دون تهميش او استبعاد. ويتحقق هذا الغرض من خلال المحاور التالية :

أ - البيروقراطية التمثيلية

يقصد بالبيروقراطية التمثيلية أن يأتي تكوين الجهاز البيروقراطي ذاته ممثلا ومعبرا عن كافة شرائح وفئات المجتمع دون تمييز. ويعني ذلك أن ينتمي الاداريون في مختلف المستويات الي اصول اجتماعية وسياسية ودينية متنوعة. ويؤدي تمثيل البيروقراطية لقطاعات المجتمع المختلفة الي تعددية الاراء والمصالح والرؤى في عملية صنع وتنفيذ القرارات، والتأكيد علي حضور «الآخر» بمعناه السياسي أو الديني وتحقيق مصالح الفئات الاجتماعية المتباينة دون تجاهل لأي منها.

من هنا فإن وجود الاقباط بشكل كاف في مستويات الادارة الحكومية المتعددة يؤدي تلقائيا إلي ضمان إلا يتخذ قرار او يجري تطبيق سياسة تضر بالاقباط، ويتحقق تبعا لذلك نوع من الضبط الذاتي، بل ويمكن تلافي اخطاء «بسيطة» تسبب مرارة احيانا للاقباط مثل تحديد موعد اجراء

امتحان بأحدي الكليات موافق للاحتفال بعيد رسمي للمسيحيين، او تجاوز موظف قبطي في الترقية، او عدم تعيين طالب قبطي متفوق ضمن اعضاء هيئة التدريس بالجامعة. هذه الاخطاء البسيطة التي لا تنبع من سياسة للدولة بل تأتي سهوا أو جهلاً او حتي عمدا من بعض القيادات يمكن تلافيها اذا كان هناك وجود قبطي ملائم في الجهاز الاداري.

وأرجو الا يفسر تبني فكرة «البيروقراطية التمثيلية» علي أنه ترويج لمبدأ التمثيل النسبي للاقباط او لغيرهم في الجهاز الحكومي، نظراً لان هذا المبدأ فضلا عن حساسيته السياسية والتاريخية يتعارض مع مبدأ الكفاءة الذي يجب ان يمثل اساس شغل او الترقي في الوظيفة العامة. ولكن يمكن تحقيق هذه الفكرة اي البيروقراطية التمثيلية من خلال حرص القيادة السياسية علي ذلك، وقناعاتها بأن هذه الفكرة تساعد علي حل مشاكل اخرى عديدة.

ب - نظام الجدارة

من ضمن الوسائل التي تحول دون التفرقة ضد جماعات معينة هو الآخذ بنظام الجدارة. وهناك فرق بين مبدأ الجدارة Merit Principle ونظام الجدارة Merit System، حيث يشير مبدأ الجدارة الي اهمية اختيار وترقية الموظفين في ظروف الحياد السياسي والديني، وتمتع الجميع بفرص متساوية في الاختيار والتعيين علي اساس الكفاءة والانجاز.

أما نظام الجدارة فهو يعني النظام الذي يتم في اطاره تطبيق مبدأ الجدارة، ويشمل هذا النظام آليات التعيين والاختيار والقواعد المضادة التفرقة Anti-Discrimination Rules، كما يشمل كافة عناصر

الـ ... ف ا ... راب ... اعباء الوظيفة العامة، وقواعد الثواب والعقاب. (١)

ان الحرص ... نظام الجدارة في تجنيد وترقية العاملين بالدولة سوف يعمق ... والمساواة في الوظيفة العامة، ويتراجع تبعاً لذلك تأثير الا ... العشائرية او الاسرية.

ج – العلانية والشفافية

يعتبر كشف الحقائق، والنقاش العام ... حولها من أبرز وسائل ضمان التزام الجهاز الاداري بتحقيق الصالح العام. إذ من الضروري اطلاع المواطنين وممثليهم علي الحقائق، ومناقشة السياسات المختلفة، وأوجه القصور الحكومي، وأن ذلك يؤدي الي زيادة الوعي السياسي لدي المواطنين، ويدفعهم نحو المشاركة والمطالبة بحقوقهم (٤٢) وفي هذه الحالة يصعب هضم حق احد لاعتبارات غير موضوعية كانتمائه الديني أو السياسي.

د – المشاركة في الادارة

تؤدي المشاركة العامة في الادارة كما ... تحدث في جلسات السماع او تنفيذ بعض المشروعات الريفية الي اضفاء طابع ديمقراطي تعددي علي العملية الادارية. حيث ينزع الاداريون ... في المنظمات العامة بحكم التخصص الدقيق ... العمل الي فهم الـ ... العام علي نحو جزئي ضيق تختلط فيه المصالح الذاتية للبيروقر ... المصالح العامة لمجموع المواطنين، ولذا ... ان السماح بمشار ... المواطنين في صنع وتنفيذ السياسات والبرامج العامة يؤدي الي تمثيل افضل لمصالح قطاعات واسعة

من المجتمع، ويخرج البيروقراطية من اسر التفسير الذاتي والاحادي للصالح لعام.

ومشاركة المواطنين في الادارة تشعرهم بأنهم بالغين Adults وليسوا Children اطفالا يشعرون بفقدان القوة تجاه الادارة، ولا يكفون عن الصياح حتي تستجيب لهم (٤٣).

هـ - مساءلة الادارة

وتعني تقديم الادارة «كشف حساب» للمجتمع عن طبيعة ممارستها للواجبات المناطة بها. واذا كانت هناك هياكل ومؤسسات رقابية وسياسية تحاسب الادارة فإنه آن الاوان لايجاد ابنية توفر آليات مؤسسية للمواطن كي يحاسب الادارة علي غرار تجربة الامبودسمان.

من الضروري التفكير الان في انشاء جهاز شعبي مستقل عن البيروقراطية يرأسه شخص عام مشهود له بالنزاهة، ويتمتع بحصانة هو والطاقم الذي يعمل معه. ويقوم بتلقي شكاوي المواطنين، وفحصها، والبت فيها ومطالبة الجهاز الاداري بتصويب موقفه اذا كان علي خطأ. هذا الجهاز يعيد الصلة المفتقدة بين المواطن والادارة، ويمكن جميع المواطنين أيا كانت دياناتهم وتوجهاتهم الفكرية من الحصول علي حقوقهم في الخدمات العامة بحياد وموضوعية قدر الامكان. (٤٤)

٢-٣ الخط الهمايوني : اسطورة تأبي أن تموت

اجمع المثقفون - اقباطا ومسلمين - علي أن الخط الهمايوني يمثل «المشكلة الام» بالنسبة للاقباط او هي «أم الكبائر» في الوحدة الوطنية.

والواقع ان «الخط الهمايوني» يمثل اسطورة قانونية تجثم علي صد

الاقباط وترفض بكافة السبل الموت والانزواء.

فقد صدر الخط الهمايوني في ١٨ فبراير عام ١٨٥٦ في سياق الصراع بين الدولة العثمانية والقوى الاوربية الصاعدة، ولاثبات مرونة الدولة العثمانية تجاه رعاياها من غير المسلمين، وينص هذا الخط علي أن يتقدم الاب البطريرك للباب العالي بطلب بناء الكنائس ويصدر رخصة ببنائها. وتضمن الخط عدداً من الامتيازات في الوظائف، وفرض الخدمة العسكرية علي المسيحيين كالمسلمين سواء بسواء. ويرى الدارسون أن الخط الهمايوني (وهي عبارة تركية تعني الخطاب أو التوجيه) لم يتم تطبيقه في الحالة المصرية، «بل كان موجها للكتل المسيحية التي أرتبطت بالطائفية مذهبا وكانت لها جسور من الخارج وقبلت ما يسمى بالرعاية المذهبية لها من قبل دول خارجية» (٤٥)

أما في الحالة المصرية فقد أرتبط بناء الكنائس بالعلاقة بين الرؤساء الدينيين للاقباط والحكام، وهو تقليد استنه عمرو بن العاص وظل ساريا الي الان، وظلت عملية بناء الكنائس تخضع لميكانزمات هذه العلاقة سلبا او ايجابيا، وبالتالي لا يوجد نصوص قانونية خاصة ببناء الكنائس في مصر سوى قرار أصدره وكيل وزارة الداخلية العزبي باشا في فبراير ١٩٣٤ ، وهو ما يعرف بالشروط لعشرة لبناء الكنائس، وهي في مجملها شروط مقيدة وتفرض صعوبات علي عملية بناء الكنائس. وواقع الامر ان درجة الاحساس بمشكلة بناء كنائس يرتبط بالسياق السياسي والاجتماعي والاقتصادي السائد، فلم تثر علي سبيل المثال مشكلة بناء الكنائس في المؤتمر القبطي ١٩١١، كما لم تثار هذه المشكلة - رغم وجود الشروط العشرة المشار

إليها في الخمسينيات والستينيات من هذا القرن.

وقد أشار تقرير لجنة تقصي الحقائق التي تشكلت عقب حرق كنيسة بمنطقة الخانكة في نوفمبر ١٩٧٢ إلى أن «كثير من الكنائس القبطية قد تقادم العهد عليه، فلا يعرف شئ عن تطبيق الخط الهمايوني». وورد في التقرير أن عدد الكنائس المقامة في مصر طبقا للجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء يبلغ ١٤٤٢، ولكن عدد الكنائس المسجلة بوزارة الداخلية يبلغ ٥٠٠ كنيسة، وهو ما يعني امرين : الامر الاول ان جانبا من الكنائس بنى بغير ان يصدر به قرار جمهوري، والامر الثاني أن يكون بعض الكنائس قد أقيم قبل صدور قرار وكيل وزارة الداخلية عام ١٩٣٤. وارجعت لجنة تقصي الحقائق ان مشكلة بناء الكنائس وترميمها ترجع الي عدم وجود نظام ميسر لتنظيم تراخيص البناء دون ان يتطلب الامر صدور قرار جمهوري في كل حالة (٤٦). ويرى د. وليم سليمان قلادة ان الحقائق الواردة في تقرير لجنة تقصي الحقائق يكشف عن سقوط القاعدة بعدم التطبيق اي سقوط الخط الهمايوني لعدم تطبيقه في الواقع المصري، هذا علاوة علي ان الدستور الحالي في المادة (٤٦) نص علي أن «تكفل الدولة حرية ممارسة الشعائر الدينية» وذلك دون النص علي أن يجري ذلك طبقا للعادات المرعية في مصر.

ومن ناحية اخرى فقد اشارت الاحكام القضائية الي تأكيد مبدأ حرية الرأي والاعتقاد. فقد اصدرت محكمة القضاء الاداري بمجلس الدولة حكما في ٢٦ فبراير ١٩٥١ بان اقامة الشعائر الدينية كفلها الدستور لكل الطوائف. والغت قراراً لوزير الداخلية برفض الترخيص بانشاء كنيسة علي

اساس قلة عدد افراد الطائفة، (٤٧) وفي حكم آخر بجلسة ١٦ ديسمبر ١٩٥٢ قضت المحكمة بان حرية الاجتماع للقيام بشعائر الدين تدخل ضمن الحريات التي يحميها الدستور مادام انها لا تخل بالنظام العام ولا تنافي الاداب. . والحكومة لم تزعم شيئا من ذلك ومن ثم يكون الامر بتعطيل الاجتماع الديني قد وقع باطلا مما يتعين معه القضاء بالغاء الامر المطعون فيه فيما تضمنه من منع الاجتماعات الدينية.

ونص الحكم صراحة علي ان «الخط الهمايوني لا يجوز ان يتخذ ذريعة لاقامة عقبات لا مبرر لها دون انشاء هذه الدور مما لا يتفق مع حرية اقامة الشعائر الدينية، إذ أن الترخيص المنصوص عليه في هذا الخط لم يقصد به عرقلة اقامة الشعائر الدينية بل أريد به ان يراعي في انشاء دور العبادة الشروط اللازمة التي تكفل ان تكون هذه الدور قائمة في بيئة محترمة تتفق مع وقار الشعائر الدينية وطهارتها والا تكون سببا في الاحتكاك ما بين الطوائف الدينية المختلفة» (٤٨)

وقد أصبحت قضية العقبات التي تواجه بناء وترميم الكنائس مثارة بقوة في الفترة الاخيرة وأدلي كثير من الكتاب بدلوهم في هذه القضية(٤٩). واشار كثيرون الي انه لا يليق استصدار قرار جمهوري باصلاح دورة مياه بأحدى الكنائس، فضلا عن أنه من الضروري ان يصير هناك قانون موحد لبناء دور العبادة في مصر، ومن بين الذين اعلنوا صراحة ضرورة تعديل الاجراءات المتبعة في بناء وترميم الكنائس الدكتور محمد سيد طنطاوي شيخ الجامع الازهر. (٥٠)

هذا وقد صدر في ١١ يناير ١٩٩٨ قرار جمهوري بتفويض المحافظين

كل في نطاق محافظته في مباشرة اختصاصات رئيس الجمهورية الخاصة بالترخيص للطوائف الدينية بتدعيم الكنائس أو ترميمها وذلك مع عدم الاخلال بأحكام القوانين واللوائح المنظمة لهذه الاعمال. (٥١)

ولا أحد ينكر أن القرار الجمهوري الأخير يمثل خطوة ايجابية علي طريق حل هذه المشكلة، إلا أنه سيظل هناك تساؤل ملح هو .. متي تزال اسطورة الخطورة الهمايوني؟

وبغض النظر عن عملية بناء وترميم الكنائس فهي تجري رغم الصعوبات وأحيانا بدون ترخيص كما أشار تقرير العطيفي، فإن ما يحدث يشكل مبررا للركون علي شرعية «فرض الامر الواقع» بلاً من «الشرعية القانونية» إن «الخط الهمايوني» وما علي شاكلته من قوانين لا تصح أن تبقى ضمن مكونات الجسد القانوني المصري ونحن علي ابواب الالفية الثالثة، ومن غير المقبول التذرع بتحفظ الرأي العام علي الغاء هذه القوانين، لأنه ثبت من خلال هذه الدراسة ان المثقفين - من مختلف التيارات - يرون ان هناك ضرورة موضوعية لوضع نظام مستحدث لبناء وترميم الكنائس لا ينتقص من حقوق المواطنة بالنسبة للاقباط، وفي الوقت نفسه يراعي الاعتبارات المختلفة التي تجعل الدولة مترددة أو متخوفة للاقدام علي هذه الخطوة.

٣-٤ الاعلام والتعليم : من رد الفعل الي الفعل

يعد الحديث عن دور الاعلام والتعليم في الشأن الطائفي حديثا مزدوجا الي حد بعيد. فغياب الآخر الديني في برامج الاعلام ومناهج التعليم ينظر اليه علي انها احدى مشاكل او هموم الاقباط، وفي نفس الوقت يصير عودة

الاخر الديني الي الاعلام والتعليم مقترحا شبه متكرر في خطاب المثقفين للخروج من دائرة الطائفية، وبعث روح الاستنارة للمجتمع المصري. ويزداد الامر التباسا وربما تعقيدا حين نكتشف ان غياب الآخر الديني عن الاعلام والتعليم واكبه زحف الفكر المتطرف الي هذين المجالين اللذين يعدان بحق في طليعة مؤسسات التنشئة، وأبعدها اثرا في تكوين ذهنية الانسان المعاصر. وهذه الظاهرة تثبت لنا دوما أن نفي الاخر ينتهي الي تكفير الذات، وان غياب الآخر الديني عن الحضور والمشاركة يترتب عليه تلاشي الفكر التعددي القائم علي نسبية الرؤية والعمل، وحلول الفكر الاحادي المطلق. وأدت هذه الظاهرة المركبة بعد اكتشافها -وهو الامر الذي استغرق سنوات طويلة - إلى حدوث رد فعل عكسي تمثل في ملاحقة أفكار التطرف والطائفية وكراهية الآخر في الاعلام والتعليم، ولم يلتفت بسبب - شدة حرارة المعركة في بعض الحالات في مجال التعليم خاصة -إلى مسألة عودة الآخر الديني بالقدر الكافي. من هنا تتعالي الاصوات المطالبة بوجود مسيحي مستنير علي المستويين التعليمي والاعلامي تدعيما لوجه مصر الحضاري التعددي.

ففي مجال التعليم لا أظن ان المعركة ضد التطرف قد انتهت، إذ تشير دراسة حديثة للدكتور كمال مغيث الي أن كتب القراءة والنصوص والتربية الدينية التي تدرس حاليا في المرحلة الاعدادية تحوي نصوصا معادية للقانون والدستور، وكذلك نصوصا معادية لمختلف الاديان والشعوب غير الاسلامية. مثل القول بإن «التوحيد هو إسلام الوجه لله وحده، واتباع منهج الله وحده في كل شئون الحياة ونظمها ومؤسساتها. لكن اصحاب الديانات

السابقة قد حرفوا رسالات الانبياء ونسبوا الي الله ما لم يقله ، وأضاعوا خاصية التوحيد، وأصبح التصور الاسلامي هو التصور الوحيد الذي بقى قائما علي اساس التوحيد الخالص لله».

هذا مجرد مثال واحد من امثلة عديدة اوردها المؤلف ليدلل علي ان المعركة ضد فكر نفي الاخر، وتشويه صورته، وتحقيره في المناهج الدراسية لم ينته بعد (٥٢).

ومن خلال تحليل منهج الفلسفة للثانوية العامة انتهي د. أنور مغيث الي ان هناك سمات عامة لظاهرة التطرف هي : (٥٣)

١ - مركزية الدين في جميع شئون المجتمع من سياسة واقتصاد وثقافة وقانون.

٢ - الادانة الاخلاقية للمجتمع نتيجة الفتور في «النخوة الاخلاقية» وضياع الذمة والضمير، وليس نتيجة عوامل وظيفية.

٣ - نقد الفكر من خلال مفهوم الهوية والتي تقوم علي الانتماء لدين معين.

وتشير دراسة اخرى الي ان ازدواجية التعليم تخلق تحديا للتماسك الوطني، حيث تأسست مدارس بأسماء اسلامية وراحت تعلن رفضها تعيين مدرسات غير محجبات، ووصل الامر الي ان بعض هذه المدارس لا تقبل بين تلاميذها ابناء امهات غير المحجبات. وهناك مدارس تتسمي باسماء الشهداء والقديسين المسيحيين الاوائل، وفي ضوء وجود تعليم ازهري له نسق تعليمي خاص، وتعليم غربي له نسق تعليمي متمايز يحدث اختلاف حقيقي في اسلوب تنشئة التلاميذ، ومضمون الرسالة التعليمية الموجهة لهم(٥٤).

وتزداد حدة المواجهة حين تطالب اقلام بهيمنة الفكر الديني علي مناهج ومقررات التعليم، مثل مطالبة البعض بتحكيم القيم الدينية في مناهج التاريخ وليس فقط الاعتزاز بالوطن والوطنية (٥٥).

من هنا فإن الدعوة الي تربية التلاميذ علي «ثقافة التسامح» سيظل واجبا ملقي على عاتق الدولة، بما يتضمن تجّسيد قيم التلاقي وقبول الاخر والتسامح في برامج التعليم، وحذف كل ما يسء للاخر الديني، بل والخروج من حالة «رد الفعل» إلى حالة الفعل التي تتمثل في المبادرة بادخال الحقبة القبطية ضمن مناهج التاريخ المصري ليكون ذلك بمثابة رد ايجابي في مواجهة افكار التطرف، بدلاً من حالة الملاحقة السلبية السائدة الآن(٥٦).

وما يقال بشأن التعليم يسري علي الاعلام ايضا. اذ يقدم التليفزيون علي سبيل المثال المضمون الديني من خلال عدة اشكال هي برامج القرآن الكريم في بداية ونهاية الارسال، والبرامج الدينية باختلاف انواعها، ونقل شعائر صلاة الجمعة والاعياد علي التلفزيون، والاعمال الدرامية الدينية، واذاعة الابتهالات والتواشيح والاغاني الدينية(٥٧).

وينظر البعض الي ان الاغراق في تقديم برامج دينية علي شاشات التليفزيون يتعارض مع الطابع المدني للدولة ولا سيما انه يقدم برامج دينية تخص الاغلبية الدينية دون تقديم برامج تخص الاقلية الدينية، ونسمع من آن لآخر اصواتا تطالب بنقل التليفزيون للقداس يوم الاحد وتخصيص برنامج تليفزيوني مسيحي، والواقع انني لا ارتاح كثيرا لنقل الصلوات الكنسية علي شاشات التليفزيون، لان ذلك فضلا عن انه في غير صالح تغيير المناخ

العام الردئ السائد في الوقت الحاضر، هو امر في رأيي غير محبذ من وجهة نظر دينية بحته، لان الصلوات هي علاقة خاصة بين الانسان وخالقه لا يصح ان يشاهدها الناس وهم يتجاذبون اطراف الحديث او يتسامرون وربما يتضاحكون امام شاشات التليفزيون. لهذا السبب لا تقدم قناة "تيلي لوميار" في لبنان علي سبيل المثال الصلوات الكنسية رغم انها قناة تليفزيون مسيحية.

ان ما يقلق حقيقة هو غياب اسهام الاخر الديني حضاريا ووطنيا علي صعيد الاعلام، ويصبح تبعا لذلك الاعلام ذا وجه ديني واحد لا يعكس التعددية الدينية التي يتصف بها الكيان المصري.

ان التعليم والاعلام من اكبر مؤسسات التنشئة في المجتمع اليوم، ومن المفترض انهما يقومان بتنشئة المواطنين علي الثقافة الوطنية وتحقيق الاندماج الوطني في المجتمع، وهو ما يقتضي التأكيد علي حضور الاخر الديني. فلا يكفي محاربة الفكر المتطرف القائم علي نفي الاخر بل يلزم تقديم الفكر النقيض القائم علي التلاقي مع الاخر. وفي هذا الصدد فأنه من الضروري اهتمام الاعلام والتعليم بالميراث الحضاري لمصر لاكثر من ستة قرون سبقت الفتح العربي وهو ما يعرف بالعصر القبطي. ومن ناحية اخرى فأنه من المفيد تقديم الحياة المصرية الطبيعية القائمة علي الحوار الحياتي اليومي بين المسلمين والاقباط سواء في مناهج التعليم او في برامج الاعلام دون افتعال او انفعال، لان ذلك يقضي علي حالة الجهل بالاخر واستغرابه واحيانا النفور منه.

واخيرا فأن حضور الاخر الديني اعلاميا وتعليميا وهو مطلب غالبية

المثقفين لا يسهم فقط في حل مشاكل الاقباط بل يؤدي ايضا الي الحفاظ علي مقومات الثقافة المصرية الوطنية القائمة علي العيش المشترك بين المسلمين والاقباط.

* * *

هذه المحاور الاربعة السابق الحديث عنها تمس بنية الدولة الحديثة ووظائفها ودورها في المجتمع المعاصر. ولا يجب ان تكون الدولة "حائرة" بصددها اي لا تعرف ماذا تفعل بالضبط. ولا يصح كذلك ان تكون "مترددة" تقدم قدما وتؤخر اخرى علي طريق الحداثة... ولكن الطامة الكبرى ان تكون الدولة "عاجزة"!

(٤)

المجتمع المدنى : التعبئة المجتمعية فى مواجهة التعبئة الطائفية

أدى تعثر ميلاد الفرد كحقيقة جوهرية قائمة بذاتها تحت الميراث الثقافي السلطوي الي حدوث تباطؤ في عملية التعبئة المجتمعية التي تنقل الفرد من اساليب تقليدية في الحياة والممارسة السياسية والانتاج الاقتصادي الي أساليب اكثر حداثة تتميز بظهور انماط جديدة من العلاقات الاجتماعية ، والذاكرة الفردية ، والتوقعات الجماعية، وطرائق العيش والتعبير تتلائم مع مجتمع الحداثة ، بل وما بعد الحداثة (٥٨) .

ثم جاء مجتمع التسلط الاستهلاكي يضخم من ذاتية الفرد ، ويغتال هامش الحرية المتاح له، ويفرغ محتواه الجوهري، ويجعل منه شكلا يحوم حول ابنية سياسية شكلية جوفاء، ليجد نفسه في نهاية المطاف كائنا مغلقا طائفيا يمارس حياته بين جنبات المؤسسة الدينية او الجماعة الدينية، في حالة انفصام حقيقي مع مجتمعه، يحيا في نسق ثقافي فرعي يفرض عليه اما الغلو والتشدد او الانعزال والتقوقع. ولن يتسنى للمواطن في مجتمعنا استعادة «فرديته» بما تحمله له من قيم الحرية والاستنارة الا من خلال ابنية مجتمعية حرة مستقلة تعمق حريته ولا تغتالها ، تزيد اتصاله بمجتمعه دون عزلة، تتيح له التلاقي مع اقرانه من المواطنين علي اسس اجتماعية،

دون عزلة، تتيح له التلاقي مع اقرانه من المواطنين علي اسس اجتماعية، تجعل الحوار والنقاش و الاتفاق والاختلاف يجري في أفق مجتمعية وليس علي اساس الاحتقان الطائفي او الاحتداد الديني. وهذا لن يتحقق الا باحلال «التعبئة المجتمعية» محل «التعبئة الطائفية».

٤ -١- الفردية الملعونة

يذهب البعض الي القول بأن الفرد كقيمة وكينونة لم يولد بعد في مجتمعنا علي حد تعبير نبيل عبد الفتاح. وأن غياب الفرد تحت وطأة الميراث الثقافي الاستبدادي ادي الي نقص عميق في الحيوية الاجتماعية والسياسية، ورغم توارى الاسرة الممتدة نسبيا وانتشار الاسرة الانوية «لايزال الفرد محجوبا عن الوجود ككيان، وشخصية، ولم يواكب ظاهرة الاسرة النووية نظام للقيم- فرعي - يؤكد علي الحق في الخصوصية كقيمة، وثقافة، ونمط حياة إلا في الحدود الدنيا، ومع ذلك يخترق نظام القيم التقليد في هذا النمط من خلال النميمة الاجتماعية، والسعي وراء كشف حجب الخصوصية عبر آليات الصداقة، والجوار، والزمالة، والجماعة الاجتماعية او المرجعية او المهنية او الوظيفية »(٥٩).

ويرى آخرون ان ولادة الفرد في مجتمعنا لابد وان تكون مبتسرة فالفرد ظهر في اوربا في عصر النهضة مرتبطا بالحرية والتقدم والمبادرة والابداع اما في مجتمعنا- شأنه شأن المجتمعات النامية- ترتبط الفردية بالعدوانية والشعور بالغربة وفقد الاتجاه والقهر الذي لا يطاق. (٦٠)

- الفرد يولد الان في قلب مجتمع استهلاكي ينمي فرديته ويضخمها، ويشحن نرجسيته بخيالات وصور مرئية وعنعنات اجتماعية، ويجعله ضعيفا

في مواجهة النسق الاستهلاكي الذي تتسم به الحياة الاجتماعية الان. واول ما يفعله المجتمع الاستهلاكي مع الانسان هو نزع جوهره وتحويله الي شئ او «سلعة» يتداولون الرأي بشأنها بيعا وشراء. وعلي حد تعبير جي ديبور «يُخضع الاستعراض البشر الاحياء بقدر ما يكون الاقتصاد قد اخضعهم تماما. انه لا يعدو أن يكون الاقتصاد الذي ينمو بذاته، أنه الانعكاس الامين لانتاج الاشياء، والتشيؤ غير الامين للمنتجين»(٦١).

ويترسخ في يقين الفرد / الشئ أنه يحقق ذاته بمقدار ما يملك «أي أنه يحقق ملء وجوده عن طريق اقتناء اكبر عدد ممكن من الخيرات»(٦٢) ويعتقد الانسان ان ما يملكه يحقق له الكرامة الانسانية، ونتيجة لذلك تنقلب المعايير وتتداخل المعاني، ويقفز المال الي قائمة الصدارة في سلم المعايير الاجتماعية في المجتمع، وتتراجع امام سطوته قيم التعليم والتحضر المجتمعي والرقي الفكري، ويصبح المال- في نظر المجتمع- غاية وليست وسيلة يتكالب الافراد علي تملكها والانتفاع بها. والذي يجعل البعض يؤمن بسطوة المال ما يرونه من امتلاك غيرهم «للكرامة الاجتماعية» نظير امتلاكهم للاصول المادية وذلك بفعل عوامل النفاق الاجتماعي والاستجداء الطبقي. (٦٣)

يوما سأل مراسل اجنبي لماذا تنتشر السيارات الفارهة في دولة فقيرة - كمصر- لا يزيد متوسط دخل الفرد سنويا عن ٧٠٠ دولار؟ كانت الاجابة «ان السيارة علامة الابهة والعظمة والجاه»(٦٤) وهنا نصل الي قمة تراجيديا المجتمع الاستهلاكي في اشكال وصور ورموز مجتمعية استعراضية، ويصبح بالضرورة اتقان مادة الاستعراض وثيق الصلة برأي

المشاهدين في مسرح الاستعراض الحياتي(٦٥) . ان المجتمع الاستهلاكي يرد المجتمع كله الي حالة طفولة باكية غير راضية وغير قادرة.. يشكون دون تقديم اقتراحات.. يرفضون كل المتاح ولا يقدمون بديلا(٦٦) أنه مجتمع سلب انسانية الفرد بادعاء استعادة «الفردية».

- يولد الفرد الان في ظل مجتمع تمزقه ثنائيات عبثية، تختزله وتنهش في تماسكه، وتعصف بسلامته، ووسطيته، وباتزانه النفسي والاجتماعي. ومن نماذج هذه الثنائيات «الرجل /المرأة» ، «العسكري /المدني»، «الحضري/ الريفي»، «جيل الكبار / جيل الشباب»، «المؤمن/ العلماني»، «المواطن/الذمي»، «المسلم/ المسيحي».. وغيرها.

وتنطوي هذه الثنائيات علي توصيف اجتماعي وسياسي دقيق لطرفيها. ويستند هذا التوصيف علي فكرة محورية هي «القوامة» وتعني اعطاء افضلية فكرية وسلوكية لطرف من طرفي الثنائية علي حساب الطرف الاخر انطلاقا من ان كلا الطرفين غير متساويين ويتحتم علي احدهما ان يتولي شأن الآخر. ويصبح - تبعا لذلك- تحقيق طرف لذاته مرتبطا بنفي او غياب او تهميش الطرف الآخر في الثنائية.

وطبقا للفكر الثنائي التشرذمي فإن الرجل اسمي وضعا من المرأة، ولا يكتمل حضوره السياسي الا بتهميشها، والمواطن الحضري اكثر تحضرا من الريفي، ولذا يستأثر وحده بمعظم موارد الدولة. والشخص العسكري اكثر التزاما من الشخص المدني، ويترتب علي ذلك أن يكون العسكري في موقع الصدارة دائما. وجيل الكبار اكثر حنكة من جيل الشباب الذي يوصف دوما بالرعونة والانطلاق غير المحسوب ولهذا يجب ان يقرر جيل الكبار مسار

حياة الاجيال الشابة. والشخص المؤمن يجب ان يفضل علي العلماني لانه اكثر ورعا وتقوي منه. والمواطن له كل الحقوق اما الذمي فله بعض منها. وقياساً علي ذلك فالشخص المسلم له أفضلية علي الشخص المسيحي في الفرص السياسية والاسبقية الوظيفية والموقع الاجتماعي. وتعزز القيم المتناقضة التي يحفل بها المجتمع المصري من فرص استمرار هذه الثنائيات ونموها وبقائها، وتجعل المواطن في موقع لا يتعامل فيه مع الواقع إلا بعد اختزاله في شكل ثنائيات تعينه علي تحديد اختياراته ومواقفه.

-يولد الفرد الان في مجتمع لا يتحمل فيه رجال الاعمال المسئولية الاجتماعية كما ينبغي تجاه المجتمع، رغم ان منطق تراكم رأس المال يحتاج الي بيئة آمنة، فلا يمكن ان يضمن رجل اعمال امن رأسماله وسط غابة من الجوعى.

في بحث اجراه معهد التخطيط القومي حول «المسئولية الاجتماعية لرجل العمال » جاءت النتائج تعكس اختلاف الرؤي بين مختلف الفئات الاجتماعية حول طبيعة هذه المسئولية.

تضمنت الاسئلة التي طرحها الباحثون. . هل رجال الاعمال اكثر وعيا باهتمامات مجتمعهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية؟

رجال الاعمال قالوا «نعم» بنسبة ٤٣٪ اما موظفو الحكومة فقالوا «لا » بنسبة ٥٣٪ ، ورجل الشارع قال «لا » بنسبة ٦٣٪. أي أن رجال الاعمال مترددون بين المعرفة والجهل بشئون مجتمعهم . أما المجتمع من حولهم فإنه شبه متأكد بأنهم ليسوا الاكثر علماً بقضايا مجتمعهم.

سؤل اخر . . هل يعتني رجال الاعمال بمصالحهم فقط دون ان يعبأوا بمشكلات المجتمع؟ رجال الاعمال قالوا «لا» بنسبة ٥٨٪، وموظفو الحكومة قالوا «نعم» بنسبة ٥٠٪ ، أما رجل الشارع فيرى أن رجال الاعمال يستأثرون بمصالحهم وذلك بنسبة ٥٤٪. (٦٧)

الخلاصة أن رجل الشارع العادي لا يرى ان لرجل الاعمال دوراً اجتماعيا واضحاً ورجل الاعمال ذاته غير متأكد بقوة من وجود هذا الدور.

وأظن ان عدم وضوح المسئولية لرجال الاعمال قاد بعضهم الي تعميق «الطائفية» في المجتمع المصري، إن حرص رجل الاعمال المسيحي او المسلم علي توظيف بني دينه يخلق لونا من القطيعة في مؤسسات من المفترض انها تقوم علي اساس الكفاءة، ويجعل مواقع العمل بدلاً من أن تكون ادوات لتحقيق الاندماج الاجتماعي علي أساس المصلحة تصبح ساحات للفرز الطائفي علي اسس دينية.

- يولد الفرد الان في ظل مجتمع يعاني من حالة احتقان سياسي، فمؤسسات المشاركة، الحكومية وغير الحكومية، تضيق عن السماح للمواطنين بالمشاركة، والوجود، والتعبير عن المصالح والهواجس والطموحات . وعلي حد قول طارق البشري ان المشكل «هو في قيام تنظيمات تمارس وظيفة المعارضة لحكم يجمعها معه مصالح مشتركة في استبقاء الامر الواقع، وعدم السماح لما هو حقيقي من التيارات ان يكفل له حق الوجود المشروع، وبهذا تشارك هذه التيارات في وأد التجربة الديمقراطية وتحويلها الي تكوين صوري »(٦٨) مؤسسات تمثيلية احادية في التوجه السياسي والوجه الديني والمزاج العام، ومؤسسات حزبية احادية

في القيادة «الملهمة» والشريحة العمرية والمزاج السياسي، ومجتمع ممزق بين قيم السلفية والتحديث، ثقافة الوجبة الجاهزة وثقافة التريف، ثقافة الانغلاق وثقافة الابتذال.

كل هذه الاعتبارات ، وغيرها ، جعلت ولادة الفرد- كحقيقة جوهرية - مبتسرة، وجعلته ينسحب طوعية الي الجماعة الدينية او المؤسسة الدينية ليعرف الغلو أو الانعزال ، والتحريم والتحليل، التنميط والقولبة.

٤-٢- أسلمة المجتمع

دعنا نتفق في البداية على ان تعبئة المواطنين في المجتمع المصري تجري منذ ربع قرن أو اكثر علي أسس طائفية وليس علي اسس مجتمعية. وتتمثل التعبئة الطائفية في انتاج واعادة انتاج خطاب ديني وممارسات حياتية تتميز بالاستعلاء والتسيد علي الاخر الديني، والسعي الي تنميط الحياة الاجتماعية وفق طرح الاغلبية المسلمة او بالاحري الاقلية المنظمة النشطة في محيط الاغلبية التي تتسم بأنها الاكثر تشددا، وانغلاقا ، وتوجسا ورفضا للاخر الديني.

فلا يخفي ان خطاب التيار الاسلامي باختلاف فصائله يصب في مجرى «أسلمة المجتمع المصري» طيلة الخمس والعشرين عاما الماضية. واستهدفت عملية اسلمة المجتمع فرض نمط حياة هذا التيار علي المجتمع بأسره، وهو نموذج للحياة تلون بثقافات وافدة لا تعرف سماحة واعتدال طبيعة الحياة المصرية.

أول مظهر لاسلمة المجتمع تتمثل في تنميط شكل المجتمع من خلال فرض «زي» عام يروج علي أنه الافضل خلقا والاكثر ورعا. وبالطبع كانت

المرأة هي الفئة المستهدفة في هذا الخصوص. ولا احد ينكر ان «الحشمة» من سمات المجتمع المصري، وانه لا يجب علي الاطلاق التفريط في الخصوصية المصرية وسحقها في ثقافات وأنماط حياة متحررة قادمة من الغرب، إلا أن ذلك لا يعني فرض «زي عام» يقدم ليس بوصفه مظهرا اجتماعيا يتسم بالنسبية، بل يروج ويبشر به علي انه «فريضة دينية» تتسم بالاطلاقية الاخلاقية والدينية. وكل من لا يرتديه هو آثم في حق دينه (٦٩). وترتب علي ذلك ان المرأة القبطية او حتي المرأة المسلمة التي لا ترتدي «الزي الاسلامي» اصبحت تشعر بحساسية خاصة، نظرا لان المجتمع صار ينظر اليها علي أنها اقل ورعا او حشمة او طهارة من المرأة التي ترتدي هذا الزي. أي اصبح معيار التقويم الاجتماعي يعتمد علي المظهر وليس الجوهر حسب تعبير اريك فروم(٧٠)

ثاني مظهر من مظاهر اسلمة المجتمع يتمثل في استزراع عادات وطرائق سلوك يطلق عليها مسمي «اسلامي» مثل «العقيقة» بدلا من «السبوع» و«الفرح الاسلامي» بدلا من العرس الشعبي الذي يشارك فيه المسلمون والاقباط علي السواء. ومرة اخرى فإنه لا مانع بل من المرغوب ان يزداد المجتمع تدينا، ولا تغيب الروح الدينية عن مناسباته الاجتماعية، ولكن هذا لا يعني فرض اشكال وقوالب اجتماعية علي انها «الاسمى» و«الافضل» و«الانقى».

ان فرض نمط حياة يوصف بأنه الاكثر ورعا قد يستلب المتدينين والفكر الديني ويفرض عليهما شكلا او صورة للتقوى او التدين تحرمهما ليس فقط من الاجتهاد الفقهي او اللاهوتي بل تسلب منهما الحق في

التعبير الاجتماعي الحر المستنير عن التدين.

ثالث مظهر من مظاهر اسلمة المجتمع سيطرة التيار الإسلامي علي المؤسسات الوسيطة كالنقابات، ومحاولة أضفاء طابع اسلامي علي العمل النقابي ولعل من ابرز الامثلة علي ذلك تغيير «قسم» نقابة الاطباء الي قسم اسلامي يجبر علي تلاوته الاطباء المسلمون والأقباط.

رابع مظهر من مظاهر اسلمة المجتمع يتمثل في انتاج فتاوي واجتهادات توصم الآخر الديني بالكفر او النقص مما يعزز الانقسام الاجتماعي بين المسلمين والاقباط في مصر. وهذه الفتاوي ليست صادرة عن قوى الاسلام السياسي فحسب بل تصدر في بعض الاحيان عن رموز الاسلام الرسمي.

ومن أمثلة هذه الفتاوي والاجتهادات:

- أن المسيحي الذي يقتل في الحرب مع المسلمين ليس له في آخرته شئ من الجزاء لان الجزاء علي الشهادة، والشهادة شرطها الايمان بالله ورسوله. والمسيحي الذي مات في حرب مع المسلمين لم تتوفر له هذه المكارم، ولن تتوفر مادام ذلك ليس له أساس من الايمان بالله وبرسوله. اولئك اصحاب النار هم فيها خالدون، لأنهم اثروا الكفر علي الايمان، وتركوا الحق واتبعوا الباطل، فكيف يتشرفون بالشهادة؟(٧١)

- لا يجوز تهنئة المسيحيين بعيد القيامة لان في ذلك اعتراف بقيامة المسيح. ولا يجوز مشاركتهم في الافراح والمآتم لانها تجري داخل الكنيسة، ويجب الا يبادر المسلمون بتحية المسيحيين (٧٢).

- حكم بناء الكنائس في ديار الاسلام علي ثلاثة اقسام:

الاول: بلاد احدثها المسلمون واقاموها كالمعادي والعاشر من رمضان وحلوان. وهذه البلاد وامثالها لا يجوز فيها احداث كنيسة ولا بيعة، والثاني ما فتحه المسلمون من البلاد بالقوة كالاسكندرية بمصر والقسنطينية بتركيا.. فهذه ايضا لا يجوز بناء هذه الاشياء فيها (لاحظ كلمة الاشياء!) وبعض العلماء قال بوجوب الهدم لانها بلاد مملوكة للمسلمين.. والقسم الثالث ما فتح صلحا بين المسلمين وبين سكانها. والمختار هو ابقاء ما وجد بها من كنائس وبيع علي ما هي عليه في وقت الفتح ومنع بناء واعادة ما هدم منها. (٧٣)

- أما القول بأن اليهود والنصارى ليسوا كفارا والايات المستدل بها نصت علي الكفار فذلك قول مجاف للغة العربية التي نزل بها القرآن، والتي تقتضي: أن اهل الكتاب- اليهود والنصاري- من الكفار، والكفر اعم من الشرك. (٧٤)

-ورداً علي سؤال حول رأي الدين في مخالطة اهل البيت المسلم لخادمة غير مسلمة تعمل لديهم جاء الرد علي النحو التالي « لا حرج في ذلك ولا يجب علي نساء البيت المسلمات ان يحتجبن عنها، ولكن يجب الا يعاملوها معاملة الخادمة المسلمة بل عليهم ان يبغضوها في الله.. وعليهم ان يردوها الي اهلها ان لم تسلم لانها مفسدة لاولادهم ويتأثرون بعقيدتها غير الاسلامية. ويجب علي جميع المسلمين الا يستخدموا للخدمة والاعمال إلا المسلمين والمسلمات». (٧٥)

هذه هي مجرد نموذج لاجتهادات وفتاوي اتصور أنها تترك اثرا غير ايجابي في العلاقة بين المسلمين والاقباط، وتخلق تناقضات قسرا بينهم.

والي جانب هذه الفتاوي هناك خطاب التشكيك في العقيدة المسيحية والذي مع الاسف ظل لسنوات يذاع عبر الاثير علي شاشات التلفزيون، ومن خلال منابر المساجد وهو الامر الذي اثار استياء الاقباط والمسلمين علي السواء، ففي خطاب وجهه الانبا غريغوريوس -اسقف البحث العلمي بالكنيسة القبطية- الي منصور حسن وزير الدولة لرياسة الجمهورية والثقافة والاعلام ذكر عبارة تعبر عن مرارة الحزن لدي الاقباط من «استغلال التلفزيون- وهو أداة اعلامية عامة لجميع المواطنين - لمهاجمة العقيدة المسيحية وتشويهها، ومن ثم الي معركة جدلية هجومية من طرف واحد»(٧٦) ولم يخف الكاتب الاسلامي فهمي هويدي اعتراضه علي هذا النهج بقوله «اسمحوا لنا بأن نسجل اعتراضا صريحا علي ما يصدر عن بعض الدعاة الاسلاميين من مقولات تمس الاقباط وتنال من عقائدهم. فمبلغ علمنا ان ذلك ليس من تعاليم الاسلام ولا من أدبه، فضلا عن اننا لا نتصوره من مقتضى حسن الخطاب اوالغيرة علي الدين، الذي بأسمه ترتكب حماقات بغيرحصر في زماننا لانكاد نجتاز واحدة، حتي ندفع الي اخرى»(٧٧)

واعتقد أنه يعوزنا الوقت الكثير لرصد الروايات «الغريبة» التي تحفل بها المجلات الاسلامية والتي لا تخلق فقط تناقضا بين المسلمين والاقباط في مصر بل تصدر لهم الفتنة(٧٨).

والخطير في الأمر أن الآراء والفتاوي غير الايجابية بخصوص الآخر الديني تتلاقي مع اوهام شعبية وأمية طاغية تساعد علي تعميق جذور الفتنة في المجتمع (٧٩).

٤-٣- هل انعزل الاقباط؟

هناك افتراض يمكن اختباره، مفاده انه كلما تزايدت مظاهر اسلمة المجتمع حول الاقباط ارتفعت درجة حساسيتهم. ولكن هناك فارق بين «الحساسية» و«العزلة».

فالمرأة القبطية التي لا ترتدي «الزي الاسلامي» تشعر بحساسية خاصة، والمواطن القبطي الذي لا يجيد استخدام مفردات «اسلامية» في لغة خطابه اليومي يشعر ايضا بحساسية خاصة. ورغم وجود «حساسية» طبيعية لدى بعض الاقباط نتيجة محاولات تقليص حجم الارضية المشتركة للتعايش، ومحاولة استذراع نمط حياة اسلامي وفرضه قسرا علي الآخر الديني. إلا أن ذلك لم يفض إلي انعزالهم، أو تنازلهم عن حقهم في المشاركة المجتمعية. إذ يكفي أن يغامر ٥٧ مرشحاً قبطيا بدخول انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٩٥ رغم موقف الحزب الحاكم السلبي تجاه ترشيح اقباط ضمن قوائمه، وتردد بعض المصادر ان كان في امكان عدد من المرشحين الاقباط الفوز في الانتخابات لولا موقف رسمي سلبي تجاههم.

ودينيا فإن نهج العزلة يخالف الرؤية المسيحية للمواطنة الارضية الحقة التي لا تتعارض مع المواطنة السمائية «فمع أن المسيحية تهتم بخلاص الانسان وتجهيزه للملكوت السماوي، إلا انها تطلب منه أن يكون مواطنا صالحا». وتزرع المسيحية في اذهان المؤمنين بأن لهم دوراً تجاه المجتمع، فهم حسب النص الانجيلي «ملح» و«نور» و«خميرة» يعيشون ويضيئون ويذوبون في قلب المجتمع ليكونوا بمثابة الضمير المؤمن له.

ووطنيا فإن انسحاب الاقباط من المشاركة الوطنية تحت وطأة حصار التيار الاسلامي لهم بالتشكيك في مواطنتهم، واسلمة المجتمع من حولهم يؤدى الي غياب «الاخر الديني» ويظهر المجتمع بوجه احادي. وهذا النهج يضر بالاقباط لانه يعزلهم عن تيار المواطنة، ويضر بالتيار الاسلامي ذاته لانه يظهر الاسلام المصري علي أنه غير قادر علي التعايش مع الآخر الديني وهو ما اثبت التاريخ عكسه تماما. لذلك لابد من تعميق مشاركة الاقباط في الحياة العامة والكف عن اتهامهم بالسلبية.

ومن ناحية أخرى فأن تخبط سياسات الدولة سياسيا واجتماعيا خلال العقدين الاخيرين عززت من هذا الاتجاه ، واسهمت في تعميق جذور «الطائفية» في مصر.

فقد ابرمت الدولة في الخمسينيات والستينيات عقدا اجتماعيا مع المواطن بموجبه يسعي الحكم الي تحقيق الديمقراطية الاجتماعية اي العدالة الاجتماعية ويكف الشعب من جانبه عن المطالبة بالديمقراطية السياسية اي المشاركة السياسية. ونظرا الي ان تجزئة الديمقراطية ليست وهما فقد استقبل المجتمع منذ منتصف السبعينيات ازمة اجتماعية سياسية بدرجات متفاوتة، وانسحبت الدولة من بعض مجالات الرعاية الاجتماعية وتركت للمواطنين ان يكفوا امر انفسهم بانفسهم وفقا لمنطق «السوق» الشائع. وفي حالة وجود مجتمع مدني قوي فان المنظمات المجتمعية تحل محل الدولة في اداء عدد من الوظائف الاجتماعية، وتؤمن انسحابها التدريجي من مجالات الرعاية الاجتماعية. أما في حالة وجود مجتمع مدني ضعيف في بنيته التنظيمية مكبلا باغلال القيود القانونية

والبيروقراطية فلم يعد أمام المواطن بسيط الحال سوى الارتداد الي الولاء التقليدي الاضيق بحثا عن اشباع لحاجاته الاساسية، وفي مقدمة من يلجأ اليهاهي الجماعة الدينية(٨٠). وهذا ما حدث ويحدث الان. فالمؤسسات الاسلامية تكفي حاجات افرادها، ولم يعد امام الاقباط سوى «الكنيسة» لتسد قدرا كبيرا من احتياجاتهم الاجتماعية. وكلما ضاق المجتمع بافراده ولم يعد يوفر لهم اماكن صحية للتلاقي والتفاعل الاجتماعي زاد ارتباط الاقباط بالكنيسة - كمبني- ومحل لممارسة نشاط اجتماعي كان اولي بالمجتمع ان يمارس بين جنباته. (٨١)

إن مشاركة الاقباط في الشأن العام تحافظ علي تعددية المجتمع التي تترتب علي وجود الاخر الديني، لان نفي الاخر الديني يترتب عليه تكفير الذات علي حد قول الدكتور وليم سليمان قلادة.

٤-٤ سيكولوجية العنف الطائفي

يوم السبت ١٢ فبراير ١٩٩٦ وقعت احداث كفر دميان بمحافظة الشرقية. حيث حدث هجوم علي القريةالتي تقطن بها ٦٤ اسرة مسيحية علي اثر الترويج بأن الاقباط سوف يبنون معبدا بالكنيسة، وقد نجم عن هذا الهجوم الكاسح اضرار بالممتلكات حيث حرق عدد من منازل الاقباط، وقتلت الماشية. بعد مرور عام ذهبت برفقة الاستاذ الصحفي فيكتور سلامة واجريت حوارات مع عدد من المنكوبين لمعرفة الاثر النفسي للازمة في نفوس الاقباط الضحايا، ولا سيما ان التداعيات المادية للهجوم قد زالت.. وبقت الازمة النفسية..

- عياد فريد دميان - ميكانيكي بشركة اتوبيس شرق الدلتا- حرق

منزله بالكامل واصبح مجرد حطام.. قال لي «أدت احداث العام الماضي الي تدمير منزلي بالكامل. وفور ذلك قمت بارسال عشرات البرقيات إلي المسئولين في الدولة ومحافظة الشرقية إلا أن احدا من المسئولين لم يفعل لي شيئا، ولم احصل الا علي ٢٥ جنيها قدمتها لي وزارة الشئون الاجتماعية. تكلف اعادة بناء المنزل ما يقرب من ثلاثين الف جنيه، اعطاني مندوب البابا شنودة بعد الحادث الف جنيه، وحصلت علي عشرة الاف جنيه من فاعل خير سلمها لي نيابة عنه الدكتور رفعت السعيد في مقر حزب التجمع بالقاهرة، ثم حصلت علي الفي جنيه من الانبا انجيلوس اسقف الشرقية، هذا الي جانب مبلغ آخر اعطاه لي سكرتير البابا شنودة نيابة عن قداسته. » واضاف عياد فريد قائلا «ما يؤلمني ان الحكومة تخلت عني وانا اريد حقي من الحكومة والا كيف اكون مواطنا في هذا البلد، ولولا العطايا التي ذكرتها وما قدمه لي فاعلو خير اخرون لكنت ابيت في العداء الان انا واسرتي ..».

- باهي صليب دميان ينادونه في كفر دميان باسم «عم باهي» ويعرفه الجميع لانهم يبتاعون منه المواد التموينية . وفي اعقاب الحادث سقط الرجل مريضا بالاكتئاب ولازم الفراش رافضا الخروج من منزله... قال لي «حدث هجوم من جميع البلاد المجاورة علي المسيحيين، وكان معهم مرشدون من الكفر، دخلوا المنزل حرقوا الفراش وسرقوا الامتعة ومبلغ ستة الاف جنيه، كما نهبوا المحل المجاور للمنزل وسرقوا بضاعة بحوالي ثمانية الاف جنيه، ثم قاموا بحرق المحل. حدث لي انهيار عصبي نقلت علي اثره الي المستشفى، ثم عدت الي البيت وقد تحمل اولادي تكاليف العلاج.

اعطاني الانبا انجيلوس عشرة الاف جنيه بالاضافة الي ألف جنيه من قداسة البابا شنودة، والعلاقة بيننا وبين المسلمين جيدة ،والامور مستقرة حتي ان لي جارا اسمه شعبان يربطني به كل حب ومودة.

- عياد خليل ابراهيم من سكان كفر دميان قال لي «عدت من عملي فوجدت كل شئ قد نهب ، الاجهزة الكهربائية وماكينة خياطة كانت تساعدني في تدبير حوالي المعيشية الي جانب راتبي الصغير. واثاث المنزل كله قد تحطم، كما سرق من المنزل ١٤٠٠ جنيه. اعطاني مندوب البابا شنودة الف جنيه الي جانب مساعدات غذائية وتموينية.. ورغم كل ما حدث فإن علاقتنا باخواننا المسلمين ممتازة، حتي انه منذ يومين نشب حريق في منزل جار لنا هو «محمد احمد الرفاعي» وهب الجيران مسلمين واقباطا لنجدته واطفاء جذوة النيران.

- عزمي صالح روفائيل يعمل مزارعا في عزبة غالي المجاورة لكفر دميان .. قال لي «عدت من الغيط فوجدت منزلي قد نهب بالكامل، ودمرت النيران احدى غرفة ،حتي ان الاشخاص الذين هجموا علينا لم يتركوا الابواب والشبابيك الا وسرقوها. وبقيت بعيدا عن بيتي مدة عشرين يوما عند اخي. ثم عدت وقمت بترميم المنزل. وقد اعطاني مندوب البابا شنودة الف جنيه، واعطاني الانبا انجيلوس الفي جنيه، والله وحده هو الذي نجانا من هذا الهجوم، حتي ان زوجتي اختبأت في «الزريبة» وأخذت تتشفع بالقديسة العذراء مريم فلم يرها احد وسلمت من كل أذي».

عمَ تكشف عنه هذه الاحاديث؟

هذه الاحاديث صادرة عن اقباط طالتهم يد العنف الطائفي، ومشاعرهم

في هذا الخصوص قد لا تقل الما وحزنا عن مشاعر مسلمين واقباط اخرين طالتهم يد الارهاب التي لم تترك قلبا لم تدميه. إلا أن قراءة هذه الاحاديث العفوية تكشف عن عدة ظواهر:

١ - ان هذا الحاث جرح مواطنة الضحايا الاقباط حين لم يجدوا الدولة تمد لهم يد العون اسوة بالمنكوبين في أي مكان آخر. (٨٢)

٢ - إن من كفل احتياجات الضحايا وبخاصة اعادة بناء المساكن هي الكنيسة.

٣ - ان جرح المواطنة لم يتسبب في تعكير الصفو بين مسلمي ومسيحي كفر دميان الذين لازالوا يعيشون في وئام.

٤ - ان غياب منظمات المجتمع المدني عن ساحة كفر دميان جعل غياب الدولة واضحا، وزاد من درجة الاحساس «بالقبطية» وهو احساس علي ما يبدو سيظل جاثما علي الخيال الجمعي لسكان هذا الكفر البسطاء.

***

مما سبق يتضح ان المجتمع يعاني من حالة تعبئة طائفية تبدأ من تعثر في ولادة الفرد، واهدار حريته في دوامة الاستهلاك المحموم، وارتباطه طائفيا بالجماعة الدينية- المؤسسة الدينية وسط بيئة اجتماعية تقوم علي الفرز الديني. بحيث يصبح من العسير عودته مرة أخرى الي التفاعل المجتمعي إلا من خلال ابنية مجتمعية تتوسط علاقة الفرد بالدولة وهي ما نطلق عليه منظمات المجتمع المدني.

٤-٥ مجتمع مدني نشط

يقصد بالمجتمع المدني «التنظميات الطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الاسرة والدولة بهدف خدمة مصلحة او قضية او تعبير عن مشاعرمشتركة بشكل سلمي »(٨٣)

وتشمل منظمات المجتمع المدني كلا من الجمعيات والروابط والنقابات والاحزاب والاندية والتعاونيات. أي كل ما هو غير ارثي. وقد نشأ مفهوم المجتمع ا لمدني في اطار الحضارة الغربية، واكتسب ملامحه نتيجة تراكم اسهامات المفكرين الغربيين(٨٤) . حتي ان بعض الدارسين يري ان تطور المفهوم في شكله الراهن جاء نتيجة تناقضات المجتمع الرأسمالي الغربي علي نحو تطلب ان تعزز منظمات المجتمع المدني المشاركة السياسية . (٨٥)

وقد دفعت نشأة المفهوم في الاطار الغربي بعض الدارسين الي وصفه بجملة اوصاف «كالرحالة» و«الموضة» و«المستورد » للتدليل علي اغترابه عن الخبرة والتراث السياسي العربي(٨٦) .

ورغم وجاهة الانتقاد فإنه من الملائم تجاوز حالة السجال المفهومي والولوج مباشرة الي جوهر مفهوم المجتمع المدني من خلال تحديد مكونات او مشتملات المفهوم بشكل اجرائي، مما يساعد علي توظيفه وتطوير استخدامه في الخبرة العملية.

وينطوي مفهوم المجتمع المدني علي عدة اركان:

الركن الاول : قيام مجموعة من المؤسسات المستقلة الحرة بالارادة الطوعية للافراد، فهي تختلف بذلك عن المنظمات الارثية التي تتسم

بطابع استبعادي، لان الفرد ينظم اليها لاعتبارات لم يشارك في صنعها علاقة علي انها ليست منظمات «مفتوحة» أمام كل من يرغب في الانضمام اليها.

الركن الثاني : هو «الجماعية»، فمنظمات المجتمع المدني ينضم اليها الافراد للتعبير عن مصالح مشتركة تجمعهم (٨٧). وتتخذ هذه المنظمات- باختلاف اشكالها اجراءات ذات طابع جماعي لصيانة مصالح اعضائها بدءاً من المصالح المادية او المهنية، وانتهاء بالرغبة في الانتماء وتحقيق الذات.

الركن الثالث : هو «الطابع الوسيط» لمنظمات المجتمع لمدني، فهي منظمات وسيطة حرة لا تطرح نفسها بديلا عن الدولة، كما أنها - بحكم تكوينها- ليست بديلا عن التكوينات الارثية. بل انها منظمات ينشئها الافراد بملء ارادتهم في المجال العام بين الاسرة (اصغر وحدة ارثية) وبين الدولة(الكيان السيادي الاكبر). «فالمجتمع المدني ليس هو الدولة، وأنما هو كل الانشطة التي تخرج عن تنظيمها، وهو ذلك المجال المتروك للمواطنين كي يتحركوا فيه بحرية، ويعبرون فيه عن قدرتهم علي الخلق والابتكار»(٨٨).

الركن الرابع : هو الطابع «المدني » الذي تتصف به منظمات المجتمع المدني، ويعني انها تعمل في حدود الاطارالقانوني السائد في المجتمع وتنتهج وسائل مدنية» لتحقيق الاهداف التي قامت من اجلها، ويشير احد الدارسين الي ان الصفة المدنية هي عامل تفرقة بين المجتمع المدني والمجتمع بصفة عامة، فمنظمات المجتمع المدني لا تتصف فقط بالتعددية

في تكوينها، بل تتصف ايضا بالديمقراطية في سلوكها (٨٩)

"Civil Society is not only pluralistic in its Composition but democratic in its behaviour"

ويقوم المجتمع المدني بثلاث وظائف اساسية ترتبط ارتباطا وثيقا بقدرته علي تحقيق الضبط الاجتماعي من ناحية، وقدرته علي تعزيز الديمقراطية من ناحية اخرى.

الوظيفة الاولي : التنشئة

تمثل الديمقراطية جملة قيم وسلوكيات يتعلمها الفرد من خلال مؤسسات التنشئة . وتعتبر منظمات المجتمع المدني احدي هذه المؤسسات. اذ بحكم ما تنطوي عليه هذه المنظمات من ايلاء اهمية للارادة الحرة، وقبول التعددية باختلاف صورها، والحرية في تنظيم الاجتماعات وادارة الحوار، والمنافسة في اختيار القيادات، ومن ثم الترشيح والانخراط في حملات انتخابية، والتصويت الحر، ومراقبة ومحاسبة القيادات. (٩٠) فمن المتصور ان تصبح منظمات المجتمع المدني- بحكم هذه الاعتبارات - مؤسسات لتنشئة الافراد التنشئة الديمقراطية السليمة، وتصير المساءلة احدي القيم السائدة في المجتمع.

الوظيفة الثانية : التمثيل

يذهب بعض الدارسين الي ان منظمات المجتمع المدني الوسيطة تحد من اتجاه الدولة والبيروقراطية نحو التوسع والنفوذ والهيمنة،(٩١) وتستطيع هذه المنظمات ان تعبئ جهود اعضائها وتبلور مطالبهم، وتؤثر علي صنع وتنفيذ السياسات العامة، وتحاسب الاجهزة الحكومية بغية

تحقيق وصيانة مصالح اعضائها . ويلاحظ ان الطابع الوسط الذي تتسم به منظمات المجتمع المدني يضمن درجة من الاستقلالية عن الدولة، ويمهد السبيل امام مزيد من التفاعل بين الدولة والمجتمع المدني.

الوظيفة الثالثة :التوازن

ان من ابرز وظائف منظمات المجتمع المدني هوالحفاظ علي توازن المجتمع، اذ تتوسط هذه المنظمات العلاقة بين الافراد والدولة، وتبلور مطالبهم، وتحملهم علي اتباع صور المساءلة الايجابية السلمية، وهي بذلك تضفي علي احتجاجات الافراد وعدم رضائهم علي مستوى الخدمات العامة طابعا سلميا.

وتملأ منظمات المجتمع المدني الفراغ الذي يترتب علي تقهقر الدولة عن مجالات خدمية وانتاجية، وهي ظاهرة باتت متكررة الحدوث في دول العالم الثالث وليس فقط في مصر. ان منظمات المجتمع المدني تمثل قيدا علي تعسف الدولة ازاء اعضائها، وفي نفس الوقت تضبط سلوك هؤلاء الاعضاء بما يجنب المجتمع مغبة الاحتجاجات العشوائية العنيفة . (٩٣)

إن منظمات المجتمع المدني بحكم تكوينها وما تنطوي عليه من قيم تمثل الابنية المجتمعية الحقيقية للعبور بالفرد في مجتمعنا من حالة التعبئة الطائفية التي تأسره الي حالة التعبئة المجتمعية.

وحتي تقوم منظمات المجتمع المدني بدورها يجب ازالة كافة العوائق القانونية والبيروقراطية التي تعترض سبيلها، والتي جعلت للبيروقراطية الحكومية الولاية عليها.

(٥)

الحركة الاسلامية المعاصرة
خطاب «الذمية» يطارد الآخر الدينى

يبدي الاقباط تخوفهم من «المشروع الاسلامي» نظرا لاحساسهم الدفين ان حقوقهم في المواطنة الكاملة قد تتهدد في ظل هذا المشروع ولاسميا ان تجاوزات كثيرة لحقت بالاقباط علي ايدي فصائل من الحركة الاسلامية المعاصرة.

ويتهم التيار الاسلامي الاقباط بالاحجام عن المشاركة في مشروعة السياسي، وبالسلبية، واحيانا بالتواطؤ مع «العلمانيين» لاجهاض هذا المشروع وقطع الطريق عليه. ويصرف النظر عن التوجس القبطي وتحامل التيار الاسلامي فإن هناك حقيقة يجب تسجيلها دون تردد، ان في ادبيات الحركة الاسلامية المعاصرة ما يبعث القلق والشك في نفس الآخر الديني. وبخاصة ان الاقباط يشعرون -ولهم كل الحق في ذلك- أن لهم في المشروع الوطني ما للآخر المسلم دون تفرقة او انتقاص من حقوقهم. وارجو الا يحسب التيار الاسلامي هذا الانتقاد علي سبيل الهجوم او التشهير به، بل يقبله بانفتاح وسعة صدر، لان ازالة الهواجس، الحقيقية وغير الحقيقية ، المحيطة بالمشروع الاسلامي لن تتأتي بتجاهلها او القفز فوقها، او الاكتفاء بايراد الحقائق من جانب واحد، وانما التعامل البناء مع الهواجس

يأتي بالحوار النقدي الجاد. ولا أظن ان المشروع الاسلامي- ايا كان حكمنا عليه- سيجد قبولا او ترحيبا من الجماعة الوطنية برافديها المسلم والقبطي دون ان يتضمن بوضوح واتساق رؤية محددة الاركان لموقع الاخر الديني في الدولة الاسلامية التي يجري التبشير بها.

وفي هذا الاتجاه يري فهمي هويدي «أن العقل الاسلامي المعاصر مارس تقصيرا مضاعفا في حق غيرالمسلمين. اذ اسقطهم من الحساب اكثر المشتغلين بالسياسة والدعوة في زماننا. فضلا عن أن بعض الذين تعرضوا لهم من الدعاة الإسلاميين، أثاروا المخاوف والشكوك. وفرقوا وباعدوا بدلا من أن يجمعوا او يؤلفوا. ومن حق غير المسلمين ان يبحثوا عن مكانهم في الخطاب الاسلامي المعلن. ولا تثريب عليهم ان قلقوا من جراء تجاهلهم او اهمالهم»(٩٣).

وبالتالي فإن انتقادنا هنا لا ينبع من فراغ بل أن له ما يؤكده بين طيات شهادات المفكرين الاسلاميين أنفسهم.

٥-١- خطاب الذمية

ثمة خطاب تقليدي يقلق الاقباط بل يقلق أي مثقف يؤمن بالدولة الحديثة القائمة علي المواطنة الكاملة هو خطاب«أهل الذمة» الذي ينزع عن الاقباط مواطنتهم ويحولهم الي رعايا تربطهم بالدولة الاسلامية عقد الذمة.

ويذهب الدارسون الي ان عقد الذمة جرى وضعه في مراحل تاريخية متعاقبة الي ان اكتسب شكله النهائي في كتاب الاحكام السلطانية للماوردي. ويتضمن عقد الذمة شروطا مستحقة، وشروطا مستحبة علي هل الذمة. (٩٤)

والشروط المستحقة هي :

١ - الا يذكروا كتاب الله بطعن فيه ولا تحريف.

٢ - الا يذكروا رسول الله صلي الله عليه وسلم بتكذيب له ولا ازدراء.

٣ - الا يذكروا دين الاسلام بذم ولا قدح فيه.

٤ - ان لا يصيبوا مسلمة بزنا ولا باسم نكاح.

٥ - الا يعينوا اهل الحرب ولا يودوا اغنياءهم.

٦ - الا يفتنوا مسلما عن دينه او يتعرضوا لماله او دمه.

وهذه الشروط ملزمة فإذا نقضوها انتقض عهدهم.

واما المستحبة فهي، ايضا ستة شروط:

١ - لبس الغيار وشد الزنار.

٢ - الا تعلو اصوات نواقيسهم وتلاوة كتبهم.

٣ - الا تعلو ابنيتهم فوق ابنية المسلمين، ويكونوا ان لم ينقصوا مساوين لهم.

٤ - الا يجاهروهم بشرب خمورهم ولا باظهار صلبانهم وخنازيرهم.

٥ - ان يمنعوا من ركوب الخيل عتاقا وهجانا ولا يمنعوا من ركوب البغال والحمير.

وهذه الشروط المستحبة لم تطبق في كل الاوقات بل كانت تطبق في حالة عدم «التزام اهل الذمة بالشروط السهلة المفروضة عليهم في البداية ثم زيادة سطوتهم وخيانتهم للمسلمين» (٩٥)

ويؤدي اهل الذمة الجزية في مقابل التمتع بحماية المسلمين والاعفاء من الخدمة العسكرية (٩٦).

ويتبني دارسون معاصرون نفس الطرح السابق فيرى عبد الجواد يسن «أن شعار الدين لله والوطن للجميع» شعار ساذج. لان في دولة الاسلام - ايا كان اسمها - ينقسم الناس الي قسمين: المسلمين وغير المسلمين. فأما المسلمون فهم اصحاب الدولة والسلطان والقائمون علي أمر الناس بالقسط، واما غيرهم فهم اهل عهد وذمة، إذا رضوا فلهم عهد، وعلي المسلمين برهم وهم تحت السلطان. وإن لم يرضوا فهم اهل حرب وعدوان».

ويضيف الكاتب ان «في حكم الوطنية المسلم والنصراني واليهودي والملحد سواء. وفي حكم الاسلام ليسوا كذلك علي اطلاق التسوية. وانما لهم احكام في شريعة السلام مخالفة لاحكام المسلمين. وإن كانت لهم في ظل الاسلام حقوق العهد والذمة والبر والاحسان. طالما انهم لا يقاتلون المسلمين في الدين، ولا يخرجونهم من ديارهم».

ويتحدث عبد الجواد يس عن الاقباط بشكل خاص قائلا «لذلك يحلو للاقلية النصرانية في مصر ان تتحدث كثيرا عن الوحدة الوطنية. فهم في ظلها والمسلمون سواء، فلا جزية يعطونها عن يد وهم صاغرون، ولا احساس بالدينونة لحكم المؤمنين. وأما في ظل دولة الاسلام ايا كان اسمها فلا مفر من الجزية، ولا مشاركة في الحكم. ولا اعتماد عليهم في دفع ولا جهاد، وانما هم دوما في حالة ينبغي ان تشعرهم بقوة الاسلام، وعظمته وسموه، وبره، وخيره، وكرمه، وسماحته. أي في حالة تدفعهم - علي الجملة للدخول فيه اختياراً»(٩٧)

وينتمي سيد قطب الي هذا التيار حيث يؤكد «ان الاسلام مكلف

بتحطيم الانظمة السياسية الحاكمة او قهرها حتي تدفع الجزية وتعلن استسلامها » ولا جنسية للمسلم غير عقيدته، فالمسلم لا يعتز بجنس ولا بقوم ولا بوطن ولا بأرض» وتوصم كتابات سيد قطب المسيحية بالشرك والكفر (٩٨) وواقع الحال ان اقرار وضع غير المسلمين في الدولة الاسلامية علي هذا النحو جاء نتيجة حق «الفتح» الذي تمتع به المسلمون بعد فتح البلاد المهزومة.

ويذهب بعض الكتاب الاسلاميين الي أن المجتمع ارتد الي الجاهلية، وعلي حسب تعبير سيد قطب «نحن في جاهلية كالجاهلية التي عاصرها الاسلام او اظلم» (٩٩) ويستخدم اخرون اصطلاحا آخر هو البداوة، للدلالة علي حالة التشرذم الاقليمي التي صاحبها «استنبات الجذور الحضارية البائدة السابقة للاسلام مثل الفرعونية والبداوة التي سبقت الاسلام كانت تتعارف علي شئ من الموروث الابراهيمي، اما بداوة العصر فلم تستطع ان ترتقي الي مستوى الجاهلية الذي تجاوزه العرب»(١٠٠).

٥-٢- هل الذمية انتهت؟

يذهب د. محمد سليم العوا أن الذمة عقد لا وضع، فهي تمثل العهد والامان والضمان، وهي في الاصطلاح الفقهي عقد مؤبد يتضمن اقرار غير المسلمين علي دينهم وتمتعهم بأمان الجماعة الاسلامية بشرط دفعهم الجزية وقبولهم احكام دار الاسلام في غير شئونهم الدينية.

ويضيف د. العوا ان الدولة الاسلامية المعاصرة تمثل نوعا جديدا من السيادة لم يعرض لاحكامها الفقهاء لانها لم توجد في زمانهم. فالدولة الاسلامية التي قامت بعد عهد الرسول قد انقضت بانحسار الخلافة

الاسلامية، وسيطرة الاستعمار الغربي علي معظم اراضيها، وانقطع العمل باحكام الشريعة فيها وانقضى بذلك عقد الذمة نفسه. وقد شارك ابناء الشعوب - مسلمين وغير المسلمين- في انتزاع الاستقلال من المستعمر، فخاض الفريقان معا نضال التحرير، وضحوا من اجله، وبالتالي فإن الدولة الاسلامية القائمة اليوم تضم الجميع علي اساس المواطنة والولاء للوطن وليس للجزية مكان في أصول هذه الدولة (١٠١).

ويتفق المستشار طارق البشري مع الطرح السابق ويؤكد علي أن «أوضاع اهل الكتاب في المجتمعات الاسلامية، مما صيغ في المفهوم الفقهي للذمة وأهل الذمة وعقد الذمة، هذه الاوضاع ترتبت من واقعة تاريخية صارت واقعة قانونية شرعية، إلا وهي فتح المسلمين الاوائل للبلدان والامصار غير الاسلامية واقامة الحكومة الاسلامية التي تطبق الاسلام. ومع مرور الوقت اسلم من اسلم من اهالي هذه البلدان وانضم الي الجماعة الاسلامية عقيدة وسياسة. ومن بقي من غير المسلمين علي دينه كان من رعايا الدولة الاسلامية، ولكن انتماءه للجماعة كان انتماءا منقوصا».

ويختلف المستشار طارق البشري مع طرح الدكتور سليم العوا في أنه يري ان الدولة التي قامت علي اساس نضال ابناء الوطن الواحد مسلمين وغير المسلمين ضد المستعمر الغربي تستند علي اساس المواطنة . وان كانت في الدولة الاسلامية الاولي القيادة والادارة مقصورة علي المسلمين لئلا يذوبوا ذوبا في الكثرة الغالبة من شعوب لم تكن دخلت الاسلام بعد. «أما اليوم - اي في ظل الدولة الحديثة - صارت الغلبة العددية للمسلمين

في بلادهم. بحيث لم يعد ثمة موجب للخشية علي اسلام المسلم من مساهمة غيرالمسلمين معهم في الشئون العامة. كما أن اوضاع المسلمين قد آلت من الجوانب السياسية والعسكرية والاقتصادية الي ضعف غير خاف في الموازين العالمية، بحيث يخشي من عدم استقرار الاوضاع في بلادهم، بسبب عدم مساواة غيرهم بهم، او نتيجة انفصام عرى الرابطة الوطنية، واستغلال القوى الخارجية الطامعة لهذا الامر».

أي أن خلاصة ما انتهي اليه الكاتب الي ان مشاركة غير المسلم في الشئون العامة لا ترجع الي حقه في المشاركة النابع من الميراث التاريخي المشترك بل لاعتبارات «وقتية» تخص المسلمين انفسهم مثل الضعف العسكري والاقتصادي، او خشية استغلال عدم المساواة في الاوطان الاسلامية كذريعة من جانب القوى الاجنبية للتدخل في الشئون الداخلية للدولة الاسلامية (١٠٢).

ويمثل هذا الطرح اهدارا للميراث التاريخي والدستوري المشترك الذي اسهم فيه المسلمون وغير المسلمين، فأستحقوا المواطنة معا، دون تمييز او اسبقية لاحدهما علي الآخر، كما أن بين طيات الحديث استمرارية في طرح مفهوم الذمية في ثوب عصري. لان ان كان مفهوم الذمية التقليدي يقوم علي استبعاد الآخر الديني فإن هذا الطرح المعدل للمفهوم يجيز استبعاده حال انتهاء الضرورة الموجبة لوجوده. وهذه الضرورة هي «صالح المسلمين» وليس «صالح الوطن المشترك».

وثمة هناك رأيان قدما خلال عامي ١٩٩٦، ١٩٩٧ دعما الاتجاه التقليدي حول «الذمية» وزادا الامر التباسا، الرأي الاول صدر عن الشيخ

جاد الحق علي جاد الحق شيخ الجامع الازهر السابق، والرأي الثاني صدر عن مصطفي مشهور مرشد عام جماعة الاخوان المسلمين.

الرأي الاول قدمه الشيخ جاد الحق في سياق اجابته علي سؤال يدور حول زواج المسلمة من غير المسلم. فذكر ان «أهل الكتاب من الكفار، إذ الكفار بهذا- اعم من اهل الكتاب» ويتمتع اهل الكتاب بالذمة او الامان. «وأهل الذمة هم المعاهدون من اليهود والنصارى ومن غيرهم ممن يقيمون في دار الاسلام، ويقرون علي كفرهم بشرط بذل الجزية، والتزام احكام الاسلام المتعلقة بالتعامل، ونظام الادارة وغيرها». والغرض من الجزية «أن لا يكلف غير المسلم القتال، فإذا قاتل مع المسلمين دفاعا عن البلاد سقطت عنه الجزية». (١٠٣)

ويتضح من هذا الرأي أن اساس وجود غير المسلم في الدولة الاسلامية ايا كانت، سواء في ظل الدولة الاسلامية الاولي او الدولة الحديثة بعد الاستقلال هو «عقد الذمة» وليس المواطنة، وتسقط الجزية عن غيرالمسلم الذي يلتحق بالجيش، اي ان معيار الحكم ليس «الحركة الدستورية المشتركة» و«النضال الموحد ضد الاستعمار» «وانتزاع الاستقلال والمواطنة» بل المعيار الاساسي هو النص. والاستحسان العام الذي قد يفضي الي اشراك غير المسلم او عدم اشتراكه في الجيش.

الرأي الثاني ادلي به مصطفي مشهور مرشد عام الاخوان المسلمين في حديث صحفي لجريدة الاهرام ويكلي ذكر فيه ان مرجعية الحكم للشريعة الاسلامية ، وان علي الاقباط ان يدفعوا الجزية كبديل عن عدم التحاقهم بالجيش، نظرا الي ان جيش الدولة الاسلامية هو عماد الدولة، ولو حارب

دولة مسيحية فيمكن ان ينحاز المسيحيون الذين في صفوفه الي جيش الاعداء(١٠٤).

وقد اثار هذا الرأي ردود فعل صاخبة في الاوساط القبطية وغير القبطية، وعلي اثر ذلك نشر مصطفي مشهور تعقيبا ذكر فيه أن «الاخوة المواطنون الاقباط بمصر يخرجون عن هذا النطاق بالكلية اي الجزية، ومنذ اجيال متلاحقة،وجميع اهل مصر يعيشون معا مواطنين متساوين في الحقوق والواجبات، وقد - حاربوا معا اعداء الوطن دون تمييز بين عقيدة ودين المصري المدافع عن وطنه والعدو الغازي والمعتدي علي الوطن» واضاف قائلا« أن كون المسلمين يحاربون دفاعا عن عقيدتهم فذلك يشمل بالضرورة انهم يدافعون عن وطنهم، ومن ثم فالدفاع عن الوطن مما يأمر به الدين الاسلامي، وان يدافع المواطن غير المسلم عن وطنه المصري فهو اذن يشارك المواطن المسلم في المبدأ ولا مجال لأي تفرقة»(١٠٥).

ورغم هذا التوضيح من مرشد الاخوان المسلمين لم يهدأ الرأي العام لان توضيح المرشد لم ينف ما جاء علي لسانه بالحديث الشمار إليه بل جاء في شكل تأكيد لموقف الاخوان المسلمين تجاه الاقباط.

ومن ابرز الردود التي توالت علي تصريح مرشد الاخوان المسلمين ما ذكره د. يونان لبيب رزق من ان محمد علي كان اكثر وعيا من «شيخنا ابن الدولة المصرية» عندما ادخل الاقباط الجيش، ولم يجرؤ الانجليز علي تنفيذ ما يراه الاستاذ مشهور (المصري المسلم)، كما ان الاقباط ظلوا يشكلون جانبا مهما من الجيش الوطني في مواجهة كل محاولات الاعتداء علي مصر بغض النظر عن العدو الذي يهاجمونه مسيحيا كان او يهوديا.

حدث هذا في حرب ١٩٥٦ كانت تشارك فيه دولتان مسيحيتان، وفي الحروب العربية الاسرائيلية المتعاقبة امتلأت بيوت مصر بالشهداء المسيحيين والمسلمين علي السواء (١٠٦).

ومن وجهة نظر اسلامية أصولية وتاريخية ناقش د. احمد صبحي منصور فقهيا وقرآنيا موضوع الجزية وأثبت انه كان من الخطأ اعتبار الاقباط أهل ذمة وفرض الجزية عليهم (١٠٧).

وبغض النظر عن السجال الذي دار بخصوص هذا الموضوع، فإن الرأيين، أي رأي شيخ الازهر ورأي مرشد الاخوان، يفتحان السبيل للحوار حول الذمية هل هي انتهت بالفعل؟ ام أنها سقطت بفعل الواقع أو لازالت ساكنة في القلوب؟ وإذا اعتبرنا ان طرح د. العوا وما قدمه المستشار البشري يمثلان مدرسة فكرية ترى ان اساس الدولة بعد الاستقلال هو المواطنة، واذا اعتبرنا ان طرح مصطفي مشهور وغيره ممن ساروا علي نفس الدرب يرون ان تحقق المساواة لغير المسلمين ترتبت علي سقوط الجزية واشتراكهم في الجيش، فإذا لم يشاركوا في الجيش عادت «الجزية».. اذا اعتبرنا هذا الرأي وذاك يصبان في رافد المواطنة؟ فعن أي مواطنة يتحدثان؟ يذهب رضوان السيد - في معرض الاجابة علي هذا السؤال- إلى أن هذين الرأيين يقولان بالمواطنية في النهاية، لكنها مواطنية مكتسبة وليست اصلية او طبيعية. (١٠٨)

٥-٢ المواطنة المكتسبة

تستند الدولة الاسلامية الي مرجعية «الشريعة الاسلامية» ذلك لان «الامة المسلمة تدين بالعبودية لله - وحده - وتقدس احكام القرآن الكريم

والسنة المطهرة، وتؤمن بأن الناس لا يملكون الحكم إلا بما انزل الله (تعالي) بمقتضي شريعة الاسلام» ومع التسليم «بأن القرآن الكريم، والسنة المطهرة هما الدستور الاسمي ولا يعتد، ولا يقبل ما خالف ايهما- فإن الامة لابد ان يكون لها دستور مكتوب تستنبط احكامه من نصوص الشريعة الغراء ثم من مراميها، وغايتها وقواعدها الكلية» (١٠٩)

هذا ما جاء بمشروع الميثاق الوطني الذي اعده الاخوان المسلمون، ولا اظن ان الفصائل والاتجاهات الاسلامية الاخري التي تقبل العمل السلمي تختلف علي هذا الطرح. ويؤكد جمال البنا ان الشريعة الاسلامية تعد اصلا من الاصول الفكرية للدولة الاسلامية، لانها «تبعد الدولة عن الذاتية والهوى والمصالح، فالقانون في المجتمعات الحديثة عرضة للتعديل التبديل طبقا لاهواء الجماهير، وفي بعض الحالات الغوغاء والديماجوج اوخداع الحكام أو غلبة اصحاب المصالح» ويعد المبدأ الثمين «لا طاعة لمخلوق مع معصية الخالق» احد الحقوق الانسانية الاساسية والضمانات الكبرى للافراد والجماهير في مواجهة الحكام والمشرعين، لانه يعطيها حق الرفض لكل ما يخالف الاصول المشروعة، ويضفي علي مقاومتها ثوب الشرعية وينفي عنه صفة التمرد او العصيان»(١١٠)

ويسود اعتقاد لدي الحركة الاسلامية ان توجس ورفض الاقباط لتطبيق الشريعة الاسلامية يشكل حجر عثرة في سبيل تحقيق ذلك .

والرد الاسلامي يأتي في هذه الحالة علي وجهين :

الوجه الاول بالاحتكام الي حكم الاغلبية، وطالما ان الاغلبية مسلمة والاقلية مسيحية، فيجب ان تنصاع الاقلية لحكم الاغلبية طبقا للمبادئ

الديمقراطية.

ويقول يوسف القرضاوي «أن الاعراض عن الشرع الاسلامي والحل الاسلامي من اجل غير المسلمين- وهم اقلية- ينافي مبدأ حرية المسلمين في العمل بما يوجبه عليهم دينهم ، وهم اكثرية. واذا تعارض حق الاقلية وحق الاكثرية فأيهما نقدم؟ إن منطق الديمقراطية- التي يؤمنون بها ويدعون اليها- ان يقدم حق الاكثرية علي حق الاقلية، ولو لم تفعل الاقلية الدينية ذلك، وتمسكت بأن تنبذ الاكثرية ما تعتقده دينا يعاقب الله علي تركه بالنار، لكان معني هذا ان تفرض الاقلية دكتاتورية علي الاكثرية، وان يتحكم مثلا ٣ ملايين او اقل في ٤٠ مليونا او اكثر. وهذا ما لا يقبله منطق ديني ولا علماني»(١١١)

ويوجه محمد عمارة سؤالا للمسيحي المصري - علي نفس المنوال - قائلا « اي القوانين اليق بأن تحتكم اليها - وليست في مسيحيتك قوانين للدولة ولابد لك من ان تختار للاجتماع قانونا- اي القوانين اليق بك وبوطنك؟ قانون الاغلبية من مواطنيك ام قانون نابليون بونابرت.. فقه الامام الشافعي.. والليث بن سعد؟!.. ام فقه الرومان قتلة الشهداء الاقباط»(١١٢) والملفت ان التيار الاسلامي يعتبر الاقباط «أقلية» لتبرير مشروعه السياسي علي اساس سياسي مقبول وهو حكم الاغلبية، في حين انه يرفض وينكر علي الاخرين المطالبة بحقوق الاقباط كأقلية دينية. ولا اود ان اغرق هنا في سجال ان الاقباط اقلية ام لا، ولكني فقط قصدت ان اسجل ملاحظة تمس النسق الفكري للحركة الاسلامية بشأن التعامل مع الاخر الديني (١١٣)

الوجه الثاني للرد علي رفض الاقباط تطبيق الشريعة الاسلامية يتمثل في ابراز مدي اتساق الطرح الاسلامي مع الواقع الحضاري المصري، وفي هذا الصدد يؤكد طارق البشري ان «رفض الشريعة الاسلامية لا يجري هنا ترجيحا لنظام قانوني اكثر اتصالات بالبيئة واكثر ارتباطا بتاريخ الشعب وتراثه، ولكنه يجري ترجيحا لنظام قانوني لاتيني وفد وتقرر، وكان غريبا عن نظام المعاملات المعمول بها، ولا وجه مع تقرير المساواة ومع افتراض الملاءمة، ولا وجه لترجيح نظام وافد علي نظام موروث، لمجرد ان الاقلية الدينية تأبي ذلك علي الاغلبية الدينية » (١١٤).

واذا نظرنا الي حقوق الاخر غير الديني في خطاب هذا التيار سنجد تأكيدا مستمرا علي المواطنة للجميع المسلم وغير المسلم انطلاقا من مرجعية دينية اسلامية تلزم المسلم بالبر بغير المسلم. (١١٥) وليس لحقوق ثابتة كأصل من أصول المواطنة.

ورغم تردد مصطلح «المواطنة » في خطاب الحركة الاسلامية الا ان له معني مغاير او مختلف عن معناه في الدولة الحديثة. وفي رأي راشد الغنوشي ان «المواطنة في الدولة الاسلامية تكتسب بتوفر شرطين هما الانتماء للاسلام والسكن في قطر الدولة الاسلامية، معني ذلك امكان تصور مواطنة خاصة لمن توفر فيه شرط واحد. بالنسبة الي المسلم خارج اقليم الدولة - اي مجال سيادتها- وبالنسبة الي غير المسلم القاطن في اقليم الدولة واعطي ولاءه لها. وهذان النوعان من المواطنة الخاصة تكسب صاحبها حقوقا هي دون حقوق المواطن الذي استكمل الشرطين، وكل منهما يملك استكمال الشرطين، الاول بالانتقال الي اقليم الدولة، والثاني

بدخول الاسلام، فإذا آثر غير ذلك تحمل بالطبع مسئولية اختياره» (١١٦).

وساوي راشد الغنوشي بين عقد الذمة والجنسية حيث يرى «ان الدولة الاسلامية دولة عقائدية ذات رسالة انسانية، يقوم بناؤها علي قاعدة المساواة في الحقوق والواجبات- عدا بعض استثناءات متصلة بالعقيدة الدينية- وهي استثناءات لا تمنع من رغب من البشر كلهم في جنسيتها اما بالانتماء للاسلام او بعقد الذمة الذي يتمتع به كل من طالب به من البشر المسالمين علي اختلاف عقائدهم واجناسهم، فيكتسبوا بذلك حقوق المواطنة كاملة بشكل دائم في دار الاسلام ومنها حمل الجنسية الاسلامية» (١١٧) ويفهم من ذلك ان المواطنة «اممية» وليست علي اساس «وطني».

خلاصة ما سبق ان المواطنة في الدولة الاسلامية بالنسبة لغير المسلم مواطنة مكتسبة لابد وان يترتب عليها انتقاص في حقوقه. وفي هذا الصدد يقول فهمي هويدي ان «قيام الدولة علي العقيدة يرتب نتيجة بديهية هي حق الدولة في ان تستخدم كوادرها علي رأس المواقع ذات الصلة البعيدة والقريبة، بتلك العقيدة ، فضلا عن حقها في ان تصون خصوصيات المؤمنين بعقيدتها، عن طريق ادارة وبمباشرة تلك الخصوصيات من خلال كوادرها المؤهلة للقيام بتلك المهام». (١١٨) ومن اهم المواقع التي يجب ان يستبعد منها الاخر الديني هو الجيش حيث «لا يطلب منهم المشاركة في القطاع العسكري الا ان تري القيادة العسكرية ضرورة الاستعانة بأحدهم ويوافق هو علي ذلك»(١١٩).

٥-٤ الذمية المعدلة

رغم أن الحركة الاسلامية المعاصرة لا تمل عن القول بأن «الذمية» انتهت ولم يعد لها داع او سند، الا ان خطابها الراهن ليس إلا اعادة انتاج للذمية في صورة معدلة تقوم علي مبدأ المواطنة المكتسبة. ويذهب د. وليم سليمان قلادة أن «الفكرتين، اي الذمية والمواطنة، تصدران من منطلقين لا يمكن التوفيق بينهما. فالذمية تعبير عن حالة الغزو وحكم الفاتحين، والمواطنة تعبير عن حركة المحكومين لاستخلاص السلطة لانفسهم من الحكام الذين يحكمون لصالح انفسهم، فإن الذي اجرته هذه الحركة هو علي وجه التحديد نسخ مبدأ الذمة واحلال المواطنة مكانه، التي قامت علي اساس العقد الاجتماعي بين مكونات المحكومين، ونتيجة لواقعة تفريط الحاكم في سيادة البلاد ثم استردادها بواسطة المحكومين معا» (١٢٠)

في ضوء ما تقدم يستطيع المرء أن يجزم بشجاعة واقتناع ان الاجتهاد الذي تقدمه الحركة السياسية الاسلامية المعاصرة تجاه الاخر الديني لم يتجاوز بعد مرحلة اعادة انتاج خطاب الذمية التقليدي في ثوب اخر معدل يستعير فيه مفاهيم تنتمي الي الحداثة كالمواطنة، في حين ان مقولات هذا الخطاب تخاصم المفهوم.

ان الاجتهاد الديني تجاه الاخر غير المسلم في مصر لازال قلقا مضطربا غير محدد المعالم، احد اهم الاسباب وراء ذلك ما ذكره نبيل عبد الفتاح من ان «الجماعة الثقافية الدينية الاسلامية تتحدد رؤيتها إلى الاخر الديني بمجموعة محددات اساسية، محدد النظرة اللاهوتية للبنية الاعتقادية

للمسيحية، ثم المحدد الخاص بخبرات التعامل التاريخي في ظل الهيمنة الاستعمارية الغربية، وهناك محدد اجتماعي- طبقي، وهو المكانة الاجتماعية، والاقتصادية للبرجوازية المصرية القبطية سواء في المدينة او في الريف المصري، وبحيث تشكل نظرة الجماعات الدينية الاسلامية من الآخر الديني- والتي تنطوي علي بعض هذه المحددات- محدداً لرؤية الجماعة القبطية تجاه الطروحات القومية أو السياسية للاغلبية الدينية»(١٢١).

وختاما فقد حاولت قدر المستطاع ان استخدام اقتباسات من واقع ادبيات الحركة الاسلامية لاثبات ان خطاب هذه الحركة تجاه الاخر الديني غير واضح، ومن الطبيعي ان يثير تساؤلات جوهرية حول المواطنة، ولكن غير الطبيعي هو صمت الاسلاميين ازاء هذه التساؤلات.

الهوامش

* من بين المثقفين الذين رفضوا المشاركة او لجأوا الي التسويف او الصمت الاستاذ محمد حسنين هيكل، ود. صلاح عبد المتعال، أ. ابو العلا ماضي، أ. هشام جعفر، رغم التأكيد والالحاح المستمرين.

١ - انظر علي سبيل المثال الحوار مع الرئيس حسني مبارك الذي اجراه الكاتب ابراهيم نافع ، **الاهرام** ١٥/٨/١٩٩٧.

٢ - يلاحظ هذا في مقال جمال بدوي، الكلمة الحاسمة لاقباط مصر.. وليس للكونجرس او الامريكان !!، **الوفد**، ٢٦/٣/١٩٩٨.

٣ - د. احمد سالم، المثقف العربي واقعه ودوره، **الوحدة** : العدد (٦٦)، مارس ١٩٩٠، ص ص ٦٢-٦٣.

٤ - اكد انطون سيدهم «أن الاقباط المعينين في المجالس النيابية لا يحاولون علي الاطلاق التطرق الي مشاكل الاقباط بينما هم في حقيقة الامر معينون للحديث عن هذه المشاكل. ولو لم يكونوا اقباطا لما عينوا في البرلمان».

أنظر **نشرة المجتمع المدني**، السنة الثالثة، العدد (٣٢)، اغسطس ١٩٩٤، ص ٢٣.

٥ - ذكر نبيل لوقا بيباوي - احد الاقباط المعينين في مجلس الشوري- علي سبيل المثال «أن كلمة التعصب الديني كلمة يطلقها بعض الفاشلين لكي يبرروا فشلهم» **الاهرام** ٩/٥/١٩٩٨.

واكد نفس المعني د. ادوار غالي الذهبي في مقال بعنوان التدخل الاجنبي وشئون مصر، **الاهرام** ٢١/٣/١٩٩٨.

٦ - **الحياة اللندنية** ٣٠/٣/١٩٩٨.

٧ - سليمان شفيق، الاقباط بين الحرمان الكنسي والوطني، القاهرة : دار الامين، ١٩٩٦، ص ١٦١.

٨ - **وطني**، ١٧/٥/١٩٩٨.

٩ - اصدر المركز الاعلامي ببطركية الاقباط الارثوذكسي كتابا بعنوان « مقالات وآراء حول موقف الكنيسة القبطية قضية القدس. قضية الرأي الواحد» حوى عشرات المقالات بأقلام يسارية وليبرالية واسلامية تشيد بموقف الكنيسة القبطية من هذه القضية.

١٠ - د. رفعت السعيد، الكنيسة والسياسة، ***الوسط اللندنية***، ١٤ ديسمبر ١٩٩٤، ص ٣٣.

١١ - د. وليم سليمان قلادة (وأخرون)، المواطنة تاريخيا- دستوريا- فقهيا، القاهرة : المركز القبطي للدراسات الاجتماعية، ١٩٩٨، ص ص ٥٤-٥٥.

١٢ - طارق البشري، المسلمون والاقباط في اطار الجماعة الوطنية، القاهرة : دار الشروق، ط٢ ، ١٩٨٨، ص ١٠٨.

١٣ - توفيق حبيب (تقديم)، تذكار المؤتمر القبطي الاول، القاهرة:

مطبعة الاخبار، ١٩٩١، ص ٩.

١٤ - المرجع السابق، ص ١٤.

١٥ - د. رفعت السعيد، مرجع سابق، ص ٣٣.

١٦ - توفيق حبيب (تقديم)، مرجع سابق، ص ٤٠.

١٧ - المرجع السابق، ص ص ٨٥ -٨٧.

١٨ - المرجع السابق، ص ١٢٣.

١٩ - طارق البشري، مرجع سابق، ص ص ٨٢ -٨٣.

٢٠ - المؤتمر المصري الاول، مجموعة اعمال المؤتمر المصري الاول المنعقد بهليوبوليس (من ضواحي القاهرة) من يوم السبت ٣٠ ربيع الثاني سنة ١٣٢٩(٢٩ ابريل سنة ١٩١١)الي يوم الاربعاء ٤ جمادي الاولي سنة ١٣٢٩ (٤ مايو ١٩١١) . المطبعة الاميرية سنة ١٩١١ ، صص ٧-١٧.

٢١ - طارق البشري، مرجع سابق، ص ص ٩٦-٩٧.

٢٢ - د. سميرة بحر، الاقباط في الحياة السياسية المصرية، القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ط ٢، ١٩٨٤، ص ٦٥.

٢٣ - طارق البشري، مرجع سابق، ص ٢٤١.

٢٤ - د. وليم سليمان قلادة، العلاقات الاسلامية - المسيحية ـي الواقع المصري، المفهوم الاساسي في الماضي والحاضر والمستقبل في : العلاقات الاسلامية - المسيحية قراءات مرجعية في التاريخ والحاضر والمستقبل، بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ١٩٩٤، ص ٣٣٧.

٢٥ - د. عاصم الدسوقي، جذور المسألة الطائفية في مصر الحديثة

في : لطيفة الزيات (تقديم)، المشكلة الطائفية في مصر، القاهرة : مركز البحوث العربية، ١٩٨٨، ص ٣٩.

٢٦ - طارق البشري، مرجع سابق، ص ٢٥٩، ص ٢٦٣.

٢٧ - د. عاصم الدسوقي، مرجع سابق، ص ص ٣٩ -٤١.

٢٨ - د. ميلاد حنا، نعم اقباط لكن مصريون، القاهرة : مكتبة مدبولي، ١٩٨٠، ص ٨٨.

٢٩ Moheb Zaki, Civil Society and Democratization in Egypt. 1981-1994, Cairo: Ibn Kaldoun Center, 1994, p.202.

٣٠ - انظر الملاحق في

نبيل عبد الفتاح، المصحف والسيف، صراع الدين والدولة في مصر، القاهرة : مكتبة مدبولي، ١٩٨٤، ص ص ٢١٦-٢٢٧.

٣١ - محمد حسنين هيكل، خريف الغضب، قصة بداية ونهاية عصر السادات، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط١٩، ١٩٨٧.

٣٢ - مريت غالي، الاقباط في مصر، تقرير مرفوع للمسئولين في الدولة واحبائي من المسلمين لتعميق اواصر المحبة والتعاون والوحدة الوطنية علي أساس من الواقع العملي، القاهرة، يناير ١٩٧٩.

٣٣ - سليمان شفيق (محرر) تقرير الملل والنحل والاعراق، ١٩٩٥، القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية ، ١٩٩٥.

٣٤ - نبيل عبد الفتاح، النص والرصاص، الاسلام السياسي والاقباط وأزمات الدولة المدنية في مصر، بيروت: دار النهر للنشر، ١٩٩٧، ص ٢٨.

٣٥ - د٠ ابراهيم شحاته، وصيتي لبلادي، الجزء الثالث، نحو دستور جديد لمصر، مقترحات للقرن القادم، القاهرة: دار الامين للنشر والتوزيع، ١٩٩٦، ص ص ١٠٢ -١١٣٠

٣٦ - د٠ محمدحلمي مراد (تقديم)، الدستور الذي نطالب به، اعداد اللجنة الشعبية للاصلاح الدستوري، القاهرة : د٠ن، ١٩٩١٠

٣٧ - احمد عبد الحفيظ، نقد دستور ١٩٧١، دعوة لدستور جديد، القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، ١٩٧٢، ص ١٢٥٠

٣٨ - Herbert J. Storing, The Critical link: public Administration, Responsibility, and public Interest, public Administration Review: Vol. 47, No.2, Spring, 1969, pp.40-42.

٣٩- رصد الاستاذ موريس صادق العديد من حالات تغيير الديانة بالنسبة لمسيحيين تحولوا الي الاسلام اوضح فيها تحيز الاجهزة المختصة في هذا الصدد٠ أنظر

تقرير الحالة الدينية للاقباط المسيحيين في مصر٠ شهادة مركز حقوق الانسان المصري لتدعيم الوحدة الوطنية، ١٩٩٦، ص ص ٧٨-٨٦٠

٤٠ -- J. S. Nye, Corruption and Political Develop-ment: A Cost-benefit Analysis, The American Political Science: Vol. Lxi, No. 2, 1967, p.420.

٤١- A. Melia and P. Varela, Civil Service Re-forms for Merit and Political Neutrality: Agenda for

Implementation, Philippine Journal of public Administration; Vol. XXXII, No. 1, 2, January, April 1998, pp. 140-141.

٤٢ -William K. Reid, Changing Notions of public Accountability, Public Administration: Vol. 70, No. 2, Spring 1992, pp. 84-85.

٤٣ - -Orion F. White, The Dialectical Organization: An Alternative to Bureaucracy, Public Administration: Vol. XXIX, No.1, Januray- February, 1969, pp. 33-34.

٤٤ - لمزيد من التفاصيل أنظر:

سامح فوزي، المساءلة في الادارة العامة مع اشارة خاصة لمصر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٧.

٤٥ - سمير مرقس، قصة بناء الكنائس في مصر حديث لم ينقطع، اليسار : العدد (٩٧)، مارس ١٩٩٨، ص٢٣.

٤٦ - انظر نص تقرير لجنة العطيفي بملاحق الكتاب.

٤٧ - د. وليم سليمان قلادة، دستور ١٩٧١ الغي الخط الهمايوني، الاهالي. ١٩٩٦/٤/١٠.

٤٨- القضية رقم ٦١٥ لسنة ٥ القضائية. جلسة ١٦ ديسمبر ١٩٥٢.

٤٩ - تحدث كثير من الكتاب عن مثالب الخط الهمايوني في مقالات

عديدة، ويمكن أخذ ما كتبه انطون سيدهم عينة لذلك، راجع مقالات نشرها الكاتب بجريدة وطني اعداد (١٩٩١/٦/٩)، (١٩٩١/٦/١٦)، (٦/٢٣/١٩٩١)، (١٩٩١/٧/٧) (١٩٩١/٧/١٤)، (١٩٩١/٧/٣١).

٥٠ - **الاخبار** ١٩٩١/٧/١٩.

٥١ - قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٨، **الجريدة الرسمية**: العدد (٢) مكرر، ٢١ يناير ١٩٩٨، ص ٢.

٥٢ - د. كمال مغيث، الخطاب الديني في التعليم، القاهرة : رسائل النداء الجديد (٤١)، اكتوبر ١٩٩٧، ص ص ٢٥ -٣٩.

٥٣ - د. أنور مغيث، التعليم والتطرف ملاحظات حول منهج الفلسفة للثانوية العامة، د. كمال مغيث (محرر) التعليم وتحديات الهوية القومية، القاهرة : دار المحروسة ، ١٩٩٧، ص ص

٥٤ - د. كمال مغيث، الازدواجية التعليمية في مصر وأثرها علي التماسك الوطني، القاهرة: رسائل النداء الجديد (٣٩)، ديسمبر ، ص ٢٣.

٥٥ - انظر ثلاث مقالات نشرت بجريدة الشعب :

د. احمد عبد الرحمن، فحص نقدي لكتب التاريخ والتربية الوطنية للمرحلتين الاعدادية والثانوية، الشعب (١٩٩٧/١٠/٣)، (١٠/١٧/١٩٩٧) ، (١٩٩٧/١٠/١٧).

٥٦ - د. احمد يوسف سعد، علي طريق الاصلاح التعليمي، الابداع والتسامح، الاهرام، ١٩٩٨/٤/٦.

٥٧ -د. صابر سليمان عسران، دور البرامج الدينية في الراديو والتلفزيون المصري في تنمية الوعي لدي المواطنين ضد العنف. ورقة

مقدمة الي مؤتمر العنف السياسي والديني في مصر: الدوافع والآفاق، القاهرة ١٩-٢٠ مايو ١٩٩٨.

٥٨- Karl W. Deutsch, Social Mobilization and Political Development, The American Political Science Review: Vol. LV, No. 3, September 1961, p. 493.

٥٩ - نبيل عبد الفتاح ، عقل الازمة، تأملات نقدية في ثقافة العنف والغرائز والخيال المستور، القاهرة: دار سشات للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٣، ص ٥٥.

٦٠- محمود حسين، اشكالية الفرد في بلدان الجنوب، ورقة غير منشورة، ص ٣.

٦١ - جي ديبور، مجتمع الفرجة، الانسان المعاصر في مجتمع الاستعراض، القاهرة : دار شرقيات، ١٩٩٤، ص ١٢.

٦٢ - كوستي بندلي، الايمان والمجتمع الاستهلاكي، بيروت: منشورات النور، ١٩٨٧، ص٢٧.

٦٣ -د.احمد تيمور، واقعيون اكثر مما يجب، **الاهرام** ٢/٢٨/١٩٩٨.

٦٤ - The Road to Riches. Why so many luxury cars in such a poor country?, News Week: May 31 1996.1

٦٥ - سامح فوزي، مجتمع التسلط الاستهلاكي، القاهرة : المركز

القبطي للدراسات الاجتماعية، اوراق دراسية (٨) ، ١٩٩٦، ص ٢١.

٦٦ - د. ماجد موريس، الاستهلاكية والتسلط: وجهان لثقافة الازمة، العربي : العدد (٤٥٦)، نوفمبر ١٩٩٦، ص ٣٦.

٦٧ - Saad Eddin Ibrahim, Egyptian Businessper- soun Images, Attitudes, and Roles, Cairo : Ibn doun Center, Working Papers, No.2, August.Kal 1996

٦٨ - طارق البشري، مشكلتان وقراءة فيهما، القاهرة: المعهد العالمي للفكر الاسلامي، ١٩٩٢، ص ٢٣.

٦٩ - ورد في كتيب اصدره الاخوان المسلمون بعنوان «المرأة المسلمة في المجتمع المسلم الشوري وتعدد الاحزاب أن «المرأة مأمورة بأن تلتزم بزيها الشرعي سواء خرجت للمشاركة في الانتخابات، او لحضور جلسات المجلس النيابي التي هي عضو فيه او لغير ذلك» ص٢٦.

٧٠ - اريك فروم ، الانسان بين الجوهر والمظهر، الكويت: سلسلة عالم المعرفة (١٤٠)، أغسطس ١٩٨٩.

٧١ - مجلة الوعي الاسلامي، العدد (١٧٤)، ابريل ١٩٧٩، ص ص ١٠٨ -١٠٩.

٧٢ - نشرت مجلة روزاليوسف خطب مسجله للشيخ عمر عبد الكافي يخص فيه صراحة علي كراهية المسيحيين، انظر

ابراهيم عيسى، شرائط عمر عبد الكافي الناسفة، روزاليوسف: عدد (٣٣٨٢)، ١٩٩٣/٤/٥.

٧٣ - نشرت هذه الفتوى بمجلة الدعوة - لسان حال الاخوان المسلمين، عدد ديسمبر ١٩٨٠، ص ٤٠.

٧٤ - فتوي للامام الاكبر، مجلة الازهر، السنة (٦٨)، الجزء العاشر، شوال ١٤١٦- فبراير مارس ١٩٩٦، ص ١٤٤٦.

٧٥ - جريدة المساء ١٩٩٧/١٢/١٤.

٧٦ - الانبا غريغوريوس، وثائق للتاريخ، الكنيسة وقضايا الوطن والدولة والشرق الاوسط، الجزء السادس، القاهرة : منشورات اسقفية الدراسات العليا اللاهوتية والثقافة القبطية والبحث العلمي، ١٩٩٤، ص ٣٨٠.

٧٧ - فهمي هويدي، حتي لا تكون فتنة، القاهرة: دارالشروق، ط٣، ١٩٩٦، ص ٢٦٨.

٧٨ - اعتادت مجلة المختار الاسلامي علي سبيل المثال نشر اراء وروايات ملغومة تخص الاقباط وعلاقتهم بالمسلمين مما له من اثر سئ علي نفوس القراء.

فقد رفضت المجلة اقتراح البابا شنودة بوضع كتب دراسية تتناول مبادئ عامة مشتركة في الاديان واتهمته «بالهجوم علي الاسلام وتشويه صورة دعاته وشبابه وبذر الفتنة والشكوك ، **المختار الاسلامي**، السنة (٨)، العدد (٤٩) ، يناير ١٩٨٧، ص ٢٠. واتهمت المجلة نفسها البابا شنودة» تدبير مؤامرة بالاشتراك مع الاستعمار الغربي والصهيوني من خلال الفئات المرتدة والمنافقة والمتغربة والمدعية الاسلام من مشايخ السلطة» **المختار الاسلامي**، السنة (٨)، العدد (٥٢)، مايو ١٩٨٧، ص ١٨.

وأتهمت المجلة الدولة صراحة «بالتسامح وغض الطرف عن متعصبي الاقباط مما افرز شعورا عكسيا لديهم بأنهم فوق المساءلة فراحوا يعبثو بعقائد المسلمين».

المختار الاسلامي، السنة (٨)، العدد (٥٣)، يونيو ١٩٨٧، ص ١٠.

ووصلت قمة الاثارة بتوجيه المجلة بلاغ لاجهزة الامن بوصفها «تهتم بأمر الاسلام وتقف بجواره» بالمؤامرة التي تدبر ضد الاسلام داخل الكنائس.

المختار الاسلامي، السنة (١٧)، العدد (١٦٦)، نوفمبر ١٩٩٦، ص ص ٣٠ -٣٢.

٧٩ - اجرت الباحثة نجاح حسن استطلاع رأي عشوائيا كشف عن الجهل الشديد بالآخر في مصر (انظر الملاحق).

٨٠ - ذكر البابا شنودة في هذا الصدد ان هناك مشاكل عامة تمر بها مصر، وان الكنيسة تقابل نفس المشاكل. فمثلا مشكلة البطالة مشكلة عامة في مصر إلا أن الاقباط يلجأون الي الكنائس ويحتاجون الي مساعدتها.

محمود فوزي، البابا شنودة وتاريخ الكنيسة القبطية، القاهرة دار النشر هاتييه، ط٢، ١٩٩١. ص ١١٠.

٨١ - سامح فوزي، دفتر احوال شاب قبطي حائر، اليسار: العدد (٩٥)، يناير ١٩٩٨، ص ٣١.

٨٢ - نسبت تصريحات لمحافظ الشرقية جاء فيها «أن ليس في المحافظة بند مالي لصرف تعويضات، وان الاقباط اثرياء وهم سيدفعون التعويضات» ورد ذلك في نشرة خاصة بمناسبة احداث كفر دميان وعزبة

الاقباط اصدرها مركز حقوق الانسان المصري لتدعيم الوحدة الوطنية.

٨٣ - د. سعد الدين ابراهيم (تقديم)، تقرير المجتمع المدني عام ١٩٩٦، القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية، ١٩٩٦، ص٤.

٨٤ - محمد جمال ثروت، المجتمع المدني مفهوما واشكالية ، حلب : دار الصداقة، ١٩٩٥، ص ص ١٠-١٧.

Jean L. Cohen, Civil Society and Political- ٨٥ Theory, London: MIT Press, 1997, p.15.

٨٦ - د. سيف عبد الفتاح، المجتمع المدني والدولة في الفكر والممارسة الاسلامية المعاصرة (مراجعة منهجية) في :المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢، ص ٢٨٢.

Larry Diamond (ed.), Consolidating The - ٨٧ Third Wave Democracies, Themes and perspectives, London: The John Hopkins press Ltd., 1997, p. 240.1

٨٨ - د. مصطفي كامل السيد، مفهوم المجتمع المدني، والتحولات العالمية ودراسات العلوم السياسية، سلسلة بحوث سياسية، رقم ٩٥، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٥، ص ٧.

Jillian Schwedler (ed.), Toward Civil Socie- - ٨٩ ty in the Middle East? A primer, London: Lynne Rienner publishers, 1995, p.6.

٩٠ - د. سعد الدين ابراهيم (تقديم)، دور القضاء في دعم ثقافة المجتمع المدني، القاهرة: مركز ابن خلدون الدراسات الانمائية، ١٩٩٧، ص ٢٠.

٩١ --Alan Fowler, Non-Governmental Organizations as Agents of Democratization : An African Prespective, Journal of International Deveopment: Vol. 5, No2,1993, pp. 325-327.

٩٢ - د٠ سعد الدين ابراهيم (تقديم)، دور القضاء في دعم ثقافة المجتمع المدني، مرجع سابق، ص ص ٢٠-٢١٠

٩٣ - فهمي هويدي، حتي لا تكون فتنة، مرجع سابق، ص ٢٨٦٠

٩٤ - د٠ ناريمان عبد الكريم، معاملة غير المسلمين في الدولة الاسلامية، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٧، ص ص ٦٣-٦٥٠

٩٥ - المرجع السابق، ص ٧٣٠

٩٦ - المرجع السابق، ص ٤٥٠

٩٧ - عبد الجواد يسن، مقدمة في فقه الجاهلية المعاصرة، القاهرة: الزهراء للاعلام العربي، ١٩٨٦، ص ص ٥٨ -٥٩٠

٩٨ - سيد قطب، معالم علي الطريق، القاهرة : دار الشروق، ١٩٨٠، ص ٧٩٠

٩٩ - سيد قطب، مرجع سابق، ص ٢١٠

١٠٠- د٠ طه جابر العلواني، التعددية٠٠٠ اصول ومراجعات بين الاستتباع والابداع، القاهرة: المعهد العالمي للفكر الاسلامي، ١٩٩٦، ص ص ٩-١٠٠

١٠١- د٠ محمد سليم العوا، الاقباط والاسلام، حواء ١٩٨٧، القاهرة : دار الشروق، ١٩٩٧، ص ٣٨-٤٣٠

واوجز الكاتب طرحه في مقال له بعنوان «بل الجزية في ذمة التاريخ»،

الوفد ١٨/٤/١٩٩٧.
١٠٢ - المستشار طارق البشري، حول اوضاع المشاركة في شئون الولايات العامة لغير المسلمين في المجتمعات الاسلامية، ورقة مقدمة الي مؤتمر «الاسلام والمسلمون في عالم متغير الذي عقد في بيروت بدعوة من المجلس الشيعي الاسلامي الاعلي، ابريل ١٩٩٤، ص ص ١٧-١٩.
١٠٣- فتوى للامام الاكبر، مجلة الازهر: السنة (٦٨)، الجزء العاشر، شوال ١٤١٦- فبراير/ مارس ١٩٩٦، ص ص ١٤٤٠ -١٤٤٨.
١٠٤ - Al-Ahram Weekly, 3-9 April, 1997.1
١٠٥ - جريدة الشعب ١١/٤/١٩٩٧.
١٠٦- د. يونان لبيب رزق، نفي الوطن، مجلة المصور: العدد ٣٧٨٤، ١٨ ابريل ١٩٩٧.
١٠٧- **روزاليوسف** ٥/٥/١٩٩٧، ١٢/٥/١٩٩٧.
١٠٨- رضوان السيد، المسيحيون وجماعات الاسلام السياسي في الوطن العربي، آفاق: العدد (٢٠)، ١٩٩٨، ص ٩٦.
١٠٩- المستشار محمد المأمون الهضيبي، نقاط لقاء ووفاق عام لمشروع الميثاق الوطني، د.ن، ١٩٩٥، ص ٦.
١١٠ - جمال البنا، الاصول الفكرية للدولة الاسلامية، القاهرة : دار الطباعة الحديثة ١٩٧٩، ص ص ٥٨ -٦٢.
١١١ - د. يوسف القرضاوي، بينات الحل الاسلامي وشبهات العلمانيين والمتغربين، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٨، ص ٢٣٤.
١١٢- د. محمد عمارة، الاسلام والسياسة الرد علي شبهات العلمانيين، القاهرة: دار الرشاد، ط ٣٠، ١٩٩٧، ص ص ١٤٣ -١٤٤.
١١٣ - فلاحظ هذا الاتجاه في المقالات التي كتبت بمناسبة مؤتمر

الاقليات، فقد ذكر فهمي سويدي ان خطاب الاقليات يهدف الي تفتيت الوطن.

الاهرام ١٩٩٤/٥/٢٤، وأكد ابرهيم البيومي غانم ان الحل الاسلامي ألقائم علي تطبيق الشريعة الاسلامية يحل مشكلة الاقباط. الشعب ١٩٩٤/٥/٢٧.

١١٤- المستشار/ طارق البشري، في المسألة الاسلامية المعاصرة، بين الجامعة الدينية والجامعة الوطنية في الفكر السياسي، القاهرة: دار الشروق، ١٩٨٨، ص ٦٦.

١١٥ --Muhammad M. El-Hudaibi, Politics in Is-lam, Cairo: islamic Home for publishing and Distribution, 1997, pp.28-29.

١١٦- الشيخ راشد الغنوشي، الحريات العامة في الدولة الاسلامية، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣، ص ٢٩١.

١١٧- راشد الغنوشي، حقوق المواطنة. حقوق غير المسلم في المجتمع الاسلامي، القاهرة : المعهد العالمي للفكر الاسلامي، ١٩٨١، ص ٥٩.

١١٨- فهمي هويدي، مواطنون لاذميون، موقع غير المسلمين في مجتمع المسلمين، القاهرة: دار الشروق، ١٩٨٥، ص ص ١٥٤ -١٥٥.

١١٩- مسعد الدين الحسيني، اسلامية لماذا..؟ معالم الدولة القادمة، القاهرة : دار البينة، ١٩٩٣، ص ٢٩.

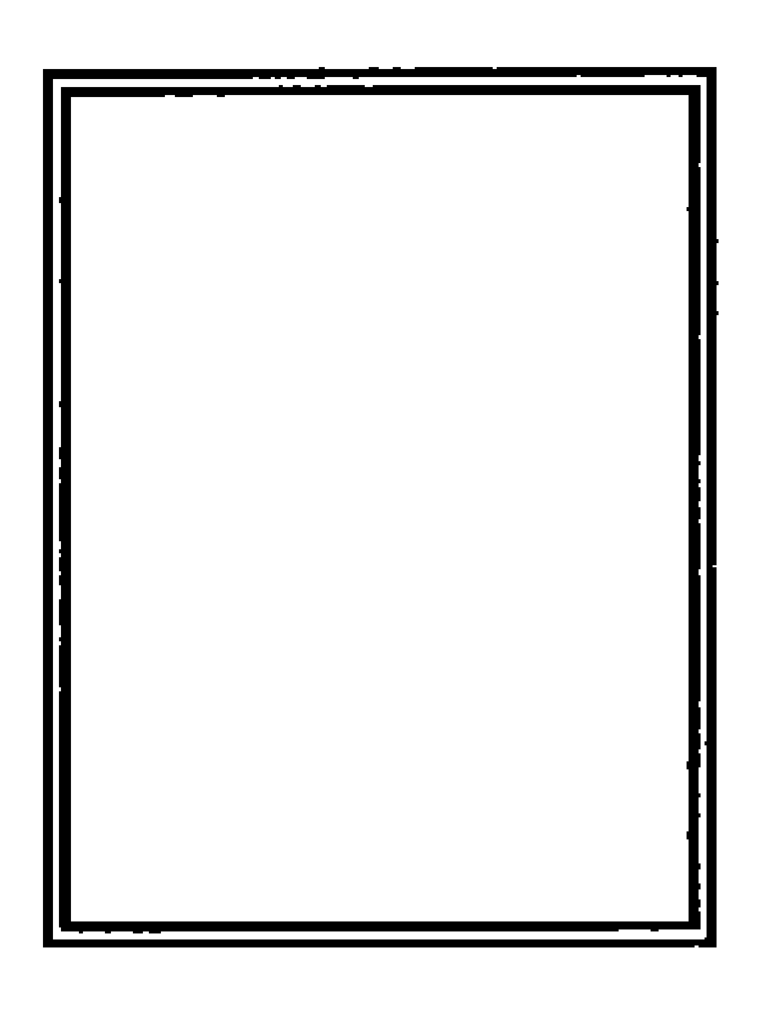
١٢٠- د. وليم سليمان قلادة ، الاقباط من الذمية للمواطنة، في : د. اسامة الباز (محرر)، مصر في القرن ٢١. الآمال والتحديات، القاهرة: مركز الاهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٦، ص ص ٢٠٠ -٢٠١.

١٢١ - نبيل عبد الفتاح، المصحف والسيف، مرجع سابق، ص ١٣٥.

الجزء الثاني

شهادات المثقفين المصريين
حول هموم الاقباط*

* تم ترتيب الاسماء هجائيا



د. احمد صبحي منصور

مفكر اسلامي

السؤال الاول

١ - هل تعتقد سيادتكم ان هناك مشاكل للمواطنين المصريين الاقباط؟

نعم توجد مشاكل للاقباط والمسيحيين في مصر.

السؤال الثاني

٢ - اذا كانت الاجابة بنعم، فما هي المشكلات بالترتيب ؟

هناك مشكلة عامة وهي ثقافة التطرف السائدة الان والتي أطاحت بحقوق المواطنة والتسامح المصري المشهور، وما نتج عن هذه الثقافة من حركات تعصب وارهاب تهدد بتدمير مصر.

ثم هناك مشكلة خاصة بالاقباط انفسهم، وهي مشكلة مركبة، فالاقباط في مواجهة ثقافة التطرف تطرفوا في السلبية الي درجة التقوقع،واتجه الاثرياء منهم الي التركيز علي النشاط الاقتصادي كنوع من التعويض واثبات الذات، وبهذا الثراء ابتعدوا عن المعاناة

التي يتعرض لها فقراء الاقباط، واثاروا فقراء المسلمين، والنتيجة قيام فقراء المسلمين بالتنفيس عن احباطهم في فقراء الاقباط ، بينما يعيش اثرياء الاقباط في وئام مع اثرياء المسلمين.

السؤال الثالث

٣ - ماهو الاسلوب الامثل من وجه نظر سيادتكم لحل مشكلات الاقباط؟

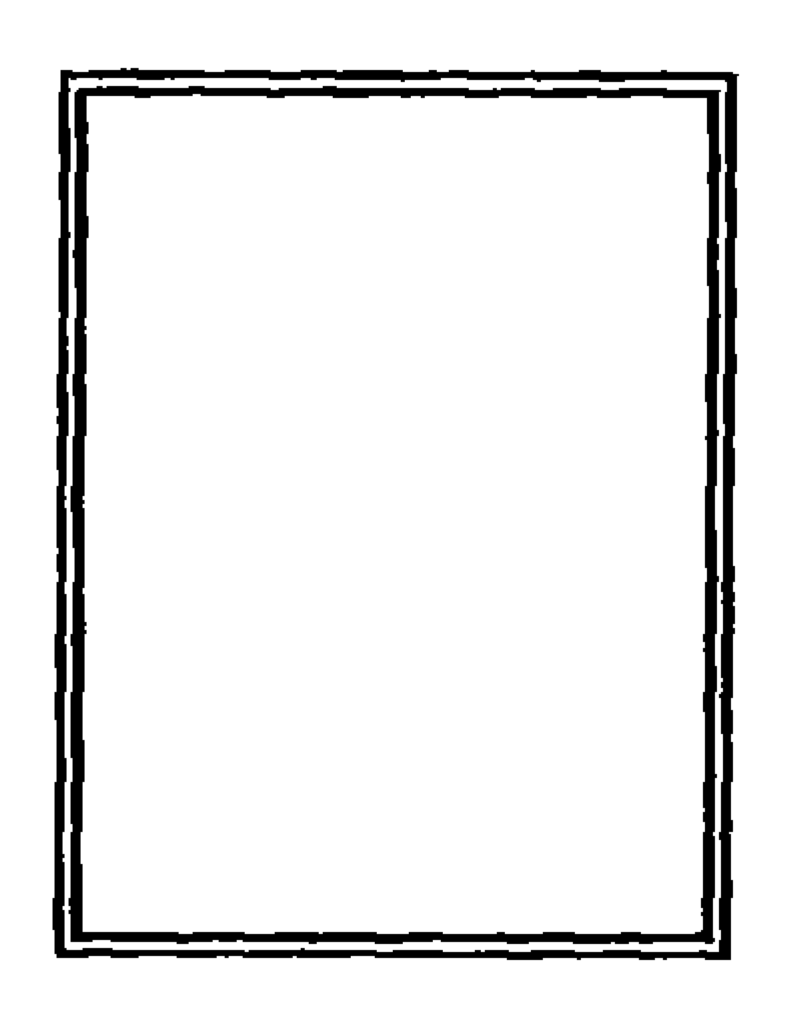
الحل في كلمة واحدة هي الاصلاح. وذلك بمراجعة وتنقية التشريعات في الدستور والقوانين لتقوم الدولة المصرية علي الركائز الاساسية الاتية :

(١) ديمقراطية حقيقية تبدأ بحرية الرأي والفكر وحقوق الانسان وفق العهد الدولي وتنتهي بتداول السلطة بحيث يكون الرئيس موظفا يخدم الشعب بعقد محدد، ويملك الشعب مساءلته وعزله، ويعود بعد انتهاء العقد مواطنا عاديا يأكل الطعام ويمشي في الاسواق.

(٢) العدالة الاجتماعية التي تضمن لكل مصري حياة كريمة في حالات المرض والعجز، وفق السائد في الدول المتقدمة.

(٣) الغاء مركزية الحكم في القاهرة، واقامة حكم محلي حقيقي في الأقاليم، بحيث يتطور الريف والصعيد، وتتفرغ السلطة المركزية للعلاقات الخارجية والدفاع والشئون العامة وتتألف القاهرة وتتحول من اكبر قرية في العالم الي مدينة متحضرة تليق باسمها وتاريخها. ولكن هذا الاصلاح الحقيقي والجذري يستلزم خطوات

تمهيدية، اهمها تطوير الاصلاح الاقتصادي وربطه باصلاح سياسي مماثل يفسح المجال للعمل الاهلي ويرسخ حقوق الانسان ويقيم آلية معروفة لانتقال السلطة سلميا، واصلاح النظام الانتخابي وتطهير التشريع المصري من القوانين سيئة المسعة، ثم ربط الاصلاح الاقتصادي والسياسي باصلاح ديني يؤكد علي حرية البحث والفكر دون هيمنة او محاكم تفتيش. وذلك حتى يزدهر البحث في الفكر الاسلامي ويستخلص فكرا اسلاميا مستنيرا يتمشي مع حقوق المواطنة وحقوق الانسان وثقافة العولمة، ويقترب من حقائق الدين السماوي القائمة علي الحب والتسامح والعدل والرحمة والسلام والاخاء والمساواة والاحسان، ان المشكلة القبطية هي جزء من المشاكل المصرية، والحل الحقيقي هو مواجهة كل المشاكل المصرية معا وبكل شجاعة وحسم.



د. احمد محمد عبد الله

معيد الطب النفسي بكلية الطب

جامعة الزقازيق

قبل السؤال والجواب

أود أن

١ - تكون قائمة موضوعات اهتمامنا صناعة محلية مفتوحة علي العالم يساهم في تشكيل ملامحها، لكن الحاصل أنها لازالت تصاغ بضغط الخارج، وهذا لا يقلقني كثيرا بقدر ما يضايقني.

٢ - يكون اهتمام المهتمين بشأن اقباط مصر جزءاً من، او مقدمة للاهتمام بشئون فئات اخرى تعاني التمييز ضدها فقط بسبب انتماءها الفئوي أو الجهوي او الفكري الايدلوجي او السياسي العقائدي، فبدون العدل لا اتصور لنا مستقبلا.

٣ - يكون اعتذاري المسبق مقبولا فبسبب ضيق المساحة المتاحة، وبسبب النمط الخطي الضيق للأسئلة اضطررت للاختصار الذي هو مخل بطبيعته في القضايا المركبة فما بالنا بقضية مثل التي نحن بصددها هنا.

السؤال الأول :

١ - هل تعتقد سيادتكم ان هناك مشاكل للمواطنين المصريين الاقباط؟

في ظل سيطرة مناخ الشمولية والفوضى، وتقاليد الفرعونية السياسية والاجتماعية، وقائمة طويلة «كاتمة» من التراكيب والمكونات، والعلاقات والتوازنات لابد أن يعاني «المختلف» عن السائد أو الشائع أو الأغلبية.

بهذه المعاني يعاني الاقباط، وفئات اخرى بسبب الانتماء للطرف المختلف، وهذه المعاناة تخلق ردود افعال مستمرة ومتراكمة ليتشكل عبر الوقت وضع غير متوازن... مكوناته: محنة المختلف، وردود افعاله، ودفعاته.

السؤال الثاني:

٢ - اذا كانت الاجابة بنعم، فما هي المشكلات بالترتيب ؟

اقتصر علي زاوية واحدة هنا...

وضع الأقباط يساء استخدامه من كل الاطراف، وتظهر مشكلات كل طرف، وامراض الادارية والفكرية في التعامل مع هذا الوضع. السلطة بمشاكلها التكوينية والذهنية، والنخبة بانعزالها وتشرذمها، والناس بمعاناتها ونقائصها.

وضع الأقباط يُساهم في تشكيله طموح البعض لحل مشكلاتهم النفسية والاجتماعية، أو لتحقيق مكاسب فردية او حزبية، سياسية

وإعلامية في الداخل و الخارج. والاقباط ووضعهم ورقة يلعب بها الجميع ضد الجميع - ولا يستثنى من ذلك الاقباط انفسهم- ولا ادري لماذا يلام طرف دون طرف علي اللعب بهذه الورقة بينما الكل متورطون بشكل او بآخر... والبعض مستفيد بشكل أو بأخر، لذا فإن من أبعاد المشكلة أن هناك اطرافا عدة لا تريد للوضع أن يهدأ، أو يتحسن، أو حتي أن يخضع لمراجعة حقيقية وصريحة وجسورة لأن ذلك سيفتح ملفات كثيرة، ويصطدم بمصالح متشابكة.

ثم تأتي حوادث في الداخل، او ضغوط من الخارج فيتبين البعض، ويحتشد وتنطلق التصريحات والبيانات والمؤتمرات ثم ما يلبث الجمع أن ينفض في انتظار ضغطه خارجية، أو حادثة داخلية جديدة!!

السؤال الثالث

٣ - ماهو الاسلوب الامثل من وجه نظر سيادتكم لحل مشكلات الاقباط؟

مبدئياً: أن نحدد ابعاد المسألة تحديدا صحيحا وصريحا، ودور كل طرف فيها، ولن يأتي هذا الا عبر نقد كل طرف لأدائه قبل الأخرين. ولابد أن يدرك الاقباط في مصر - بعمق وصدق- خطورة التدخل الخارجي، وأية هذا الادراك ان يعملوا علي وقف النشاط التحريضي لأقباط المهجر، وهم قادرون علي وقفه- بإذن الله - لو أرادوا.

ولابد أن يدرك المصريون جميعا دون تشنج او ديماجوجية أن استمرار هذه الاوضاع السفيهة التي نعيشها في شأن الأقباط وغيره مآله خراب الدنيا والدين. وربنا يستر.

الدكتور اسامة الغزالي حرب

رئيس تحرير «السياسة الدولية»

وعضو مجلس الشورى

السؤال الاول

١ - هل تعتقد سيادتكم ان هناك مشاكل للمواطنين المصريين الاقباط؟

طبعا هناك مشاكل لكني احب ان اضع هذه المشاكل في الاطار الطبيعي لها. فهناك مشاكل للاقباط باعتبار ان هذه المشاكل تلمس قطاعا معينا من المجتمع المصري مثلما ان هناك مشاكل تتصل بقطاعات اخرى بناء علي معايير اخري. هناك علي سبيل المثال مشاكل يعاني منها سكان الصعيد في مواجهة العاصمة او الوجه البحري كالاهمال في الخدمات و في انشطة التنمية البشرية، وهناك مشاكل يمكن ان نطلق عليها تجاوزا مشاكل علي اساس «عرقي» كالتي عاني منها النوبيون في فترة معينة خصوصا فيما يتعلق بعمليات تهجيرهم، والتعامل معهم، وايجاد البيئة المناسبة لهم، وهناك مشاكل علي اساس اجتماعي مثل التفاوت الطبقي الحاد في المجتمع المصري، وما تعانيه الطبقات الدنيا من مشكلات.

وهناك ايضا مشاكل ناتجة عن التمييز ضد المرأة، في هذا السياق نستطيع ان نتحدث عن مشاكل علي اساس ديني. وهذه المشاكل ليست مقصورة علي الاقباط بل قد تعاني منها اي طائفة مسلمة غير متبعة المذهب الرسمي للدولة كالشيعة والبهائيين في السابق.

مثل هذه المشاكل جزء من مشاكل المجتمع المصري شأنه في ذلك شأن اي مجتمع آخر في بلدان العالم الثالث.

إذن هناك مشاكل للمسيحيين. إلا أنه من الضروري ملاحظة ان هذه المشاكل تختلف داخل الجماعة المسيحية من قطاع لآخر. فبالتأكيد ان المسيحيين في الصعيد يشعرون بمشكلات لا يشعر بها المسيحيون في العاصمة، والمشاكل التي يشعر بها المسيحيون الفقراء قد لا يشعر بها المسيحيون الاغنياء والعائلات القبطية العريقة. أذن هناك العديد من الحدود والضوابط قبل الحديث عن مشاكل الاقباط.

السؤال الثاني

٢ - اذا كانت الاجابة بنعم ، فما هي المشكلات بالترتيب ؟

يمكن أن نصف هذه المشاكل في عبارة عامة هي نوع من التمييز علي الاقل في بعض المجالات.

١ - المشاكل الخاصة بحرية العبادة والقيود القانونية او العرفية المفروضة علي بناء الكنائس. وأنا اعتقد أنها بقدر ما هي مشكلة تتعلق بالتشريعات فهي مشكلة تتعلق بالمناخ العام. حيث ان قدرا

من المبررات التي تقدمها الدولة لتقييد بناء الكنائس هو مراعاة المشاعر وردود الافعال لدي الاغلبية المسلمة، وهذا يعني وجود تدني في الوعي الثقافي والفهم الديني السليم الامر الذي يجعل البعض متحفزا لبناء كنائس، وهو ما يعكس عدم نضج في فهم حقيقة الحرية الدينية، والتسامح الديني الموجود في كل دين بما في ذلك الدين الاسلامي. فالقيود الواردة علي بناء الكنائس لا يستطيع احد انكارها.

٢ - الشكاوي المتكررة حول قلة وعي المصريين بما فيهم الاغلبية المسلمة بالعنصر القبطي كمكون اساسي في الحضارة المصرية والتاريخ المصري. إذ لا يعي الطالب أو المثقف وعيا صحيحا بالحقبة المسيحية في التاريخ المصري. ولا يقدم الجزء القبطي من التاريخ بنفس القدر التي تقدم بها مراحل التاريخ الاخري رغم ما يتمتع به من اهمية، فهو جزء مهم وأساسي من تاريخ المسيحية ومشرف لمصر والحضارة المصرية. هذا العيب يجب تداركه. ولكن من المهم أن ندرك أن هذه المشكلة ليست مقصورة علي التعليم فقط، بل موجودة في التعليم والاعلام والثقافة.

٣ - من اكثر المشاكل شيوعا هي بعض صور التمييز سواء في الدراسة او في فرص العمل او ما شابه ذلك. فهناك شكوي معتادة حول التمييز في التعليم علي اساس ديني المرتبط بأنشاء مدارس وكليات ازهرية لا يلتحق بها مسيحيون. وهناك ايضا شكوي من ان نسبة وجود المسيحيين في بعض المهن والوظائف لا يتناسب منطقيا

مع نسبتهم العددية مثل المخابرات واجهزة الامن. وربما هناك اماكن اخرى لا اعلمها وان كنت اتوقع وجود مثل هذا التمييز. ولكن من المهم أن ندرك أن الجانب الاغلب من هذا التمييز يأتي من قبيل العرف وليس القانون، فلا توجد سياسة رسمية في هذا الصدد، وأنما قد توجد توجهات فردية أو توجهات تخص فئات وظيفية معينة وتعتبر بمثابة عرف، وهو سلوك يعبر في ذاته عن درجة معينة من عدم النضج الثقافي، او الفهم السليم لاسس الدين الاسلامي.

السؤال الثالث

٣ - ماهو الاسلوب الامثل من وجه نظر سيادتكم لحل مشكلات الاقباط؟

الاسلوب الامثل للتصدي لهذه المشكلات ينبع من تحليلي لها باعتبار انها جزء لا يتجزأ من المشكلات الاوسع في المجتمع المصري، السياسة والاقتصادية والثقافية والاجتماعية. وبالتالي التوجه لهذه المشكلات باعتبار انها جزءٍ من مشكلات اوسع هو الاكثر نجاحا في تقديري . لانه يضعها في اطارها الطبيعي:

١ - عند الحديث عن مواجهة اشكال التمييز ضد المسيحيين، يكون هناك بديلان الاول هو اصدار تشريع او اتخاذ قرارات لعدم التمييز ضد المسيحيين، البديل الثاني ان يصدر تشريع او يتم تنقية تشريعات قائمة ضد التمييز علي اساس ديني بصفة عامة، هنا يجري حماية المسيحيين والشيعة وكل جماعة لها توجه ديني مستقل عن التيار السائد في المجتمع. أي ينصرف الجهد لمواجهة التمييز ضد

أي فئة. لان ان كانت الغالبية العظمى من حالات التميز علي اساس ديني تصدر من مسلمين ضد مسيحيين فإنه من المتصور ان توجد حالات تمييز ولو قليلة تصدر من مسيحيين ضد مسلمين، فهذه المشاكل تعبر عن سلوك بشري وارد حدوثه، اذن يجب علاج هذه المسائل في الاطار الاوسع الذي يسعي اليه المجتمع، اي يكون مجتمعا اكثر انفتاحا وتحرراً بشكل عام دون تخصيص للمشاكل القبطية. واتصور الاسلوب الاول لحل المشاكل هو الافضل ويتمثل اصدار تشريعات او تنقيحات لتشريعات قائمة لتضمن عدم التمييز بين المواطنين علي اساس الدين او الجنس او الاقليم او العرق وهذا يتسق مع التطور في العالم كله، مزيد من التحرير، مزيد من حقوق الاقليات، مزيد من الحقوق المدنية للافراد. هذه مسائل اساسية لا ينبغي ان نتخلف عن الركب العالمي بشأنها.

٢ - لابد آن يكون هناك جهود لاحداث التطوير الثقافي والتنوير الثقافي في المجتمع المصري، وتقوم بهذه الجهود كل من الدولة والمنظمات الاهلية، واعتقد ان كلا الطرفين يجب ان يقوما بهذا الدور. فالتاريخ يثبت ان التطور في العصر الحديث يحدث في مصر عندما تقوم النخبة الحاكمة بدور مبادر وفاعل في التنوير والتطوير الثقافي، وتتراجع مصر عندما تتخلي النخبة الحاكمة عن هذا الدور. وانا اشعر بالقلق لان الدولة لا تقوم بهذا الدور الان كما ينبغي فهي أقرب الي دور الحياد منه الي المبادرة الايجابية.

ومن ناحية اخرى فإن هناك دوراً يجب أن تقوم به منظمات المجتمع

المدني كالاحزاب والنقابات والجمعيات، التي لا يجب ان تنتظر ان تقوم الدولة بكل شئ. واذا اعطيت مثالا علي ذلك فهو الدور الذي تقوم به الهيئة القبطية الانجيلية، وهو بلاشك دور تنويري في قلب معاقل التعصب في قلب الصعيد في المنيا. هذا الدور يعلم الفلاح والقروي البسيط التعايش وثقافة التسامح ويجعل التعامل يجري بين المسيحيين والمسلمين بشكل متحضر، ليكون بحق الدين لله والوطن للجميع.

وسواء تحدثت عن دور الدولة او منظمات المجتمع المدني فمن ابرز الادوات التي تستخدم في هذا الصدد وسائل الاعلام المختلفة التي تقدم رسالة تنويرية تستهدف ازالة صور التمييز - في مقدمتها التمييز ضد الاقباط.

٣ - أود أن أشير في هذا السياق الي خطورة الاستعانة بالضغوط الاجنبية خاصة فيما سمى باقباط المهجر. وفي الحقيقة انا لا اجد اي مبرر لمنع اي قبطي مهاجر من دعم اخوته واقاربه من الاقباط في مصر فهذا شعور طبيعي، من هنا انا لست سعيدا بالحملة المبالغ فيها علي من يسمون باقباط المهجر. ولكن اتمني ان تعالج هذه المسألة بحكمة لان الاستعانة بالخارج تشكل مبدءا خطيرا لانه يمكن لاي فئة لها مشاكل تستعين بالخارج، ونحن نعلم ان من اكثر الاشياء التي تسبب ارباكا شديدا داخل مصر هو لجوء عناصر ارهابية الي الخارج والاستفادة من التسهيلات التي تمنحها لهم دول غربية بزعم انهم مضطهدون في بلادهم، ولا ننكر ان هذه العناصر تقدم دعما لا يستهان

به للجماعات المتطرفة في الداخل للقيام باعمال ارهابية ضد مسيحيين ومسلمين في مصر، وبالتالي مع ميلي لعدم ادانة اي شخص مسيحي في الخارج يسعي لتأييد الاقباط في مصر، افضل ان يكون الحوار في الداخل بين القوي السياسية والاجتماعية وذلك حتي نفوت الفرصة علي العناصر غير الناضجة بالخارج حتي لا تسئ لمصر.

الاستاذ امين فهيم

الرئيس والعضو المنتدب لجمعية الصعيد للتربية والتنمية

السؤال الاول

١ - هل تعتقد سيادتكم ان هناك مشاكل للمواطنين المصريين الاقباط؟

نعم

السؤال الثاني

٢ - اذا كانت الاجابة بنعم ، فما هي المشكلات بالترتيب ؟

أ - غريزة الانسان برفض الاخر.

ب - رواسب تاريخ استعماري طويل منذ ان حكم مصر عرب واتراك لا مصريون اصليون.

ج - غزو فكري عربي ديني لا يمت الي الثقافة المصرية العريضة بصلة ويرمي الي استعمار حديث يستعمل العرق والدين والمال بدلا من الاسلحة التقليدية.

د- ردود فعل انطوائية من المسيحيين انفسهم وكنائسهم.

السؤال الثالث

٣ - ماهو الاسلوب الامثل من وجه نظر سيادتكم لحل مشكلات الاقباط؟

أ - عدم اعتبارها «مشكلة الاقباط» ولكن مشكلة مصرية تتعلق بالتخلف الاجتماعي والديموقراطي والسياسي.

ب - تدريس التاريخ الحقيقي لمصر في كل عصورها.

ج - تطوير البرامج الدراسية في الاتجاه الوطني القويم، وباهتمام مركز علي تعليم الدين (المسيحي ايضا لا الاسلامي فقط).

د - معالجة ما يسمى باقباط المهجر باساليب هادئة تستعمل بخلاف الحوار انشاء جمعيات مصرية في المهجر.

هـ - عدم اعتبار الاقباط اقلية مع وجوب قياس الاغلبية إلى الاقلية بمحك الرأي.

الاستاذة امينة النقاش

صحفية ومدير تحرير الاهالي

السؤال الاول

١ - هل تعتقد سيادتكم ان هناك مشاكل للمواطنين المصريين الاقباط؟

نعم بعض المشاكل المحدودة التي ينبغي الحوار الداخلي حولها بوسائل وطرق تؤكد الوحدة الوطنية لعنصري الامة.

السؤال الثاني

٢ - اذا كانت الاجابة بنعم ، فما هي المشكلات بالترتيب ؟

الاوضاع العرفية السائدة في بعض مؤسسات الدولة والتي تضع قيودا حول نسبة تواجد الاخوة الاقباط بها، وهي عرفية لانه لا يوجد اي قانون ينظمها، خاصة والدستور يقر بمساواة المصريين جميعا بصرف النظر عن دينهم.

ومن المشاكل الأخرى عزوف الاقباط انفسهم عن المشاركة في الحياة العامة وخوض الانتخابات البرلمانية والنقابية.

السؤال الثالث

٣ - ماهو الاسلوب الامثل من وجه نظر سيادتكم لحل مشكلات الاقباط؟

هذه المشاكل تحتاج الي فتح حوار مسئول وصريح من جهة مستقلة، وعمل برامج تثقيف وتوعية بشأن خطورة استمرار هذه الاوضاع، وتغيير في برامج التعليم وبرامج الاعلام التي تكرسها، وتدريس التاريخ القبطي في برامج التعليم الاساسي والمراحل التالية بشكل كاف وموسع.

الاستاذ امين سليمان اسكندر

باحث وكاتب وعضو

مكتب سياسي سابق بالحزب

الناصري

السؤال الاول

١ - هل تعتقد سيادتكم ان هناك مشاكل للمواطنين المصريين الاقباط؟

نعم

السؤال الثاني

٢ - اذا كانت الاجابة بنعم ، فما هي المشكلات بالترتيب ؟

١ - نقص المواطنة المتمثل في عدم وجود الاقباط الاكفاء في اجهزة الامن الحساسة (المخابرات - الامن القومي- مباحث امن الدولة) والوزارات السيادية .

٢ - بناء الكنائس مازال تحت سقف الخط الهمايوني.

٣ - عدم تولي الاقباط للمواقع الهامة مثل مديري الجامعات والمحافظين والمذيعين. .الخ وفي اعتقادي ان ذلك يرجع للعرف

السائد ولموقف الدولة واجهزتها.

٤ - التعليم والاعلام مخترقان بشكل واسع من مفاهيم طائفية ضد الاقباط.

٥ - الافكار والمعتقدات السائدة عند رجل الشارع تهدد بالخطر الوحدة الوطنية عند الشعب.

٦ - طريقة التربية المسيحية طريقة انغلاقية وتحتاج الي تغيير وانفتاح وتفهم للحضارة العربية حتي يستطيع المواطن المصري - القبطي- ان يتعايش بتفاعل في المجتمع.

السؤال الثالث

٣ - ماهو الاسلوب الامثل من وجه نظر سيادتكم لحل مشكلات الاقباط؟

١ - لا فصل بين مشاكل الاقباط وباقي الشعب المصري- رغم معرفتنا أن هناك مشاكل خاصة بالاقباط وان مشاكلهم مركبة من مشاكل خاصة بهم بالاضافة الي مشاكل المجتمع الاخرى.

٢ - الحل في مشروع وطني عقلاني يعطي للكافة (مسلمين واقباط) حق المواطنة ويكون نظاما ديمقراطيا يتم فيه تداول السلطة وحرية التعبير وتشكيل الاحزاب بلا عوائق.

٣ - مشاكل الاقباط لن تحل الا بالاندماج مع الجماعة الوطنية بشكل عام في كافة مشاكل الوطن.

الاستاذة. ايفيت فايز

باحثة بمركز ابن خلدون

السؤال الاول

١ - هل تعتقد سيادتكم ان هناك مشاكل للمواطنين المصريين الاقباط؟

نعم

السؤال الثاني

٢ - اذا كانت الاجابة بنعم ، فما هي المشكلات بالترتيب ؟

- اهم مشكلة هي تجاهل مشاكل الاقباط وعدم مواجهتها.

- عدم الحاح القيادات القبطية في المطالبة بحقوق الاقباط كمواطنين مصريين.

- مناهج التعليم وما تحتويه من مفاهيم خاطئة عن الدين والعقيدة.

- عدم تولي الاقباط عمادة الكليات او المركز العليا في الشرطة والجيش.

- عدم احترام الدين والعقيدة المسيحية في وسائل الاعلام، باختلاف صورها..

السؤال الثالث

٣ - ماهو الاسلوب الامثل من وجه نظر سيادتكم لحل مشكلات الاقباط؟

- تربية الصغار علي روح المحبة من بدل تعليمهم افكار خاطئة من خلال تنقية مناهج التعليم المدرسي مما تحتويه من افكار تشجع علي كراهية الاقباط او تجاهلهم.

- الاهتمام الخاص بخريجي كليات التربية والاهتمام باعداد معلم يؤمن بالعدالة والتسامح وتقبل التنوع الاجتماعي والديني والسياسي والثقافي.

- اللجوء الي القضاء في حالات القضايا التمييزية مثل بناء الكنائس.

الاستاذ جمال البنا

كاتب ومفكر اسلامي

السؤال الاول

١ - هل تعتقد سيادتكم ان هناك مشاكل للمواطنين المصريين الاقباط؟

ليس هناك مشكلة حقيقية

لان هذه المشكلة انما توجد لو نص الدستور المصري علي نوع من التفرقة علي اساس الدين، او لو وجد حاجز اللون، الذي يميز ما بين البيض والسود في جنوب افريقيا والولايات المتحدة، او حاجز الجنس او الحضارة كما هو الشأن في عمال الشمال الافريقي في فرنسا وعمال تركيا في المانيا .

وهذا كله غير موجود بالنسبة للاقباط الذين يعيشون من أقدم العصور في وئام وسلام ويشغلون كل المناصب (ولي اثنان الوزارة) ويعتبرون انفسهم جزءاً لا يتجزأ من شعب مصر ، ومعروف ان الاقباط يملكون ٦٠٪ من الصيدليات و٢٠٪ من شركات المقاولات و٥٠٪

من المكاتب ويمثلون ٢٥٪ من غرفة التجارة الامريكية (مجلة روزاليوسف ١/٤/٩٨) .

السؤال الثاني

٢ - اذا كانت الاجابة بنعم ، فما هي المشكلات بالترتيب ؟

ولكن توجد مشكلة غير حقيقية أو غير أصولية تنشأ من :

أ - الحساسية التي توجد لدي الاقليات (والاقباط من زاوية الدين أقلية) ازاء الاكثرية، او ازاء اقليات أخرى.

ب - الصراع علي السلطة والنفوذ عندما توجد المؤسسة الدينية، وتتدخل عادة مع المؤسسة الحكومية - حتى لو كانت علمانية، وبيان ذلك :

١ - توجد لدي كل الاقليات حساسية ازاء الاغلبيات تجعلها تتكتل وترى لنفسها نوعا من الوجود الخاص ازاء الاكثرية، ويحملها هذا علي مزيد من الترابط وتبادل المصالح. وقد تنشأ اختلافات بين اقلية واخري من نفس الدين تصل الي مستوى العداوة كالتي نشأت ما بين البروتستانت والكاثوليك من ايام مذبحة سان بالريمو حتي العداوات بين شمال وجنوب ايرلندا، وقد نشأت صورة خفيفة من ذلك في مصر عندما حاولت الكنائس البروتستانتية التأثير علي بعض اقباط مصر.

ويفترض ان لا توجد مثل هذه الحساسيات لدي الاقباط بالنسبة للأكثريه المسلمة للسماحة الاسلامية المعروفة والمنصوص عليها في

القرآن، وطبيعة الايمان «المصري» وما يتسم به من تسامح مما سمح للاقباط بالمشاركة التامة بما يفوق نسبتهم العددية (ما بين ٦-١٠٪) والحقيقة ان معظم الاقباط لم يستشعروا حساسية ازاء الاغلبية المسلمة ورفضوا في لجنة الدستور (١٩٢٣) ان يعدوا أقلية - وفضلوا ان يكونوا جزءا لا يتجزأ من شعب مصر.

ولكن هذا الموقف تغير شيئا ما عندما تنشأ المؤسسة الدينية اي الكنيسة ففي كل العالم، وكل الاديان- عندما توجد المؤسسة الدينية - فلابد ان تنشأ لها مصالح ذاتية قد تكون علي حساب شعبها ، او حتي العقيدة التي تمثلها، وتاريخ الكنيسة الكاثوليكية وصراعها مع البروتستانت، والسلطات السياسية، والمفكرين والعلماء معروف، وقد كان اباء الكنيسة القبطية في غاية الحكمة والكياسة وحذروا ان يقعوا في هذا المأزق ولكن الطبيعة والتطورات كانت اغلب.

وهكذا نشأ صراع ما بين المجلس الملي والبابا كيرلس الخامس وطلب المجلس، وكان علي رأسه بطرس غالي باشا «كبير الطائفة» تنحية البطريرك وحملوا الخديوي عباس سنة ١٨٩١ علي ابعاد البطريرك الي دير البرموس. والازمة التي حدثت ما بين السادات والبابا شنودة شبيهة بذلك.

السؤال الثالث

٣ - ماهو الاسلوب الامثل من وجه نظر سيادتكم لحل مشكلات الاقباط؟

وليس هناك حل الا ان تسلك الكنيسة الخطة التي سار عليها اباؤها من القديم والتي تتجاوب مع العقيدة المسيحية، كما صورها الاب متي المسكين في حديثه مع الاستاذ مكرم محمد احمد في جريدة الاهرام يوم ١٩٨٠/٤/١٧ وهو ان مهمة الكنيسة يجب أن تقتصر علي البشارة والايمان دون تدخل في اي عمل دنيوي او زمني، لان الكنيسة اذا حرصت علي تمثيل الاقباط في كل ما يتعلق بالدنيويات، لابد أن ينشأ بينها وبين السلطات صراع، ويفترض ان تدعو الكنيسة ما يدعو إليه الازهر لأن الاديان حتي ولو اختلفت في بعض التفاصيل فأن اصلها واحد، وهي تختلف عن المذاهب المادية أو العنصرية ، او حتي الديمقراطية (التي هي في حقيقتها حكم الاكثرية) فالمسلم هو الحليف الطبيعي للقبطي وليس الماركسي او العلماني..

ملاحظتان اخيرتان

أ - ان تصرفات بعض الجماعات التي تدعي الاسلام وتوجه عداواتها نحو الاقباط لا يجوز ان تحسب علي الاسلام، ولا علي الحكومة، لأن الغرض من هذه الهجمات هو احراج الحكومة، كما هو الشأن في مهاجمة السياح الذين لا ذنب لهم، ولكن مهاجمتهم تحرج الحكومة.

ب - ان التدخل الامريكي ليس الا صدى لتغلغل الصهيونية في المسيحية الامريكية، كما تغلغلت في دوائر السياسة ومراكز النفوذ واصدار القرار، ومن الخطأ الفاحش الاستسلام له او اعطاؤه اهمية ليست له.

الاستاذ حازم سالم

باحث سياسي

السؤال الاول

١ - هل تعتقد سيادتكم ان هناك مشاكل للمواطنين المصريين الاقباط؟

تجاهل المشكلات لا يعني عدم وجودها، وخضوع قطاع واسع وثري من هذا المجتمع للتهميش أو التضييق أو العزل تحت أية مسميات لابد وأن يفضي بهذا المجتمع الي كوارث محققة إن لم يكن علي الأقل يهدر طاقة مخلصة وفاعلة ويفتت تجانس والتئام هذا المجتمع. إن مثل هذه المقدمات تعتبر هامة عند مناقشة قضايا الاقباط في مصر لأن الكثير من التعمية أو التجاهل - ولو عن حسن نية - كما هو حادث حاليا لابد وأن يثمر في النهاية العديد من الازمات التي لن يعاني منها الاقباط فقط بل ستنعكس سلبا علي المجتمع كله والامة بأسرها (سواء اعترف البعض بهذا ام لم يعترف).

السؤال الثاني

٢ - اذا كانت الاجابة بنعم ، فما هي المشكلات بالترتيب ؟

ولكن عند الحديث عن اوضاع الاقباط في مصر لابد من الانتباه الي البنية التسلطية للدولة المصرية في عقودها الاخيرة، والتي تحرص - رغم كل خطابها الديموقراطي- علي الحفاظ علي مواريث تشريعية وقانونية عتيقة تكفل لها التسلط بامتياز علي هذه الكتلة المجتمعية الهامة(الخط الهمايوني نموذجا) كما أن السلطة تستثمر تردي المناخ السياسي والاجتماعي في كثير من الحالات لتلعب علي الورقة التي استخدمها الاستعمار من قبل «فرق تسد» . ولذلك لم يكن غريبا ان يختفي اي ذكر للمرشحين الاقباط من علي قوائم الحزب الحاكم وأن يشارك بعض اعضائه في الحملات الاستفزازية التي تلعب علي المكون السلبي من الثقافة الشعبية التعصبية لصالحها .

من جانب آخر لابد من الانتباه الي المؤثر الخارجي الذي يدفع الاقباط دائماً فاتورة تدخلاته من رصيد الثقة والمصداقية التي اكتسبوها عبر العصور، لأن حملات التشويه والتخوين لابد لها وأن تستثمر المناخ الملبد لتمطر بالكلمات السامة والعبارات الكارهة جموع الاقباط المصريين لتستفيد من التنكيل بهم لصالحها .

علي كثير من المستويات لا يمكن إنكار وجود حدود وقيود غير منظورة مفروضة علي الاقباط كجزء من بنية أعم لا يشارك التشريع إلا في جزء منها وتبقى الاعراف والتقاليد الانحيازية تشكل الغالب الأعم منها . يواجه الاقباط مشكلة حقيقية في التمثيل السياسي من

ناحية وفي المزايدات علي دورهم من العديد من القوى من ناحية أخرى. الأمر الذي يعني أن المجتمع لم ينضج سياسيا بعد ليسمح بالتمثيل النسبي المتكافئ لهذه الكتلة المجتمعية لتشغل داخل البرلمان نسبة تساوي تواجدها في المجتمع عددا وفي الشارع السياسي تأثيراً. ورغم المؤاخذات والتحفظات التي قد تقال علي فكرة التمثيل النسبي إلا أنها تظل اكثر الأفكار ديموقراطية وموضوعية إذاكان الغرض بالفعل هو المساواة والعدل علي المستوى السياسي، خاصة لو أتيح من خلال بناء انتخابي معين أن يشارك المسلم والمسيحي في اختيار ذلك المرشح المسيحي الذي يكون مقعده في البرلمان حقا مكتسبا له في اطار المواطنة وعدالة التمثيل الاجتماعي، وليس هبة من الحاكم او محاطا بالمجاملات والتوازنات والصفقات الحزبية. علي مستوى اخر يخضع التمثيل في وظائف الدولة العليا لنفس القيود والمحددات ولكن بدرجة أقل. وهو ما يستلزم صيغة ديموقراطية حقيقية تسمح للكفاءات مهما كان انتماؤها الديني او العرقي او الاجتماعي ان تضطلع بالمسئولية وأن تؤدي الواجب الوطني.

وبنفس المعيار تظل قضايا التمثيل العادي لهذه الكتلة الاجتماعية علي المستوى الثقافي والاعلامي من الأمور شديدة الحيوية. كما تصبح مهمة الوصول بالمزاج الاجتماعي نحو التعددية والعدالة والمساواة- وليس استثمار الوضع القائم او التخفي وراء اقنعة الاغلبية- مهمة رسالية للجميع من المثقفين والمتعلمين وغيرهم قبل

أن تنفجر الازمات ثم تعالج بالتنظيمات والعبارات البلاغية الجمالية التي تهدر الحقوق لتحفظ ماء الوجه لمن لهم مصالح معينة.

٣ - ماهو الاسلوب الامثل من وجه نظر سيادتكم لحل مشكلات الاقباط؟

إن إجمالي القول هو أن مشكلات الاقباط موجودة وواقعية طالما أن هناك ظرفا سياسيا واجتماعيا يتحكم - ولو عن غير طريق القانون - في التفريق في المعاملة بين انسان وآخر علي اساس انتمائه الديني. وتبقي الحلول الكلية والجزئية مرهونة بالتعرف الناضج الواعي الجرئ علي المشكلة دون استفزاز او مزايدة للوصول الي تفعيل كل طاقات الامة الفكرية والحركية وفي كافة القطاعات الرسمية وغير الرسمية (المجتمع المدني) نحو بلورة شخصية مصرية حقيقية وناضجة تعترف بالتعدد وتثريه وتمثله بمعيار العدالة والمساواة حتي تدخل القرن الحادي والعشرين موحدة ومتجانسة واضحة الهدف وواثقة الخطوات نحو تحقيقه.

ا٠د٠ حسام بدراوي

استاذ بطب القصر العيني

السؤال الاول

١ - هل تعتقد سيادتكم ان هناك مشاكل للمواطنين المصريين الاقباط؟

لا

السؤال الثاني

٢ - اذا كانت الاجابة بنعم ، فما هي المشكلات بالترتيب؟

مشكلة انشاء الكنائس بإذن٠٠

السؤال الثالث

٣ - ماهو الاسلوب الامثل من وجه نظر سيادتكم لحل مشكلات الاقباط؟

مواجهة اي مشكلة بالمناقشة المفتوحة والعمل علي حلها ٠

الاستاذ حسين عبد الرازق

رئيس تحرير مجلة اليسار

السؤال الاول

١ - هل تعتقد سيادتكم ان هناك مشاكل للمواطنين المصريين الاقباط؟

نعم

٢ - اذا كانت الاجابة بنعم ، فما هي المشكلات بالترتيب ؟

أ- التفرقة في تولي الوظائف العامة، اما بالقانون في بعض المواقع (رئاسة الجمهورية) أو بالممارسة العملية دون استناد الي قانون.

ب - النص في الدستور علي مرجعية دينية للدولة المصرية ، مما يحولها بصورة ما الي دولة دينية (اسلامية).

ج - وجود بعض قوانين تفرض قيودا علي المسيحيين (الخط الهمايوني).

د - سيطرة اتجاهات متعصبة علي اجهزة الاعلام المملوكة للدولة

وطرح افكار دينية ضد المسيحيين واتاحة مناخ من التعصب الديني.

٣ - ماهو الاسلوب الامثل من وجه نظر سيادتكم لحل مشكلات الاقباط؟

١ - عدم النص في الدستور علي دين للدولة (دولة مدنية علمانية).

٢ - اطلاق تولي الوظائف العامة بصرف النظر عن الدين.

٣ - تحقيق اصلاح سياسي وديموقراطي حقيقي يؤكد حقوق المواطنة للجميع.

٤ - الغاء القوانين التي تفرض قيودا علي الاقباط .

٥ - اتاحة مناخ من التسامح الديني ومحاربة النعرات والتعصب الديني فكريا سواء بين المسيحيين او المسلمين ، عبر اجهزة الاعلام.

د. رفعت السعيد

أمين عام حزب التجمع
وعضو مجلس الشورى

السؤال الاول

١ - هل تعتقد سيادتكم ان هناك مشاكل للمواطنين المصريين الاقباط؟

طبعا. أنا اعتقد ان اكبر هذه المشاكل هو انكار وجود المشاكل، هذا الانكار لا يأتي فقط من الحكم الذي اعتقد انه مسئول مسئولية كاملة عن ذلك، أنما يأتي من جانب بعض الاقباط الذين يتملقون الحكم بادعاء انه ليس هناك مشاكل. وبطبيعة الحال عندما توجد مجموعة دينية لا يمكن القول أن الجميع يعاني من المشاكل علي قدم المساواة. البعض يستطيع ان يشتري المساواة بماله، والبعض يشتري المساواة بتملقه للنظام. ويحتاج النظام الي من يتملقه. وهنا يكون اختيار الاقباط في موقع من المواقع ليكونوا ممثلين للنظام وليس للاقباط.

السؤال الثاني

٢ - اذا كانت الاجابة بنعم ، فما هي المشكلات بالترتيب ؟

حقيقة المشكلة تتمثل في افتقاد الاحساس بالمساواة، ويوجد هذا الافتقاد علي مختلف المستويات سياسيا ووظيفيا، وعلي مستوى برامج التعليم وبناء دور العبادة. واذا اخذنا برامج التعليم كمثال علي ذلك. فلا يوجد احد لا يعتقد سواء كان مسلما او مسيحيا ان القرآن الكريم هو قمة البلاغة العربية، ومن ثم فإن دراسة وحفظ ايات القرآن فضلا عن كونها واجبا دينيا للمسلم، فهي بالنسبة لاي دارس للغة العربية معيار اساسي لتفهمه هذه اللغة. وعندما ينشأ الطفل ليجد أن كتاب القراءة يحتوي علي آيات قرآنية، ويكتشف الطفل المسلم ان الآخر المسيحي الذي معه في الفصل يحفظ هذه الايات دون ان تكون هناك اية من الانجيل ترد علي سبيل العظة او الحكمة. هنا تحدث المفاصلة اذ يتصور الطفل المسلم أنه الافضل، وأن الاخر المسيحي هو الاقل. ويشعر الآخر بانه الآخر.

هناك ايضا مشكلة الوظائف وبخاصة شغل وظائف معينة معروفة للجميع ولاداعي لتكرارها.

هناك كذلك مشكلة في بناء دور العبادة. فمن المعروف أن أي مواطن يستطيع ان يبني مسجدا في اي مكان يشاء دون ترخيص، ولا احد يستطيع ان يمنعه لدرجة انني قلت يوما لاحد الوزراء ان بأمكان اي شخص ان يبني مسجدا في قلب ميدان التحرير دون ان يمنعه احد.

الامر مختلف بالنسبة لبناء الكنائس حيث يحتاج الامر الي طلبات وانتظار طويل، واحيانا عدم استجابة. لاشك ان التفرقة في بناء دور العبادة قائمة منذ وقت طويل، فالخط الهمايوني بقي في زمان سعد زغلول الذي يمتدح الناس موقفه من الاقباط، ويقى كذلك في أزمنة افضل كثيرا. ورغم ذلك لم يشعر الناس به لان كان هناك استجابة فورية للمطالب العاقلة. اما تعثر الاستجابة وأحيانا استحالة الاستجابة تؤدي الي اثارة المشكلة، ونكتشف انه من الضروري ايجاد حل جذري لهذا الموضوع برمته.

وتبقي مشكلة اساسية هي السلبية التي تصيب الاقباط وتدفعهم اكثر فأكثر الي زوايا الانعزال عن المشكلات السياسية والاجتماعية والابتعاد عن المطالبة بما يعتقدون انه حق.

وهناك مشكلة معتقدية ترجع الي استعذاب بعض الاقباط الاضطهاد من فرط استماعه الي السنكسار في الكنيسة حتي انه يرى ان الشهادة افضل كثيرا من المطالبة بالحقوق. اعتقد ان المطالبة بالحقوق هي جزء من التمسك بصحيح الدين أي دين . خاصة إذا كانت هذه الحقوق ترتبط بكون الانسان منتميا لدين معين.

السؤال الثالث

٣ - ماهو الاسلوب الامثل من وجه نظر سيادتكم لحل مشكلات الاقباط؟

هذه المشكلة لها وجهان. الوجه الاول يتمثل في الممارسات الحكومية أو الرسمية. والوجه الثاني يتمثل في الممارسات الاهلية او غير الرسمية. الممارسات الحكومية يمكن تغييرها بقدر ما من التأني والتعقل والشجاعة. وأن كان البعض يتصور أنه رغم ان هذه الممارسات صناعة حكومية إلا أنها اصبحت تعاني من ضغط جماهير تأثرت بالممارسة الحكومية، وتكونت عقليتها علي اسسها، وبالتالي تكون الحكومة كمن حضر «العفريت» وأصبح من الصعب عليها «صرفه». لكن في تقديري أنه يمكن تغيير الممارسات الحكومية تغيرا كبيرا بشجاعة عاقلة.

أما الممارسات الاهلية والتي اسميها المناخ العام فهي سيئة وتزداد سوءاً ، سواء بفعل الممارسات الحكومية المستمرة، أو بفعل الاعلام، وأيضا بسبب ممارسات القوى المتأسلمة التي دائما تنكأ هذا الجرح. ونود ان ونذكر هنا بالحديث السخيف الذي أدلى به مرشد الاخوان المسلمين الي جريدة «الاهرام ويكلي». وهو ما يصب في طاحونة التعصب وكراهية الآخر.

وفي سياق الحديث عن الممارسات الاهلية غير الحصيفة تنشير الي محاولة بعض الاخوة الاقباط الاستعانة بالعدو او التدخل الامريكي. لا يوجد مانع بل من الضروري ان يرفع الانسان صوته حتي عبر المؤسسات الخارجية، وانا عندما يسألني اي صحفي اجنبي عن التفرقة اقول ان هناك تفرقة ولا اخفي ذلك. إلا أنني أرفض ان اطلب

من جهة أن تمارس ضغطها المادي والمعنوي علي مصر. هناك فارق بين ان يتحدث الانسان الي لجنة حقوق الانسان يذكر خلالها وقائع ويعمل علي تعبئة الجماهير ضد أية ممارسات تنتهك حقوق الانسان، وبين اللجوء الي الكونجرس الامريكي للمطالبة بوقف المعونات عن مصر، او فرض عقوبات عليها، وكل ما يهمني هنا أن هذا الموضوع يزيد من تردي المناخ العام. فإذا كان المصريون جميعا يعرفون ان الكونجرس الامريكي موال لاسرائيل، وأن الولايات المتحدة تستخدم حق الفيتو لحماية اسرائيل من العقاب علي ما ترتكبه من جرائم في حق العرب مسلمين ومسيحيين، ازاء كل ذلك يأتي هؤلاء الاخوة يطالبون بقطع المعونة علي مصر. فقط ان تتخيل ان مواطنا عاديا ذهب يشتري الخبز ففوجئ بمضاعفة ثمنه، وعندما سأل قالوا له أن نصاري مصر طلبوا من نصاري امريكا وقف المعونة، ماذا تتوقع رد فعل هذا المواطن؟ المناخ العام ردئ ويجب أن نحاول تصويبه برقة ودون ضغط. في هذا المجال احب ان اؤكد انه في وقت ما لا يمكن المطالبة بكل الحق، أنما بما هو ممكن من حق. نريد ان نتطور مع المناخ العام ونطور المناخ العام. هذا المناخ العام تراكم علي مدار عشرات السنين، فهذه مشكلة عميقة الجذور. فالخط الهمايوني وجد في ظل حكومة سعد زغلول التي يتغني الجميع بأنها حكومة الوحدة الوطنية وينسون ان قبل هذه الحكومة بعشر سنوات كان هناك المؤتمران القبطي والاسلامي ولولا تلافي الازمة آنذاك كان يمكن ان

ينقسم هذا المجتمع. ما أريد قوله ان الجهد يجب أن ينصرف الي اعادة تكوين العقل المصري علي اساس الوحدة الوطنية من خلال الاعلام والتعليم والممارسات العملية. فما تحقق تاريخيا يتغير تاريخيا ايضا، فلا يمكن تغيير نفسية الشعوب آليا بل من خلال جهد تراكمي.

أ. سليمان شفيق
صحفي وباحث

السؤال الاول

١ - هل تعتقد سيادتكم ان هناك مشاكل للمواطنين المصريين الاقباط؟

نعم هناك مشكلات.

السؤال الثاني

٢ - اذا كانت الاجابة بنعم ، فما هي المشكلات بالترتيب ؟

هناك ثلاثة مستويات من المشاكل التي تواجه الاقباط في مصر :

المستوى الاول : قانوني ينتقص من المواطنة مثل :

١ - الشروط العشرة لبناء الكنائس التي اصدرها العزبي باشا وكيل وزارة الداخلية ١٩٣٤، والتي تفرق بين ابناء الوطن في بناء دور العبادة.

٢ - قانون الاحوال الشخصية الذي يخرق قانون حضانة الاطفال لصالح من يشهر اسلامه من العائلة المسيحية.

٣ - جامعة الازهر التي تمول من ضرائب المصريين (مسلمين ومسيحيين)ولا تقبل غير المسلمين.

المستوى الثاني : التميز العرفي .. مثل :

عدم التعيين في الوظائف العليا، والوزارات السيادية، وتحديد نسب بعينها في الكليات العسكرية وغير ذلك.

المستوى الثالث : التمييز من قبل بعض الجماعات الاسلامية

مثل تسمية الاقباط بأهل الذمة، والاعتداء عليهم وعلي ممتلكاتهم وكنائسهم. والتي تصاعدت منذ احداث الخانكة ١٩٧٢ حتي الآن ١٩٩٨.

السؤال الثالث

٣ - ماهو الاسلوب الامثل من وجه نظر سيادتكم لحل مشكلات الاقباط؟

هناك مستويان للحل :

الاول : عبر تفعيل آليات المجتمع المدني، وتحريك دعاوي المساواة القضائية، والمشاركة السياسية من اجل ترسيخ الديمقراطية والمجتمع المدني كطريق للحل.

الثاني : الدعوة لمؤتمر وطني اشبه بالجمعية التأسيسية من كل ابناء الوطن الواحد، مع الاخذ في الاعتبار اقباط المهجر وعدم وضع وجههم في الحائط، فهم وطنيون توجعهم آلام الوطن، وان كان لنا مآخذ علي بعض تصرفاتهم التي تنبع من طبيعة المجتمعات التي يعيشون فيها، وانقطاع الحوار معهم.

د. سليمان نسيم

استاذ اصول التربية

بجامعة حلوان سابقا

السؤال الاول

١ - هل تعتقد سيادتكم ان هناك مشاكل للمواطنين المصريين الاقباط؟

نعم هناك مشاكل، ومن اسباب هذه المشاكل غياب الوعي بحقوق الانسان، وتجاهل القيم الروحية والاجتماعية النقية للاديان، والانسياق وراء العواطف دون بصيرة، وسوء فهم معني القلة العددية، وضعف الانتماء الوطني، ويساعد علي وجود المشاكل الافتقار الي خطة ثابتة لاعداد الكوادر الادارية الواعية، والاعتماد فقط علي الاقدمية او الاختيار الذي قد تلونه اعتبارات المحاباة والمحسوبية، وايضا غياب المسئولية القانونية لمن يتسبب بسوء اختياره في وقوع الكثير من الاخطاء العامة، وفي انزال الضرر بمصلحة مصر. واخيرا بطء اجراءات التقاضي مما يسم التطبيق القانوني بالعجز في الكثير من الاحيان ويترتب علي ذلك سيادة ثقافة الرضاء بالواقع، والعمل بالمثل الشعبي «ايه اللي رماك علي المُر.. فرد الأمر منه».

السؤال الثاني

٢ - اذا كانت الاجابة بنعم ، فما هي المشكلات بالترتيب ؟

١ - هناك ظلم واضح في اعطاء الاقباط حقهم في الاذاعة والتليفزيون والمقارنة هنا صارخة تنضح بالظلم عندما تواجهنا اسئلة مثل : كم دقيقة مخصصة للاقباط اسبوعيا بالقياس الي محطات الاذاعة المخصصة للاغلبية.

٢- كذلك هناك نوع من التعتيم علي تعداد الاقباط.

٣ - هناك ايضا إهمال كامل متعمد للحقبة القبطية في مناهجنا وتقصير واضح في انشاء قسم للحضارة القبطية باحدي جامعاتنا ، مما ترتب عليه اننا صرنا اضحوكة في نظر العالم المتمدين الذي تهتم اغلب جامعاته بالدعوة الي مؤتمرات الدراسات القبطية وبالتأليف في فروع هذه الدراسات.

٤ - لا اهتمام باعداد مدرس التربية المسيحية علي عكس زميله مدرس التربية الاسلامية، واحب ان انتهز هذه الفرصة لاقترح اضافة درس مشترك يقضي علي ظاهرة الفصل البغيضة بين التلاميذ المسيحيين والمسلمين في حصة الدين ولنسميه درس الريادة، او اخلاقيات الاديان وفي حصته يدخل المدرس المسيحي وزميله المسلم لتوضيح نقاط اللقاء بين الدينين غسلا لرواسب التعصب، او التعاليم الخاطئة التي قد تبثها اسرة جاهلة او اعلام غير واع.

السؤال الثالث

٣ - ماهو الاسلوب الامثل من وجه نظر سيادتكم لحل مشكلات الاقباط؟

فمن الواضح ان تجنب الاسباب، وعلاجها، مع صفاء النية وتفضيل الصالح العام ميسور، فنحن بلد حضاري، لنا تراثنا المعرفي الشامخ، ومن مضامينه حب العدالة وتنمية الضمير وتجنب الظلم ومراعاة حقوق الغير، ولعل الاستماع للجنة تقصي حقائق محايدة فيه بعض الخير. علي أنني احب ان اضيف ان البدء بمدرس التعليم الاساسي يعتبر نقطة بدء رئيسية، بالاضافة الي ادخال تعديلات جذرية علي وسائل الاعلام، المرئية والمسموعة، ثم علي مناهج التربية الدينية الاسلامية والمسيحية لوضع نقط مشتركة تجمع بين أطفالنا فبوحدة الثقافتين تنمو تطلعاتهم الروحية والوطنية علي ارض واحدة.

المهندس سمير مرقس

الامين العام المشارك

لمجلس كنائس الشرق الاوسط

السؤال الاول

١ - هل تعتقد سيادتكم ان هناك مشاكل للمواطنين المصريين الاقباط؟

باديء ذي بدء لابد من الاتفاق علي مجموعة من الامور تشكل في مجملها مقدمات هامة سوف تحدد الي حد بعيد النتائج التي سوف نصل اليها، هذا من جانب. ومن جانب اخر تحكم - هذه المقدمات رؤيتنا لموضوع طال الحديث فيه وكثر الا وهو الشأن القبطي. فمنذ اكثر من ٢٥ عاما والحديث لم ينقطع عن الفتنة الطائفية، وهموم الاقباط. والعلاقات المسيحية الاسلامية في مصر. وإذا كان استمرار الحديث دون انقطاع يعكس قدرا من الاحساس بالاهتمام بالقضية وحساسيتها الا انه يعكس في نفس الوقت قدرا من العجز عن بلوغ حلول ناجعة تغلق الملف وتدفع بالجماعة الوطنية المصرية الي تقدم.

ويمكن القول، إذا عدنا الي حديث المقدمات، الي ان اقباط مصر هم جزء لا يتجزأ من التركيب الاجتماعي المصري ككل. يتأثر بما يدور فيه من متغيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية وتتأثر بذلك ادوارهم وردود افعالهم تبعا لما يحدث.

كذلك فإن التعامل مع الظاهرة الطائفية ينبغي ان يتم في اطار ان لكل ظاهرة اسبابها التي تؤدي الي حدوثها واستمرارها بالدرجة التي تجعل منها ظاهرة، ومن المهم عند التعامل مع الظواهر وخصوصا اذا كانت ظواهر مرتبطة بالكائن الاجتماعي/ الانسان وبالجماعات البشرية، الا نتعامل معها منفصلة عن سياقها التاريخي العام. وعليه فإنه يمكن ان نضع مقولة اقرب الي القانون، حكمت وضع الاقباط في مصر وكذلك علاقتهم بالمسلمين وعكست حالة الجماعة الوطنية المصرية، صعودا وهبوطا عبر العصور، الا وهو ان درجة التكامل / الاندماج بين مكوني الجماعة الوطنية تزداد مع فترات النهوض والتقدم، والعكس صحيح، فإن درجة التكامل، الاندماج.. تتراجع لصالح التجزئة/ الشقاق مع فترات السقوط والتخلف بسبب الازمات المجتمعية الحادة والتغيرات المركبة. لذا نجد ان انعقاد المؤتمرين القبطي والاسلامي (المصري) عام ١٩١١ قد تولدا في ظروف ازمة اقتصادية شديدة واحتلال اجنبي. وبنفس هذا المعيار نجد احداث الفتنة الطائفية التي عرفتها مصر علي مدى ربع القرن الاخير تأتي في اطار تغيرات اقتصادية واجتماعية حادة ومتلاحقة. وفي المقابل نجد ان في مشروعي ثورتي ١٩١٩ (ببعدها السياسي) و١٩٥٢ (في

بعدها الاجتماعي)، قد مثلا دفعة في اتجاه التكامل/ الاندماج بين مكوني الجماعة الوطنية، واستقرار للحالة الدينية بين المسلمين والاقباط.

في ضوء ما سبق نجد انه من الاهمية بمكان اختيار المقاربة الملائمة لتناول هموم الاقباط. واتصور هذه المقاربة تنطلق من تجنب وضع الاقباط في تقابل مع المسلمين او تجاور مع اخرين وانما تضع الاقباط باعتبارهم مكونا ثريا ذا تنوع طبقي، وفئوي، ..الخ، من مكونات الجماعة الوطنية، ايضا فإن ردود افعالهم هي نفسها ما يسلكها الاخرون نتيجة لنفس الاسباب والدوافع، فمثلا قضية المشاركة السياسية او العزوف عنها يمكن اعتبارها نموذجا عمليا للتوافق الذي يجمع بين الاقباط والمسلمين في هذه القضية ولنفس الاسباب والدوافع.

ايضا تنطلق مقاربتنا المقترحة من تحديد الارضية التي ينطلق منها حديثنا عن هموم الاقباط، خاصة وان الحديث عنها تأرجح بين حديثين كلاهما مر. الحديث الاول وهو ما يمكن تسميته بالحديث «الطائفي» والثاني بالحديث «الاقلوي». فبالنسبة للأول: الحديث الطائفي، والذي انطلق من تقسيم الجماعة الوطنية علي اساس ديني الذي حمل ضمنا تمجيدا لقيم طائفة علي حساب اخرى وخلق نوع من عدم التكافؤ بسبب ان الطائفة الغالبة تحاول ان تجد مخرجا لابناء الطائفة الاخري في شكل هبات ومنح تأويلية. اما الحديث الثاني، الحديث الاقلوي فهو حديث يصنع من الاقباط جماعة مستقلة وكتلة واحدة

صماء كونهم اقلية من حيث العدد والانتماء الديني مستخدمين الاثباتات الاثنية مع تضخيم التباين والاختلاف بينهم وبين باقي اعضاء الجماعة الوطنية.

ومع ضجيج الحديث «الطائفي» والحديث «الاقلوي» تواري حديث «المواطنة» وهي الارضية التي نراها المنطلق لاي حديث عن هموم الاقباط. فالمواطنة تعني التكافؤ بين الجميع الذين يعيشون علي ارض الوطن، وتعني ايضا ان هناك حركة وطنية تشارك فيها الجميع وانجزوا معا انجازات وطنية واخفقوا ايضا معا. وان الحديث عن الهموم يكون بمشاركة الجميع والبلوغ معا لحلول من واقع المسئولية المواطنية المشتركة دون نظرة استعلائية من طرف لآخر ودون استقلال طرف عن الاخر.

السؤال الثاني

٢ - اذا كانت الاجابة بنعم ، فما هي المشكلات بالترتيب ؟

النوع الاول: الهموم الدينية المؤسسية مثل بناء الكنائس والاوقاف.

النوع الثاني : الهموم الحياتية.

فبالنسبة للنوع الاول اتصور ان يتم في الاطار المؤسسي والقانوني وتحديدا بين الكنيسة والدولة اخذا في الاعتبار كل الجهود البحثية التاريخية والقانونية التي تصب في حل هذه الهموم.

اما النوع الثاني من الهموم إلا وهي «الحياتية» فسوف أركز عليها

والتي اتصور انها تحتاج الي جهود الجميع من اجل تجاوزها، وهذه الهموم يمكن حصرها في خمسة هموم كما يلي :

١ - المناخ الطائفي :

ونقصد به الاستمرار المتصاعد للممارسات الطائفية، فكريا وماديا، كما وكيفا، اذ بدأ الحديث عن الطائفية من حيث تقسيم للبشر كل بحسب دينه وما وافق ذلك من تمجيد لقيمة الطائفة وصحوة الوعي الذاتي الديني الذي يتضمن تجاهلا لفهم الاخرين ويحمل في جوهره بذور عدم المساواة والرغبة في التميز والتسيد علي الاخر، ومن ثم يجعله يسلك مسلكا سلبيا حيال الغير. وفي تقديري، يعتمد المناخ الطائفي علي آليتين هما :

- الطائفية النصوصية والفكرية، ونعني بها توظيف النصوص الدينية والاجتهادات الفكرية في اتجاه دعم المناخ الطائفي، مما يترتب عليه نظرة دونية للآخر الديني.

- الطائفية العملية والمادية، ونعني بها عمليات العنف الطائفي التي تمثل النتيجة الطبيعية للطائفية النصوصية والفكرية.

ويكشف العنف عن العلاقة الوطيدة بين السلوك ونظام التفسير الديني لصورة الاخر / الاقباط.

٢ - صعود الاسلام السياسي :

منذ هزيمة سنة ١٩٦٧، وهو العام الذي اتفق علي اعتباره عام سقوط المشروع والحلم، اخذ الاسلام السياسي في الصعود، ونقصد

بالاسلام السياسي، الاسلام الذي يطرح نفسه بديلا عن الانظمة القائمة ويعد لاقامة الدولة الاسلامية، لقد ادى ذلك الي ما يمكن تسميته «تديين الحركة السياسية والاجتماعية» أي تحول الفعل العام السياسي والاجتماعي ليكون عملا دينيا، تصبح بموجبه حلبة الصراع السياسي والاجتماعي مجالا للمنافسة، لا بين تيارات سياسية بل بين دين وآخر، او بين متدينيين وغير متدينيين. ولذا وجد الاخر الديني / الاقباط نفسه خارج هذا المشروع.

٣ - تراجع «المواطنة» : فكرا او ممارسة

نتيجة لما سبق، اعيد النظر في الموقف من الاقباط من حيث طرح التعامل معهم علي اساس انهم «أهل ذمة» وأنتجت ادبيات كثيرة تدور حول هذا المعني. وبدلا من ان تؤدي الصحوة الاسلامية الي دعم الجماعة الوطنية بحيث تمثل استمرارا للمنجزات المشتركة التي حققها معا المسلمون والاقباط عبر العصور في مواجهة التحديات التي تعرضت لها الجماعة الوطنية، ادت الي تزايد الشعور بالذات في مواجهة الاخر. واستبدال المواطنة كمبدأ يحمل في جوهره المساواة بين الجميع والحق في حكم البلاد وادارتها وتقاسم مواردها من دون تفرقة ، بمبادئ اخرى تناقض المواطنة التي قطع شوطا في انجازها من قبل الجماعة الوطنية.

ويصبح القبطي امام خيارين، اما الوجود والمشاركة ولكن علي اساس ديني مما يعني الاصطدام ، او الانسحاب حفاظا علي وحدة الوطن.

٤ - التشكيك في العقيدة الايمانية

تعد العقيدة الدينية بالنسبة الي الشرقي من الامور المقدسة والعزيزة الي نفسه وقلبه ووجدانه، وتاليا فإن التطاول او التجريح الذي يمس المعتقد الديني انما يتسبب بألم شديد، وعليه، فإن اقسى ما يواجه المسيحي اليوم هو المساس بالايمان في وسائل الاعلام مما يهدد تماسك الجماعة الوطنية.

٥ - الاخلال بمبدأ تكافؤ الفرص

افرزت الحركة الدينية انساقا اقتصادية واجتماعية وتعليمية خاصة بها، وعليه فمن البديهي ان يرتبط العمل والالتحاق بهذه الانساق بالانتماء الديني، مما ولد شعورا بتضاؤل فرص العمل او التعليم او الامتلاك مع وجود مشاكل اقتصادية واجتماعية تمر بها مجتمعاتنا.

السؤال الثالث

٣ - ماهو الاسلوب الامثل من وجه نظر سيادتكم لحل مشكلات الاقباط؟

في ضوء ما سبق اتصور ان الجماعة الوطنية المصرية بكل عناصرها: الدولة والمجتمع المدني، المسلمون والاقباط، التيارات السياسية والاتجاهات الفكرية، رجال الدين والمدنيون..، مطالبة بما يلي:

١ - الدعوة لحوار وطني شامل تلتقي فيه كل هذه العناصر لمناقشة الموضوع من جميع ابعاده:

- دراسة المسار التاريخي الذي مرت فيه المسألة الطائفية في مصر.

- دراسة كل المساهمات الوطنية التي تناولت الموضوع. وبحث ما طرأ عليه من مستجدات.

- دراسة دور العنصر الخارجي في تأجيج المسألة الطائفية ببعديه الاقليمي والدولي.

- اعداد اجتهادات نظرية حاسمة حول مفهوم المواطنة علي مستوى الفقه والفكر.

٢ - الوصول معا (بين مكونات الجماعة الوطنية) الي حلول يرضاها الجميع كونهم اعضاء في جماعة وطنية واحدة.

٣ - تحديد الاجراءات العملية التي من شأنها أن تجعل من الحلول التي يتم الاتفاق عليها موضع التنفيذ.

٤ - البدء بوضع خطة اعلامية وتعليمية مدروسة تعني بما يلي:

أ - الترويج لقيمتي المواطنة والاعلاء من شأن الاخر وبثهما في شتى الاشكال الاعلامية.

ب - انعاش الذاكرة الوطنية بالمواقف الايجابية التي كان لها دور كبير في نهوض الجماعة الوطنية المصرية.

ج - التأكيد علي وحدة تاريخ مصر والاستمرارية الحضارية عبر العصور.

د - القاء الضوء علي كفاح اقباط مصر ودور الكنيسة الوطنية عبر العصور مع التركيز علي العصر القبطي.

٥ - الاصرار علي حضور الآخر في شتى الهياكل المؤسسية والايقان ان حضور الآخر انما يعكس قدرة الثقافة المعاصرة علي قبول التنوع.

٦ - خلق مساحات عمل مشتركة علي المستوي الاهلي والنقابي والسياسي.

الاستاذ طارق احمد حجي

كاتب وخبير بترول

السؤال الاول

١ - هل تعتقد سيادتكم أن هناك مشاكل للمواطنين المصريين الاقباط؟

نعم هناك العديد من المشاكل التي تواجه المواطنين الاقباط في مصر.

السؤال الثاني

٢ - اذا كانت الاجابة بنعم، فما هي المشكلات بالترتيب ؟

- عدم التمثيل العادل بمجلس الشعب.
- عدم التمثيل العادل بالوظائف العليا.
- تجاهل الاعلام لمناسباتهم وثقافتهم الدينية.
- تعرض مصالحهم (ناهيك عن ارواحهم) لخطر الاعتداء من

المتطرفين.

- تجاهل البعد القبطي / المسيحي في دراساتنا التاريخية.

السؤال الثالث

٣ - ماهو الاسلوب الامثل من وجه نظر سيادتكم لحل مشكلات الاقباط؟

(١) العدالة في التمثيل في المجلس التشريعي والوظائف القيادية.

(٢) اهتمام القيادة بالتسامح كأهم مقوماتنا الحضارية وضرب المثل الحي علي ذلك.

(٣) زرع بذور التسامح في البرامج الدينية والتعليمية.

(٤) قيام الاجهزة الاعلامية بدور ايجابي في نشر ثقافة التسامح.

الاستاذ عادل حسين

امين عام حزب العمل

السؤال الاول

١ - هل تعتقد سيادتكم ان هناك مشاكل للمواطنين المصريين الاقباط؟

بطبيعة الحال توجد مشكلات ولكن في تقديري انها تعرض في أغلب الاحيان بطريقة مبالغ فيها، ومن ناحية أخرى فإن جزءاً من مشاكل الاقباط لا نراهم ينفردون بها إذ تشاركهم فئات أخرى في مثل هذه المشكلات.

السؤال الثاني

٢ - اذا كانت الاجابة بنعم ، فما هي المشكلات بالترتيب ؟

أبرز المشكلات

سأتحدث عن ابرز هذه المشاكل في تقديري والتي وصفتها في الاجابة الاولي بأنها تحمل قدراً من المبالغة اضافة الي انها مشاكل لا

ينفرد بحملها الاقباط وحدهم.

من هذا الحديث عن المشاكل في بنا ء الكنائس ودور العبادة، فالمؤكد أن هذه احدى المشاكل التي تتطلب علاجا بحيث تكون الاجراءات المطلوبة أقل تعقيداً مما هي الان، ولكنني اصف هذه المشكلة بأنها من امثلة المشاكل التي بولغ في تصويرها، إذ اعتقد أنه من الناحية العملية لا يوجد نقص ملموس في عدد الكنائس المطلوبة للمسيحيين، فلو حسبنا نسبة عدد الكنائس إلى عدد المرتبطين بها سنجد - في تقديري- أن هذه النسبة اعلي في المتوسط من النسبة المقابلة عن عدد المساجد إلى عدد المترددين علي هذه المساجد.

ومن ناحية أخرى فإن الجمعيات الاسلامية التي تعمل في أوجه البر والخدمات تلقي تضييقا من السلطات والرقابة قد تزيد - في كثير من الاحيان- علي التدخل الذي تمارسه الدولة في الانشطة الكنسية.

أنتقل بعد هذا الي مشكلة اخرى تتعلق بالحرمان النسبي للاقباط من الوظائف العامة، فمن المؤكد أن هذه مشكلة قائمة، ولكن أرى هنا أيضا أن عرضها وتحليلها يكون في أحيان كثيرة مشوبا بقدر من المبالغة، فرغم قيام هذه المشكلة فإن قدراً من التحييد لنتائجها يتمثل في أرتفاع متوسط التعليم والدخل حسب تقديري عند الاقباط عن المتوسط المقابل عند المسلمين ، لا يعني هذا طبيعة الحال تبريراً لحرمان اي قبطي من التعيين في أية وظيفة يستحق الوصول اليها طبقا لكفاءته ومؤهلاته ولكن يعني قولي ان هذه المشكلة التي نعترف

بوجودها هناك ما يخفف منها، وما يعكس بالتالي أن المكانة الاجتماعية للاقباط عموما ليست تحت ضغط بالغ الشدة علي النحو الذي يبدو أحياناً في المناقشات والتحليلات. وفي هذه المشكلة المتعلقة بالوظائف العامة نضيف أن بعض الفئات الاخرى في المجتمع تعاني من مشكلة مشابهة فتعيين النساء علي سبيل المثال يلقي قدراً من التضييق وكذلك ابناء الفقراء، حيث تلعب الوساطة وما أشبه دوراً مهما في استبعاد هؤلاء من الوظائف التي يستحقونها.

السؤال الثالث

٣ - ماهو الاسلوب الامثل من وجه نظر سيادتكم لحل مشكلات الاقباط؟

أقول أن الحل الأول : يتمثل في الجهود المتبادلة لتطوير التربية لدي المسلمين والمسيحيين بحيث يجري تعميق قيمنا التقليدية علي التسامح والتعايش بطريقة اخوية في مواجهة افكار التعصب والغلو في صفوف الجانبين.

الحل الثاني : هو توسيع مساحة التلاقي في الانشطة الاجتماعية والاقتصادية، ويشمل هذا بطبيعة الحال الانشطة الرياضية والثقافية والفنية، وينبغي ان نسعى الي تقليص حجم المنظمات ذات الطابع الطائفي المغلق وهي ظاهرة انتشرت في السنوات الاخيرة. وهذا الذي ذكرناه في البندين السابقين هو مدخل ضروري للحل الثالث الذي يتمثل في زيادة مشاركة الاقباط في الجهاز الاداري بمستوياته المختلفة، فهذه مشكلة لا تحل بمجرد اصدار قرارات سياسية، بل

ينبغي إلى جانب القرارات أن يتحقق المناخ المناسب الذي يتحقق عبر البندين السابقين.

ويأتي بعد ذلك تطوير النظام السياسي في مصر بحيث يكون أكثر سعة وترحيبا بمشاركة المسيحيين فيه، ولكن هذا التطوير المطلوب لا يسقط من السماء، وبالتالي فإنه يثير قضية مشاركة الاقباط في إحداث هذا التطوير اي أن يشارك الاقباط باعتبارهم مواطنين في تطوير الديمقراطية والتعددية السياسية، ويتطلب نضالهم الي جانب المسلمين في تطوير الديمقراطية ان يشاركوا كذلك في نضال الجماهير المصرية من أجل القضايا القومية العامة. فتكون لهم مواقفهم في المواجهة ضد المخططات الامريكية والاسرائيلية، ويكون لهم نضالهم حول مناهج التنمية المقترحة وحول توثيق العلاقات بين مصر وشقيقاتها العربية، وفي كل هذا النضال يختلف ابناء النخبة السياسية في مصر، ومن الطبيعي بالتالي ان ينخرط المسيحيون مثل سائر المصريين في هذه النضالات، وفي اوضاعنا الحالية فإن كل هذه الجهود التي يسعي المثقفون عموما والسياسيون الي المشاركة فيها سيتعرضون بالضرورة الي اضطهاد وتضييق، ولكن بقدر اسهام المسيحيين المصريين في دفع هذا الثمن تتأكد الوحدة الوطنية وتترسخ، وهذه هي الخبرة الاساسية المكتسبة من تاريخنا السابق.

دكتور عادل كامل حنا

ناقد موسيقي

السؤال الاول

١ - هل تعتقد سيادتكم ان هناك مشاكل للمواطنين المصريين الاقباط؟

نعم وبالتأكيد !!!

السؤال الثاني

٢ - اذا كانت الاجابة بنعم، فما هي المشكلات بالترتيب ؟

المشكلات عديدة جدا وتواجه جميع الاجيال.. ابتداء من تدريس التاريخ لطلاب المدارس الذي يخلو من الحقبة القبطية (٧٠٠ سنة) الي كافة انواع المعرفة المسيحية مثلها مثل الحقبة العربية (الاسلامية).. ثم ذات الشئ في التعليم الجامعي فالكليات المتخصصة (الآداب - التربية - السياحة والفنادق- الآثار..الخ) تخلو من ذكر الحضارة والتاريخ والفنون القبطية.. أين برامج دراسة القبطيات في هذه الكليات؟!

إذا كان تعداد الشعب القبطي يصل الي ١٥ مليون مواطن فأين هذه النسبة (٢٥٪ تقريبا من تعداد الشعب المصري و٣٣٪ بالنسبة الي تعداد الاخوة المسلمين) اين هذه النسبة في تشكيل الوزارة (٣٠ وزارة بينهم وزارة واحدة ونصف!) وبين اعضاء مجلس الشعب.. ومجلس الشورى والمحافظين (لاشئ) ومديرو الامن (لا شئ) وأين الاقباط كرؤساء للجامعات (لا شئ)، وعمداء الكليات.. ومديرو الهيئات التعليمية.. ومديرو التربية والتعليم.. وامناء الكليات.. واين رؤساء مجالس الادارة.. ورؤساء الهيئات المختلفة في الوزارات والقطاع العام..

وفي الاعلام.. مذيعتان تليفزيونيتان فقط وسط اكثر من ٥٠٠ مذيع ومذيع!!.. رؤساء القنوات ورؤساء القطاعات الاذاعية.. (لا شئ). وفي الثقافة .. اين رؤساء القطاعات المختلفة (لا أحد علي الاطلاق). وفي الصحافة .. اين رؤساء مجالس الادارات (لاشئ) رؤساء التحرير (واحد او اثنين علي الاكثر من اكثر من خمسمائة صحيفة ومجلة!!)

مأساة الخط الهمايوني الذي يعود الي عصر الاستعمار التركي العثماني لمصر.. الغاء العصر القبطي من مختلف كتب التاريخ

السؤال الثالث

٣ - ماهو الاسلوب الامثل من وجه نظر سيادتكم لحل مشكلات الاقباط؟

ان يعامل الاقباط كمواطنين من الدرجة الاولي شأنهم شأن زملائهم في المواطنة من الاخوة المسلمين.

ان تلغي قوانين اضطهاد الاقباط فورا مثل قانون الخط الهمايوني الخاص ببناء وترميم الكنائس وغيرها..

ان تلغي خانة الديانة من كافة الهويات الشخصية..

الاعتراف بالجامعة القبطية التي تضم الكليات الاكليريكية ومعهد الدراسات القبطية ومعهد ديديموس وغيرها، وان تعترف بها الدولة لشهادات التخرج فيها وتعمل علي دفع مرتبات الخريجين عند تعيينهم في اي موقع شأنهم شأن اخوانهم من خريجي كليات جامعة الازهر.

اذاعة قداسات الاحد كاملة من احدي الاذاعات الرئيسية ومن احدى قنوات التليفزيون الهامة واذاعة قداسات المناسبات الدينية (الاعياد) كاملة..

د٠ عادل كامل غبريال

محام - وعضو سابق بمجلس الشوري
ورئيس جمعية التوفيق القبطية

السؤال الاول

١ - هل تعتقد سيادتكم ان هناك مشاكل للمواطنين المصريين الاقباط؟

نعم هناك مشكلات يجب حلها ٠

السؤال الثاني

٢ - اذا كانت الاجابة بنعم ، فما هي المشكلات بالترتيب ؟

١ - مشكلة بناء الكنائس حيث لا يتم بناء كنائس إلا بقرار من رئيس الجمهورية، وإن كان رئيس الجمهورية قد فوض اختصاص ترميم الكنائس إلى المحافظين، إلا أن المسألة لا تحل بتفويض الاختصاصات بل بالغاء الخط الهمايوني والشروط العشرة التي اصدرها وكيل وزارة الداخلية عام ١٩٣٤، التي تنبع منها هذه الاختصاصات٠ لان القيود المفروضة علي بناء الكنائس لا تساير روح العصر٠

٢ - ضعف الوجود القبطي في المجالس النيابية، وهذا ناتج عن عدم انتخاب اقباط، حتي ان الحزب الوطني الديمقراطي لم يرشح اي قبطي لخوض انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٩٥، وعلاج هذا الخلل بالاحتكام الي مبدأ التعيين يعد مسألة ممجوجة، لان التعيين استثناء علي الاصل، علاوة علي ان عدد الاقباط المعينين قليل للغاية.

٣ - عدم شغل الاقباط لعدد من الوظائف المهمة كالمحافظين ورؤساء الجامعات، رغم ان هذه الوظائف يجري شغلها بالتعيين، مما يعني ان الحكومة تستطيع دفع عناصر قبطية لتولي بعض هذه المواقع.

السؤال الثالث

٣ - ماهو الاسلوب الامثل من وجه نظر سيادتكم لحل مشكلات الاقباط؟

يمكن حل هذه المشاكل الثلاث بالحوار الداخلي، فنحن ضد التدخل الاجنبي في شئون مصر الداخلية، لان الاقباط جزء من نسيج الشعب المصري، وما يعانون منه هي مشاكل داخلية يتم حلها في الداخل. ويمكن حل هذه المشاكل علي عدة مستويات. منها مستوى مجلس الوزراء، ومجلس المحافظين، من خلال خطط وسياسات محددة لمواجهة المشاكل والهموم القبطية، ومن خلال اللقاءات التي تجري بين البابا شنودة وشيخ الجامع الازهر د. سيد طنطاوي لانهما رمزا الوحدة الوطنية في مصر. ويمكن من خلال اللقاءات التي تجمعهما حل مشكلات كثيرة.

الاستاذ فايز فرج

كاتب واذاعي

السؤال الاول

١ - هل تعتقد سيادتكم ان هناك مشاكل للمواطنين المصريين الاقباط؟

لاشك ان هناك هموم ومشاكل للاقباط في مصر، وهي وان كانت جزءا كبيرا من هموم المجتمع ككل لكنها مع المسيحيين لها شكل خاص. فالمواطن المسيحي المصري رسميا مواطن من الدرجة الاولي، ولا فرق بين مسلم ومسيحي الا بالعمل الافضل كما يقول شيخ الجامع الازهر، اما الواقع فيختلف لا قانونيا ولا حكوميا، وانما يختلف باختلاف الناس والقيادات والتعصب الذي يصيب البعض.

السؤال الثاني

٢ - اذا كانت الاجابة بنعم ، فما هي المشكلات بالترتيب ؟

اهمها عدم التعيين في وظائف الحكومة، وعدم الترقي ايضا، وكذلك عدم الترشيح في قوائم الحزب الوطني لمجلس الشعب، وعدم الاهتمام في الاعلام بالوجود القبطي المسيحي، فمثلا صلاة القداس لا

تذاع علي الهواء إلا في الاعياد فقط، اي مرتين سنويا، ولا توجد برامج اسبوعية في التليفزيون او الاذاعة، ما عدا قداس الاحد الذي يذاع اسبوعيا كل احد من اذاعة فلسطين، واعتقد انه لا يذاع للمسيحيين في مصر، وانما يذاع للأخوة الفلسطينيين، من هنا لا اعتبره اعلاما موجها لاقباط مصر، واذا كان الهدف منه اقباط مصر المسيحيين فلماذا لا يذاع من الاذاعة المصرية الأم مثل البرنامج العام او شبكة الشباب والرياضة أسوة بقداس الاعياد.

من هموم الاقباط ايضا النسبة التي تلتحق بكليات الشرطة والدفاع والحربية فهي نسبة ضئيلة جدا لا تجاوز ٢٪ أو أقل فلماذا؟ مع أن حرب اكتوبر العظيمة قدمت لنا ابطالا مسيحيين تفخر بهم مصر!

قلت ان المسيحيين المصريين يتمتعون بكامل المواطنة لكن المشكلة مشكلة افراد، فبعض القيادات المريضة بالتعصب تحرم الاقباط المسيحيين من الترشيح في المجالس النيابية، وفي التوظف الحكومي، وفي الترقي العادي، لا لشئ الا لأنها مريضة بالتعصب الاعمي، وهذا اتجاه خاص ليس للحكومة او الدستور ذنب فيه، فهؤلاء المتعصبون مرضي وغير اسوياء، وليست كل القيادات تعاني من ذلك بالطبع، والمتعصب يكون متعصبا لا في عمله فقط، بل في بيته ايضا، بمعني انه يتعصب مع ابنائه واخوته لأنه مجرد مرض.

السؤال الثالث

٣ - ماهو الاسلوب الامثل من وجه نظر سيادتكم لحل مشكلات الاقباط؟

لا شك ان كل مشكلة لها حل، وهموم الاقباط لها حلول بالطبع، المهم ان تضع الدولة نصب عينها القيادات المختلفة في المؤسسات والوزارات والهيئات، وتقيمهم، وتبعد الذي يظهر عليه هذا المرض اللعين، التعصب ، حتي تدار الدولة بواسطة مجموعة من الاسوياء الذين يؤمنون بالوحدة الوطنية، كذلك الاهتمام بالبرامج الدينية ضروري ولكن يجب الا ينفرد بالميكرفون او الشاشة الصغيرة ، اي رجل دين لا يعرف الدين جيدا، ولا يعرف الحب والتسامح، حتي لا يسمع المسيحيون كلاما سيئا عن دينهم، او تفسيراً غير مسئول للانجيل، لماذا لا يهتم رجال الدين بالحديث عن الاسلام وحسب، ويتركون المسيحية او النصرانية في حالها.

ثم نحن نعيش في مجتمع علماني ويجب ان يكون هكذا، والدين له كل الاحترام ولكن في المسجد والكنيسة وحسب، الرئيس الراحل انور السادات كان معجبا بتجربة الزعيم كمال اتاتورك في تركيا وهي تجربة علمانية واضحة أدت الي تقدم تركيا لتصبح احدى الدول الاوربية، ونحن نحتاج لذلك، ولو عاش السادات كان سيفعل ذلك. قبل أن اختم كلمتي اريد ايضا ان ينفعل الاقباط المسيحيون مع المجتمع المصري، فالتقوقع يؤدي الي تقسيم المجتمع، وبما أننا نحن المسيحيين جزء من نسيج هذا المجتمع، ونحن عنصر واحد لا عنصرين ، فعلينا التفاعل والعمل والمحاولات الدائبة لاثبات وجودنا حتي يتحقق الهدف الاسمي «مصر للمصريين».

الاستاذ· كريم صبحي

باحث بمركز ابن خلدون

السؤال الاول

١ - هل تعتقد سيادتكم ان هناك مشاكل للمواطنين المصريين الاقباط؟

نعم توجد مشكلات

السؤال الثاني

٢ - اذا كانت الاجابة بنعم ، فما هي المشكلات بالترتيب ؟

- الخط الهمايوني والشروط العشر التي تفرض قيودها علي بناء وترميم الكنائس ·

- استبعاد الوجود القبطي من برامج الاعلام والتعليم·

- التشكيك في العقيدة الايمانية للمسيحيين التي تصدر عن بعض العناصر غير المسئولة وتكون لها صدي غير ايجابي في نفوس الاقباط·

- غياب وجود الاقباط المؤثر في المؤسسات النيابية.

- العقبات التي تواجه الاقباط في تولي بعض المناصب القيادية كالمحافظين ورئاسة الجامعات وغيرها.

- عدم قبول بعض المحاكم لشهادة المسيحيين في قضايا تخص اخوانهم المسلمين.

السؤال الثالث

٣ - ماهو الاسلوب الامثل من وجه نظر سيادتكم لحل مشكلات الاقباط؟

- ان تقوم المؤسسة الدينية بتعميق قيم الاستنارة والتسامح وقبول الاخر، وتربية النشء علي الاندماج في الشأن المجتمعي العام.

٢ - أن يأخذ المثقفون بمبادرة حل المشاكل القبطية لطرح رؤية محددة المعالم في هذا الموضوع.

- قيام مؤسسات الدولة المختلفة ومنظمات المجتمع المدني بدور فاعل في تعميق وجود ومشاركة الاقباط في الحياة العامة.

المستشار مأمون الهضيبي

نائب المرشد العام لجماعة الاخوان المسلمين، والمتحدث الرسمي باسم الجماعة

السؤال الاول

١ - هل تعتقد سيادتكم ان هناك مشاكل للمواطنين المصريين الاقباط؟

ليس فقط الاقباط، بل المسلمون ايضا، فنحن لنا مشاكل نريد حلها، اذ ترفض الحكومة الاعتراف بجماعة الاخوان المسلمين لا كجماعة ولا كحزب ولا حتي كأفراد. وعموما فإن هناك مشاكل دائما في البلدان الشرقية بين الطوائف والشعوب ولكن المهم هو أسلوب حل هذه المشاكل، الذي يجب أن يلحقه التطور.

السؤال الثاني

٢ - اذا كانت الاجابة بنعم ، فما هي المشكلات بالترتيب ؟

الاقباط هم اصحاب الحق في التعبير عن مشاكلهم، والمضايقات التي يشعرون بها، وكذا المنافع والمضار التي تعود عليهم من بعض

الاجراءات ، المهم هو مناقشة هذه الامور بدون تشنج او تعصب او انفعال ، واتاحة الفرصة للعقلاء ان يتحدثوا في المصلحة العامة، ومصلحة الوطن، ومصلحة الاقباط ، بحيث لا يهضم حق احد.

فمثلا فيما يتعلق بالخط الهمايوني الذي يثار الحديث بشأنه في الفترة الاخيرة يجب الاقرار اولا بحق الاقباط في بناء الكنائس، لان ٩٥ ٪ من كنائس الاقباط وجدت بعد دخول الاسلام مصر، واذا كان هناك اجتهاد فقهي يقول بغير ذلك فلا يلزم الاخذ به، لان في كل فقه هناك اجتهادات من اقصي اليمين الي اقصي اليسار وليس معني ذلك ان يأخذ الانسان بأي من النقيضين، بل يأخذ بالفكر المعتدل الذي يحقق المصلحة العامة.

وإذا اتفقنا ان للاقباط الحق في بناء الكنائس فلابد من وجود نظام يرتب هذا الامر، لان عدم وجود نظام قد يؤدي الي الصدام الذي لن يكون في مصلحة الوطن او الاقباط او المسلمين. ويأتي تفصيل نظام بناء الكنائس من خلال الحوار والنقاش بين العقلاء. وحين يكون النظام المقبول يعلو التفاهم العقلي وتقبل الناس الاوضاع عن يقين بأن بها فائدة، ومصلحة لغيرها، وتعترف بأن هضم مصلحة طرف اخر ليس في مصلحتها هي، فالاقباط موجودون سواء اعترفت بهم او لم اعترف بهم، هم موجودون ولهم مصلحة ووجهات نظر لا نستطيع انكارها، بل ان انكار هذه المصلحة ليس في مصلحة الاغلبية الاسلامية. وإذا كان الخط الهمايوني مناسبا في الماضي فقد يكون غير مناسب الان، وطالما ان الاوضاع السكانية والحضارية والاجتماعية والفكرية تتغير

يجب أن تتطور التشريعات كذلك.

وعموماً فنحن المسلمين والاقباط لدينا تاريخ طويل من التعايش تأصل في النفوس، ولا يمكن أن يكون ذلك مصطنعا بأي حال من الاحوال.

السؤال الثالث

٣ - ماهو الاسلوب الامثل من وجه نظر سيادتكم لحل مشكلات الاقباط؟

لابد من وجود وسيلة حضارية مأمونة تعبر الناس من خلالها عن شكواهم للجهات ذات الاختصاص، ويتم دراسة هذه الشكاوي، ويحدث التقابل دائما.

وعندما يكون لدينا نظام مستقر ومجلس نيابي منتخب انتخابا صحيحا وبحرية كاملة يمكن للعقلاء الذين سيشكلون بالطبع الغالبية الساحقة من اعضائه مناقشة الهموم والمشكلات والبت فيها في ضوء المصلحة العامة.

ويجب كذلك ايلاء اهمية لدور المجالس المحلية في حل المشاكل المحلية. اذ يترتب علي تركيز السلطة في القاهرة اشكالات كثيرة، فان ٢ مليون شخص يحضرون يوميا للقاهرة لقضاء مصالحهم، وان الجهات المحلية لا تستطيع اتخاذ قرارات في شئون عديدة. إذن يجب ان يتطور النظام المحلي بحيث تمنح المجالس المحلية اختصاصات مناسبة، ويتخذون القرارات الملائمة في ضوء مصالحهم، لأنهم هم

الاكثر دراية بمصالحهم المحلية.

وعموما يجب أن تكون الحكومة عادلة ومنصفة مع الجميع، اقباطا ومسلمين. فليس مقبولا ان تحل الحكومة مشاكل الاقباط وتترك مشاكل المسلمين دون حل .

ونؤكد ان ظلم القبطي في مصر معصية في دين الاسلام، ويؤاخذنا الله علي ظلم غير المسلم. فالاسلام يأمرنا بالعدل مع الناس جميعا .

د. مجدي قرقر
استاذ جامعي - أمين عام مساعد
حزب العمل

السؤال الاول

١ - هل تعتقد سيادتكم ان هناك مشاكل للمواطنين المصريين الاقباط؟

دون شك هناك مشكلات للمواطنين المصريين الاقباط، ولكنها تأتي في اطار نفس المشكلات الخاصة بالمسلمين المصريين. ومن الممكن أن يكون حجم المشكلات التي يعاني منها الاقباط اكبر من حجم مشكلات المسلمين. ويرجع ذلك الي سياسات خاطئة من الدولة، وفي نفس الوقت يرجع الي سلبية الاقباط ايضا.

السؤال الثاني

٢ - اذا كانت الاجابة بنعم ، فما هي المشكلات بالترتيب ؟

أظن ان المشكلة الاكبر ترجع الي بعد ثقافي واجتماعي في العلاقة بين المسلمين والاقباط حيث تربي كلاهما على ثقافة التباعد

والاكتفاء بالعلاقات السطحية، ويساهم في هذه الظاهرة مناهج التعليم وأجهزة الاعلام المقروءه والمسموعة والمرئية، وما ينتج عن ذلك من مناخ غير صحي.

المشكلة الثانية ترجع الي الاجراءات الخاصة ببناء الكنائس او ما يسمى بالخط الهمايوني والذي وضع في ظروف تاريخية معينة منعا لتعدد المذاهب المسيحية، وأظن ان هذا الظرف لم يعد قائما الان، وبالتالي فإن هذا يستدعي مراجعة. وفي هذه الاشكالية ايضا يسهم الاقباط فيها بدرجة او بأخري نتيجة المبالغة في تحصين الكنائس بكتل خرسانية، وصغر الفتحات الخاصة بها مما قد يثير بعض الهواجس عند المسلمين .

ويمكن ازالة هذه الهواجس بترتيب بعض الزيارات والرحلات للكنائس.

المشكلة الثالثة اظن هي عدم المشاركة القبطية في الانشطة السياسية والاجتماعية، ويرجع ذلك الي ان الاقباط لا يسعون الي ذلك، ويتخيلون ان هذه المسألة يجب أن يدعوا إليها، في حين يجب أن تكون المبادرة منهم حتي لو كانت لهم صعوبات خاصة في هذا المجال ولا سيما في ظروف الانتخابات.

السؤال الثالث

٣ - ماهو الاسلوب الامثل من وجه نظر سيادتكم لحل مشكلات الاقباط؟

أولا: يجب أن تزيد مناهج التعليم وبرامج الاعلام لمعرفة عنصري الامة بعضهما ببعض، ومن الممكن أن يكون هناك تنظيم بعض الرحلات الجماعية لكافة طلاب المدارس للاماكن السياحية والدينية، ويمكن أن تقوم الاندية الرياضية والاجتماعية بدور كبير في هذا الاتجاه.

ثانيا: يجب أن تقوم الاحزاب السياسية بدور مهم في ضم الاقباط الي صفوفها، وانا شعرت من الندوات التي تتطرق لمثل هذه القضايا أن المسيسين من المسلمين والاقباط يتفهمون قضية الاقباط وهمومهم بشكل كبير.

السفير محمد ابراهيم شاكر

سفير مصر السابق في المملكة المتحدة

السؤال الاول

١ - هل تعتقد سيادتكم ان هناك مشاكل للمواطنين المصريين الاقباط؟

من واقع الاقامة الطويلة في الخارج وفي عدد من العواصم واحتكاكي بالجاليات القبطية وخاصة في كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة تنحصر مخاوف هذه الجاليات من اعتداء بعض المتطرفين الاسلاميين علي الاقباط في قرى الصعيد.

٢ - اذا كانت الاجابة بنعم، فما هي المشكلات بالترتيب ؟

يمكن القول انه خلال اقامتي لمدة تسع سنوات في لندن كسفير كانت علاقتي جيدة للغاية مع الجالية القبطية والكنيسة القبطية ولم تصلني من اي منهما اي شكوي جادة سوي الاعراب عن القلق من حين الي اخر بسبب الاعتداءات المتكررة من جانب بعض المتطرفين

الاسلاميين علي الاقباط ·

٣ - ماهو الاسلوب الامثل من وجه نظر سيادتكم لحل مشكلات الاقباط؟

- مزيد من التعليم والتوعية ·

- التصدي للتطرف وان تأخذ العدالة مجراها لتشمل كل معتدي ·

- اقامة مشروعات ريفية يشارك فيها شباب الاقباط والمسلمين معا ·

د. محمود محفوظ

وزير الصحة الاسبق، ورئيس لجنة
التعليم والبحث العلمي والشباب
بمجلس الشورى

فضل المتحدث ان يدلي برأي عام حول الهموم والمشاكل القبطية ، كما يراها في الوقت الراهن.

بادئ ذي بدء ، فإن تعريف كلمة قبطي تعني المصري،وهي كلمة يونانية قديمة، فلقد دخل اليونانيون مصر قبل دخول المسيحية فيها بثلثمائة عام تقريبا.

فالأقباط اوالمصريون، هم القاطنون علي ارض مصر سواء كانوا يهودا او مسيحيين او مسلمين، وتلك حقيقة تاريخية من يجهلها وهنت ثقافته ومعرفته بالاصول والتاريخ، وتلك احد المدخلات الثقافية التي عجزت مؤسسات الثقافة الوطنية، وأجهزة الدعوة الدينية والتعليمية علي ابرازها، بل تثبيتها وتعميقها، ومن ثم، فهي ليست مشكلة الافراد، انما هي مشكلة التنمية البشرية وآلياتها من تعليم واعلام، ودعوة دينية في بلادنا ، اي أن مخرجاتها نقص ثقافي، ومدخلاتها ضعف ادائي، ومن ثم فهي ليست مشكلة المسيحيين وحدهم، بل هي مشكلة الأمة بأسرها.

ليس بخاف عن المحللين السياسيين ان اسهل الطرق لممارسة الضغط السياسي واثارة العواطف والاشجان هو الخلط بين السياسة والدين، واتخاذ الدين ستارا لتأجيج الخلاف السياسي، وصولا الي السلطة. والتاريخ اليهودي والمسيحي والاسلامي في الماضي والحاضر يعج بالأمثلة الفاضحة بل الواضحة سواء في ذات الدين الواحد او بين الاديان كلها، وكان ذلك ولا تظل اسبابها قابعة في ثنايا النزاع علي السلطة المدنية او اقتسام عوائد التنمية الاقتصادية، والملاحظ انه كلما كانت التنمية مطردة، وفرص الانتاج متصاعدة، في ظل الاستقرار السياسي، والتوازن الاجتماعي الاقتصادي (عدالة وسلامة توزيع عائد التنمية) تضاءلت فرص الخلاف بين الافراد سواء في الدين الواحد او بين معتنقي الاديان الاخرى، اي أن ذروة النزاع علي المستوى الفردي والجماعي والعقائدي تقوم اساسا علي قاعدة مادية تكتسب لها قوة دفع من مدخلات دينية او سياسية.

ونخرج من ذلك بأن التنمية المتكاملة الشاملة المتوازنة هي قاعدة الأساس في النمو الحضاري للشعوب. وإن كانت الأديان في مضمونها العام والخاص تؤدي الي رؤية مشتركة بين الافراد حول اصول العقيدة، فإن تلك الرؤية هي المدخل السليم لبدء النمو الحضاري لأي شعب من الشعوب في أي منطقة من مناطق العالم.

العقيدة الدينية وأصولها:

فالعقائد السماوية الثلاثة ترتكز اصولها الثابتة علي التوحيد، والايمان بالله سبحانه وتعالي، وبرسله ، واليوم الآخر، اجتناب الكبائر

كالقتل والقهر، والزنا، والسرقة والحض علي الحب والتعاون والتكافل بين الافراد بغض النظر عن اللون والجنس.

وتندرج الأديان الثلاثة في وضع النظم والقواعد التي تؤدي في نهاية الامر الي تحقيق تلك الاصول وفقا للزمان والمكان، إلا أن الخلط بين السياسة والدين أديا الي تعطيل تلك المسيرة السامية الحميدة، فانشغل اصحاب عقائد التوحيد بالتفصيلات والخلافات المذهبية دون الالتفاف حول اصولية التوحيد. مما ادى الي استنفاد قوي حضارة تلك الاديان في الخلافات فيما بينها، وعدم نشر رسالة السلام والنماء بين ابناء آدم عليه السلام.

ولعلي لا اغرق في التفصيل حينما أوكد، ان اساس انتشار الدعوة الدينية هو المساواة بين البشر في الحقوق والواجبات، في ظل قدرات متفاوتة في التميز، والابتكار، وان العدالة والتكافل الاجتماعي الذي تحض عليه كل الاديان، يهدفان دائما الي توفير الحد الادني من احتياجات البشر مما يتيح للفرد سلوكا اجتماعيا تهيمن عليه مجموعة القيم النابعة من اصول دينية، فمن يؤمن بالاصولية الدينية، ويتوافر له الحد الادني من الاحتياجات الدنيوية وتنفتح امامه القدرات المعرفية والمهارية لتكون منه، وبه له فرص التقدم والنماء، ومن ثم تقل عدوانيته، فيستقر سلوكه متجها نحو الخير، مبتعدا عن الشر.

ومما سبق انني اري ان مشكلة الاقباط في مصر (المسيحيين المصريين) هي مشكلة افراد المجتمع كله، بل هي مشكلة المجتمع المصري كله (المسلم والمسيحي) فحينما تتباطأ التنمية، وتقل فرص

العمل، ويضعف الانتاج تغلب غريزة حب البقاء، والتملك والسيطرة علي اصول العقيدة. فيختلط الاداء المادي للأفراد تحت عباءة الخلافات العقائدية.

ولا يفوتني أن أشير هنا أن نسجل أن نوع الديانة في البطاقة الشخصية أو جواز اسفر اساسه التعرف علي ديانة الفرد في حالة وفاته ليتسنى اجراء الدفن وفقا لشعائر تلك الديانة، اما بطاقة الائتمان او النادي وخلافه فلا يسجل عليها دين حاملها، وأمام القانون والنظم الادارية لا يوجد تفرقة بين مسلم ومسيحي، فأين المشكلة؟

لعل الامر كله هو نقص في تحليل الظواهر الاجتماعية التي تشوب النمو الحضاري المتباطئ في مصر.

السفير محمود قاسم محمد قاسم

سفير سابق

السؤال الاول

١ - هل تعتقد سيادتكم ان هناك مشاكل للمواطنين المصريين الاقباط؟

ان جميع المصريين اقباط.. فهناك اقباط مسلمون واقباط مسيحيون، ومحاولة التفرقة بينهم غير مقبولة.. ولا يجب ان نقع في الفخ الاسرائيلي الامريكي الذي يسعي بكل جهد الي شق الوحدة الوطنية وتمزيق مصر من الداخل.

السؤال الثاني

٢ - اذا كانت الاجابة بنعم ، فما هي المشكلات بالترتيب ؟

....

السؤال الثالث

٣ - ماهو الاسلوب الامثل من وجه نظر سيادتكم لحل مشكلات الاقباط؟

لا توجد مشكلات للمسيحيين المصريين اذا ما نظرت الدولة بأجهزتها المختلفة الي المصريين نظرة جديدة لا تفرق بينهم علي اساس اهل الثقة واهل الخبرة ولا تفرق فيها بينهم بالمزايدة التي شاهدناها عيانا جهارا في اجهزة الاعلام والتعليم مع جماعات «الاسلام السياسي» المغرضة.

عندئذ لا تكون هناك مشكلات ليس للمسيحيين فحسب بل للمسلمين كذلك. يجب أن تكون النظرة الي افراد الشعب كمصريين فقط، وكل حسب جهده، وكل حسب عمله.

د. مكاري ارمانيوس سرور

كاتب واستشاري الادلة الجنائية

السؤال الاول:

نعم توجد مشاكل تواجه المسيحيين في مصر.

السؤال الثاني :

- الشعور بعدم المساواة مع اخوانهم المسلمين في بعض المناصب القيادية والوظائف المرموقة، وبما يتناسب مع تعدادهم.

- وضع القيود أمام بناء دور العبادة لهم، والتمسك بما يعرف بالخط الهمايوني، الذي يجب أن ينتهي وتزول اثاره بزوال الدولة العثمانية عقب الحرب العالمية الاولي.

- عدم مراعاة الوجود المسيحي في التاريخ المصري في مناهج التعليم بمراحله المختلفة، علماً بأن أقباط مصر كان لهم الفضل الأول في الوقوف بجانب عمرو بن العاص ضد الرومان. بعد أن تعهد لهم «العهد العمري» بالأمن والأمان وعدم التعرض لمعتقدهم الديني ودور

عبادتهم وممتلكاتهم وأعراضهم.

- عدم مراعاة الوجود المسيحي في وسائل الاعلام المختلفة (المرئية والمسموعة والمقروءة) والتي تهيمن عليها الدولة. والدليل علي ذلك تأخر صدور التصريح لصحيفة وطني بالرغم من مرور أكثر من أربع سنوات علي استكمال كافة مستنداتها المطلوبة. . !!

السؤال الثالث

٣ - ماهو الاسلوب الامثل من وجه نظر سيادتكم لحل مشكلات الاقباط؟

- يجب ان تتم مناقشة كافة المشاكل في جو من المحبة والصراحة داخل مصر وليس خارجها، لأن التدخل الخارجي في مثل هذه الأمور مرفوض تماماً.

- مراعاة حق المواطنة لكل المصريين بما فيهم المسيحيون، بنص الدستور وحقوق الانسان، مع المساواة في الحقوق والواجبات.

- الاسراع في تسليم هيئة الاوقاف القبطية ما يخصها من أوقاف مع تعويضها عن الفترة السابقة.

- تطوير مناهج التعليم بمراحله المختلفة، مع الاشارة الي الحضارة القبطية والدور الوطني المسيحي مصر علي مدى التاريخ. . ايضا تنقية المناهج مما قد يشوبها من معلومات ربما تسئ الي المعتقدات الدينية للمسيحيين. . مع التركيز علي المبادئ الإيمانية المشتركة للديانتين السماويتين.

- الغاء القيود المفروضة علي بناء الكنائس.

- مراعاة الوجود المسيحي في وسائل الاعلام المختلفة، مع تجنب عرض ما يسيء لمعتقدهم الديني في التليفزيون والاذاعة والصحافة.

- مراعاة التواجد المسيحي في المجالس النيابية والمحلية بما يتناسب مع تعدادهم الحقيقي.

الاستاذ منير فخري عبد النور

رجل اعمال- عضو اللجنة العليا بحزب الوفد

السؤال الاول

١ - هل تعتقد سيادتكم ان هناك مشاكل للمواطنين المصريين لاقباط؟

نعم

السؤال الثاني

٢ - اذا كانت الاجابة بنعم ، فما هي المشكلات بالترتيب ؟

١ - ابعادهم عن الوظائف العامة.

٢ - عدم اشراكهم في المجالس المحلية والنيابية والشعبية.

٣ - وضع العراقيل امام بناء الكنائس.

السؤال الثالث

٣ - ماهو الاسلوب الامثل من وجه نظر سيادتكم لحل مشكلات الاقباط؟

- الديمقراطية.
- التعليم .
- الاعلام.

الاستاذ نبيل عبد الفتاح

رئيس تحرير تقرير الحالة الدينية في مصر

السؤال الاول

١ - هل تعتقد سيادتكم ان هناك مشاكل للمواطنين المصريين الاقباط؟

تأمل الحالة المصرية تشير وبوضوح لاعراض مرضية تمس بعض جوانب البناء الاجتماعي واعتلال في البنية السياسية وفي أوضاعنا الاجتماعية عموما، ولعل اكثر جوانب الاحتقانات الاجتماعية حساسية هي الجروح التي اصابت الموحدات القومية المصرية التي شكلت دائما، ومنذ مطلع الحداثة القانونية والسياسية في مصر اسس الاندماج القومي المصري، وهي مجموعة القيم والمبادئ الدستورية والسياسية والقانونية التي شكلت موضوعا للتراضي العام بين المصريين علي اختلاف «طبقاتهم» او بالاحرى فئاتهم الاجتماعية - ورؤاهم السياسية، وانتماءاتهم الدينية او الفكرية. أذن الاجابة علي السؤال بنعم أو لا ليست كافية في تحليل الاوضاع المعقدة والمركبة التي شملت المجتمع والدولة في مصر منذ عقود عديدة خلت. ومن هنا

نعم ثمة مشاكل تواجه المصريين الاقباط والقول بغير ذلك يعد امرا يجافي الواقع الاجتماعي- السياسي في بلادنا، وتكون هذه المشاكل يعني إعادة انتاجنا للرؤي المفارقة للواقع وتفصيلاته، ومثل هذا المنظور ربما لا يساهم في تصدينا لهذه المشكلات وايجاد حلول ناجعة لها. لكن الاقرار بالمشاكل في حدودها الحقيقية دون تجاوز في تقدير حجمها او المغالاة فيها يعد من الاهمية سياسيا وعلميا ونحن في طريقنا لوضع حلول جادة لها. وفي هذا الاطار اود التحذير من عدة رؤي، واستخدم تعبير «التحذير» لانه يبدو لي ملائما في ضوء دراستي لهذه المشكلات، وفي اطار متابعتي لحالة مصر الدينية. والتحذير هنا ليس بالمعني الضبطي او التحريضي، وانما التنبيه الي عدم دقة بعض هذه الرؤى.

اول هذه الرؤي تتمثل في هذا الاتجاه الذي يفصل ما بين مشاكل المصريين الاقباط بناءاً علي الصفة الدينية «قبطي»، وهذا الاتجاه يعيد انتاج المفهوم الاقلوي نظريا- علي الرغم من نفي هذا الاتجاه عن الاقباط وصف الاقلية . ويساهم في تغذية الوعي بالمغايرة الدينية وهذا يؤدي الي اغفال ان الاقباط هم جزء لا يتجزأ من نسيج مصر الاجتماعي، ومن ثم فهم يتوزعون علي الهيكل الاجتماعي بأشكاله المختلفة شأنهم في ذلك شأن المصريين المسلمين.

وثمة اتجاه ثان يعتبر القبطية نقطة الارتكاز والتحرك، ويعيد قراءة تاريخ مصر كله بناءا علي محور الارتكاز القبطي، بما يؤدي الي تسييد رؤية طائفية او دينية تفصل بين المصريين علي هذا الاساس

الديني والطائفي، ولا سيما في مراحل تاريخية عديدة، المصريون الان لم يكونوا طرفا فيها ولا شاركوا في احداثها، وكانت غالبية المصريين انذاك محكومين من خارجهم، ولا سيما مراحل الحكم العثماني علي سبيل المثال، هذا الاتجاه خطر سياسيا لأنه يعيد بث الشقاق ويحاول بناء ذاكرة تاريخية جديدة، بجراح ماضية، وهي ذاكرة تاريخية موهومة اذا جاز التعبير لاعتبارات سياسية محضة.

الاتجاه الثالث هو الذي يتصور ان الاستعانة بكل ما هو خارجي سوف يؤدي الي ايجاد حلول للمشاكل القائمة، وهو ما يؤدي الي استثارة الوطنية المصرية التي تمتلك حساسية خاصية ازاء المحاولات الخارجية من التدخل في الشئون المصرية الداخلية.

الاتجاه الرابع : هو اتجاه يحاول اللجوء الي مبادئ التمثيل الطائفي في البرلمان او الوظائف العامة او المؤسسات المدنية لمعالجة مشكلة، مشاركة الاقباط السياسية، وهو اتجاه من حيث لا يحتسب - او يحتسب- يكرس المفاهيم الطائفية المحضة، وهو ما رفضته الامة اثناء وضع دستور ١٩٢٣.

اذن هناك مشاكل لا خلاف علي ذلك، وبعضها مشاكل فئات اجتماعية عديدة في امتنا المصرية، ولا تقتصر علي الاقباط دون غيرهم.

السؤال الثاني

٢ - اذا كانت الاجابة بنعم ، فما هي المشكلات بالترتيب ؟

هذه المشاكل هي :

١ - مشكلة المشاركة السياسية، وهي من مشاكل المصريين العامة سواء في الاقتراع او الترشيح او دخول المؤسسات السياسية ، والواقع انها مشكلة جميع المصريين ومشاركتهم بالحياة السياسية، ومحدودية المقيدين بجداول الاقتراع مقارنة بمن وصلوا الي السن الذي يسمح لهم بممارسة الحق في الانتخاب، وهناك سيطرة الحزب الحاكم بكافة الاساليب علي اللعبة الانتخابية والبرلمانية والسياسية، عموما ، ومع ذلك فعدم ترشيح الاقباط علي قوائم الحزب الحاكم، هو ظاهرة غريبة، تشير الي مسئولية هذا الحزب السياسي في عدم تقديم الفرص السياسية لاعداد نشطة وكفؤة من الاقباط كي يمثلوا دوائرهم في الحزب وفي البرلمان، وعلي نحو فعال وبعدد مناسب، والسؤال لماذا لا يرشح هذا الحزب مثلا عشرين او ثلاثين او اربعين مرشحا قبطيا علي قوائمه؟!، فهذا سيؤدي الي تنشيط البرلمان والعمل السياسي والحزبي، ويضخ في شرايينه دماء الحيوية السياسية.

٢ - ومن ناحية اخرى يثير موضوع تركيز بعض الاصوات من المصريين الاقباط علي دور الدولة والحزب الوطني الحاكم ملاحظة تتعلق بادراك هؤلاء ان العمل يكون من خلال الدولة فقط، وهذا اتجاه اعتقد انه يحتاج الي المراجعة ايضا ، اذا يتعين الانخراط في الحركة السياسية والحزبية كلها لا في الجهاز الحاكم فقط، وايضا العمل ضمن ما يسمى بالمنظمات الاهلية والفعاليات المدنية الأخرى، لأن هذه المنظمات والجمعيات والمراكز المدنية هي الشكل الجديد الذي

يمكن من خلاله تجميع وتعبئة وبلورة مصالح الفئات المهنية والاجتماعية والفكرية، ويعد الاطار والشكل الاكثر ديناميكية في العقود المقبلة، لأن الصيغ الحزبية اصبحت اكثر ضمورا وغير قادرة علي اداء وظائفها التقليدية حتي في الدول الاكثر تقدما، والتي دخلت عصر ما بعد الحديث.

٣ - هناك مشكلة، وضع الاقباط في الوظائف العامة، ولا سيما العليا، وفي كافة مؤسسات الخدمة المدنية، وهذا امر لابد أن يحل فوراً، لان الدستور واضح في هذا الشأن ، حيث ان مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين واضح وحاسم ولا لبس حوله، لان هذا المبدأ هو احد ابرز معالم الدولة القانونية الحدينة في مصر وخارجها، ويتعين إعماله.

٤ - مشاكل تتعلق ببناء الكنائس ، وترميمها وتجديدها، ويتطلب الامر الغاء الخط الهمايوني وشروط العزبي باشا العشرة ، والتي لابد من اعادة النظر فيها، وبما يتوافق مع المبادئ الدستورية والقانونية.

٥ - اعتقد ان مشكلة التعداد السكاني للاقباط، وبغض النظر عن عدد المواطنين الاقباط بالنسبة للمسلمين، هي مشكلة من المشاكل الموصومة لماذا؟ لان ما الذي يعنيه ان عدد الاقباط ١٠ مليون او ٣ مليون او مليون او واحد؟ مثل هذه الارقام لا معني لها إلا في اطار خطاب سياسي طائفي، يسعي الي التمثيل الطائفي النسبي، اما في اطار دولة القانون الحديث ومبادئه في المساواة والمواطنة..الخ، فحتي لو كان في مصر قبطي واحد او يهودي مصري واحدا، او مسلم

واحد فلابد ان يخدم بوصفه مواطنا مصريا يكفل الدستور والقانون له كافة الحقوق الدستورية، والقانونية، وتخدم المؤسسات كافة هذه الحقوق، وعليه ايضا الالتزام بالواجبات التي يعرفها القانون ..الخ.

ومع ذلك وعلي الرغم من المنطلق الذي تصدر عنه هذه الرؤية، فمن حقنا ان نعرف الارقام الصحيحة وعلي اي اساس علمي تم تجميع الارقام الخاصة بعدد الاقباط المصريين. الخ.

٦ - عدم ادراج المراحل التاريخية الخاصة بالتاريخ القبطي في المواد التاريخية التي تدرس لطلبة المدارس، وهو في الواقع امر يتسم باللاعلمية علي الاطلاق، فالاندماج القومي لابد وان يؤسس علي التاريخ القومي المصري بمراحله المتعددة والمتصلة، وحتي يكون التاريخ المصري مادة الوعي التاريخي الجماعي للأمة المصرية بلا تشويش، أو حذف.

٧ - هناك مشاكل ناتجة عن ازدياد عمليات توظيف الدين في السياسة، ولا سيما في ظل صعود الحركة الاسلامية السياسية، الراديكالية، وفي ظل تصاعد موجات العنف، وهذا أثر علي صفاء العيش المشترك اذا جاز التعبير.

السؤال الثالث

٣ - ماهو الاسلوب الامثل من وجه نظر سيادتكم لحل مشكلات الاقباط؟

لا شك ان هذه الظواهر الاجتماعية السلبية، تتطلب معالجة كاملة

سواء في أساليب التنشئة الاجتماعية في الاسرة والمدرسة والشارع وايضا من خلال الوسائط الاعلامية المختلفة، لان من غير المقبول ان يحدث شقاق بين المواطنين علي اسس طائفية او دينية، ونحن ندلف الي قرن جديد وعالم مختلف، تسوده حقوق الانسان والشفافية، وقيم المساواة، والتسامح، والحرية الدينية والتعددية.. ولابد من مجموعة من السياسات التربوية والاجتماعية والسياسية تستهدف - بعد الدراسة العلمية للمشاكل الجديدة ذات الوحدة الدينية والطائفية ايجاد حلول متدرجة ومتنامية لهذه المشاكل في ضوء مفاهيم ومبادئ المواطنة، والمساواة بين المواطنين، والحريات العامة والسياسية والدولة الحديثة.

اختصر واكرر ضرورة التركيز علي مبادئ القانون الحديث والدولة القانونية وحقوق الانسان علي الجميع ايا كانت دياناتهم ومذاهبهم وعقائدهم الدينية والسياسية والفكرية.

د. وليد منير

دكتوراه في فلسفة الفنون

مدرس الادب العربي بجامعة القاهرة

السؤال الاول

١ - هل تعتقد سيادتكم ان هناك مشاكل للمواطنين المصريين الاقباط؟

تنتمي قضية «وضع الاقلية القبطية في مصر» الي ظاهرة اكبر، حسب اعتقادي، هي ظاهرة «التشذير الاجتماعي». وقد برزت هذه الظاهرة الي حيز الوجود الفعلي في اللحظة التي تضافر فيها عاملان مهمان تضافرا كاملا: الاول: انهيار فكرة المشروع القومي، ووصولها الي نقطة اللاعودة، والثاني : ظهور النظام العالمي ذو القطب الواحد، واحكام سيطرته علي كل ما حوله، والعاملان معا قد افضيا الي مجموعة من المشكلات التي كونت حصيلتها الاخيرة ظاهرة «التشذير الاجتماعي».

السؤال الثاني

٢ - اذا كانت الاجابة بنعم ، فما هي المشكلات بالترتيب ؟

المشكلات الناجمة عن ظاهرة «التشذير الاجتماعي» هي وضع الأقلية القبطية، العنف الديني، استعادة سلوك التبعية بصورته الاكثر حداثة، لقوة تأثيره وفاعليته سياسيا واقتصاديا، تكريس المنظور البرجماتي في استراتيجية التعامل مع احداث الواقع داخليا وخارجيا. لقد أنفضت الكتلة الاجتماعية من حول الهدف الواحد المشترك فصارت جزرا معزولة لها اهدافها الجزئية من ناحية، كما عملت الايدي الخفية للنظام العالمي الجديد علي كسر قيمة التوازن وقيمة الشمول بصورة دائمة لكي تستطيع في كل الاحوال اللعب المتبادل بأوراق كل فئة ضد الفئة الاخرى وفقا لحراكية مصالحها الاستراتيجية من ناحية ثانية. وهكذا، فأنا انظر الي المشكلة القبطية في مصر من زاوية رؤية اوسع لان لهذه المشكلة ارتباطاتها الجذرية مع مشكلات اخرى ليست اقل خطرا. وما دام ذلك كذلك، فأن الحلول التي ينبغي طرحها ليست حلولا واحدية الجانب لان علاج هذه المشكلة هو نفسه علاج غيرها من المشاكل التي افضت الي ظاهرة «التشذير الاجتماعي».

السؤال الثالث

٣ – ماهو الاسلوب الامثل من وجه نظر سيادتكم لحل مشكلات الاقباط؟

لابد، من بعث الروح في فكرة مشروع قومي جديد يتلاءم مع الظروف الجديدة للعالم، ولابد ايضا، من مقاومة نظام القطب الواحد من خلال اجراءات سياسية واقتصادية متعددة. وفكرة ترسيخ التكتل العربي والاسلامي في مواجهة التكتل القطبي علي المستويات

المشتركة علميا وتخطيطيا تنطوي في ذاتها علي الضمانة الاولي للاقليات، لان العالم العربي سمح، علي مدى تاريخه، لهذه الاقليات بحقوق المواطنة وواجباتها كاملة رغم الخصوصية العربية الاسلامية للحضارة. ولم يختل هذا البناء الا بفقدان الهوية والخصوصية الحضارية بينما تبعه فقدان عوامل المناعة الاقتصادية والسياسية مما سمح بالاقتحام الخارجي علي جميع المستويات.

د. وليم سليمان قلادة
وكيل سابق لمجلس الدولة
والمستشار بالمحكمة الادارية
العليا

فضل المتحدث ان يدلي برأي عام حول الهموم والمشاكل القبطية ، كما يراها في الوقت الراهن.

المشكلة في رأيي هي في تآكل الوعي والذاكرة من قطاعات الجيل الحالي من المصريين .. إن مصر بلد له خصوصية ينبغي ادراكها عند التحدث عن أي جانب من جوانب الحياة فيها ، فالاقباط ليسوا جزءاً وافدا من الشعب بل هم ابناء هذا البلد الذي عاشوا فيه منذ اقدم العصور. وعقيدتهم ايضا ليست مستوفدة في العصور الحديثة، بل لقد آمنوا بالمسيحية منذ القرن الاول الميلادي وبلغ انتماؤهم الي هذه الارض ان تضمنت صلواتهم أعمق المشاعر نحو الارض التي يعيشون عليها، والشعب الذي ينتمون اليه، ثم هناك الحركة المصرية العامة سواء في جانبها الوطني او جانبها الدستوري، وقد ساهموا فيها ضمن صفوف الشعب المصري مساهمة فعالة وحاسمة. كانوا مع الشعب المصري يعيشون تحت حاجز السلطة في مساواة شاملة ولكنها مساواة

في الحرمان، وأخترقوا مع الشعب نفسه حاجز السلطة، لتقرر للجميع صفة المواطنة التي تعني المشاركة في سلطة الحكم واتخاذ القرار العام والمساواة بين المواطنين، اي المساواة في الحقوق والواجبات نقيضا للمساواة العتيقة في الحرمان. المشكلة الان هي في كيفية اعمال صفة المواطنة بعنصريها المشاركة والمساواة - أعمالها في الواقع العملي. واحسب أن الخطوة الاولي لذلك هي في اعادة التكامل والوعي لدي جماهير الشعب المصري، والوسيلة الناجعة لتحقيق ذلك هي عن طريق الاعلام- صحافة وتلفزيون واذاعة - والتعليم منذ بدء السنوات الدراسة حتي نهاية التعليم و التخرج.

ومن خلال وعي الاقباط بخصوصية وضعهم في المجتمع المصري وفي تاريخه كان رفضهم لوصفهم بأنهم «أقلية» فهم جزء مكون من الجماعة المصرية يؤخذ كل واحد منهم بحالته كمواطن بصرف النظر عن عددهم كمجموعة.

وقد سجل المستشار طارق البشري ان الانجليز خلال احتلالهم لمصر لم يستطيعوا ان يطبقوا سياستهم التي نجحوا بها في الهند وهي استغلال المجموعة الصغيرة من الشعب التي يطلق عليها «الاقلية» للتفرقة بينهم وبين المجموعة الاكبر اي الاغلبية. فمن ناحية كانت السياسة البريطانية في الهند تجري علي الحيلولة دون قيام المسلمين والهندوس بعمل مشترك، ومن ناحية أخرى تأليب كل مجموعة علي اخرى. أما بالنسبة لمصر فأنهم وضعوا ثقلهم لصالح الاغلبية لانهم لم يجدوا ترحيبا من القبط للتعاون معهم. ويقول المستشار المؤرخ ان هذه السياسة تمثلت في ان تعامل السلطة البريطانية من خلال

الحكومات المصرية التابعة لها علي أن تستبعد الكثير من القبط من وظائفهم بالتدريج وأن تثير في العناصر الحاكمة من اتباعها المسلمين الاحساس بالفوارق الدينية وحق الاغلبية في المناصب الرئيسية. وبهذا يتخلص الانجليز من العنصر القبطي. ومع الزمن تثور مشكلة اضطهاد القبط او استبعاد القبط وينمو الاحساس الذاتي بالتفرقة بين الاقباط والمسلمين علي الرغم من أن المراقبين سجلوا انه قبل الاحتلال البريطاني لم تكن المناصب الكبيرة في الحكومة المصرية موصدة الابواب في وجه القبط.

(الاقباط والمسلمون في اطار الجماعة الوطنية، طبعة ١٩٨٠، ص ١١٠ - وما بعدها).

ومن ناحية اخرى يسجل التاريخ ان التجربة الديمقراطية الاولي في مصر في عهد اسماعيل منذ ستينيات القرن ١٩ نتج عنها دخول الاقباط الي مجلس شوري النواب، ثم دخولهم مجلس النواب ١٨٨٢ كان بالانتخاب. ولم تعرف مصر نظام التعيين في المجالس النيابية إلا مع اغتصاب الانجليز للسلطة باحتلالهم للبلاد.

ومن ناحية اخرى فثمة قاعدة مضطردة اثبتتها وقائع التاريخ المصري، وهي أنه في الاوقات التي كانت تجري فيها انتخابات حرة ويفوز فيها الحزب الجامع للمصريين والمعبر عن ثوراتهم «الوفد» بقيادة سعد زغلول ومصطفي النحاس، في هذه المناسبات كان عدد الاقباط المنتخبين يزداد، علي عكس الانتخابات غير النزيهة التي كانت تجلب احزاب الاقلية.

***

الاستاذ يوسف سيدهم

المشرف العام علي تحرير جريدة
وطني، وعضو نقابة الصحفيين
والمجلس الملي العام

السؤال الاول

١ - هل تعتقد سيادتكم ان هناك مشاكل للمواطنين المصريين الاقباط؟

نعم هناك مشكلات للاقباط تندرج تحت مسمى المتاعب او المضايقات او الهموم لانها تتصل بالممارسات التي تناقض وتطعن الدستور وتظهر بين الحين والاخر في حياتهم وفي تعاملاتهم مع اجهزة الدولة اولا، ثم مع اخوانهم من المصريين المسلمين في بعض المناطق التي يشوبها التعصب الديني وعدم قبول الاخر ثانيا.

تجدر الاشارة الي ان متاعب الاقباط لا تندرج تحت مسمى الاضطهاد ولا تحت مسمى التفرقة العنصرية لأنها لا تدخل تحت مظلة ما يعنيه هذان المسميان قاموسيا او تاريخيا- ومن الضروري تأكيد ذلك لعدم اخراج متاعب الاقباط من حجمها الموضوعي، وايضا لوضع حد لاستغلال هذين المسلمين في محاولات نفي المتاعب وهو الاتجاه الذي ساد في الفترة الاخيرة.

السؤال الثاني

٢ - اذا كانت الاجابة بنعم، فما هي المشكلات بالترتيب ؟

هموم الاقباط تنحصر في محورين:

١ - حقوقهم المنتقصة في المواطنة الكاملة مع اخوتهم المسلمين.
٢ - استبعادهم من المشاركة الفعالة في تسيير امور بلادهم.

وهنا يلزم تسجيل وضع في غاية الخطورة وهو أن الدولة تجتهد دائما في القاء مسئولية الاعتداءات التي يتعرض لها الاقباط علي عاتق المتطرفين والارهابيين، ولكن الثابت في المناطق التي شهدت ومازال تشهد احداث العنف هذه ان الاوضاع السائدة من خلال المحورين المذكورين لهموم الاقباط هي التي تفرز مناخا مسموما يرسخ في نفوس المتطرفين ان الدولة تغض النظر او تتعاطف ازاء استباحة الاعتداء علي ممتلكات وارواح ودور عبادة وعقيدة الاقباط... صحيح ان الدولة تطارد فلول الارهاب وتحاول جاهدة القضاء عليه، ولكن تظل الممارسات التي تنتقص من حقوق المواطنة للاقباط والتي تستبعدهم من المشاركة في تسيير امور بلادهم تعطي اسوأ المثل للمتعصبين والمتطرفين والجهال والغوغاء... كما لا يخفي علي اي مدقق في مسلسل مقاومة الدولة للارهاب ان تلك المقاومة لم تكن بالدرجة الاولي للدفاع عن الاقباط بقدر ما كانت للدفاع عن النظام نفسه أولاً ولاستعادة الاستقرار والتدفق السياحي ثانيا.. وذلك كان له تأثير سلبي ومدمر علي وضع الاقباط وتكرار التعريض بهم.

المحور الاول لهموم الاقباط: حقوقهم المنتقصة في المواطنة الكاملة مع اخوتهم المسلمين : وذلك يتضح من الاتي :

١ - فرض وصاية الدولة علي تشريعات بناء وترميم الكنائس بعكس التسهيلات والاستثناءات والمرونة التي تظهرها الدولة علي الجانب الاخر في حالات بناء وترميم المساجد.. وما يعانيه الاقباط في ذلك من مهانة واذلال نتيجة السنوات الطويلة التي تستغرقها

الاجراءات والموافقات علاوة علي ما يتبع صدور الموافقات من تربص وتحرش الاجهزة الرسمية أزاء عمليات البناء أو الترميم واندفاعها غير المبرر لايقاف الاعمال في صورة تبدو وكأن لها دوافع انتقامية وعقابية.

٢ - دخول الدولة طرفا غير محايد في حالات تغيير العقيدة حيث يتولي ممثلوها في الاجهزة الامنية وفي ادارات السجل المدني الاحتفاء والترحيب بمن يشهر اسلامه ويقومون بتذليل الاجراءات واستخراج الشهادات اللازمة لتغيير الهوية الدينية وسط مظاهرات من الحفاوة والتكريم، بينما علي الجانب الاخر اذا اقدم مواطن او مواطنة علي تغيير عقيدته الاسلامية ليعتنق الدين المسيحي يتم التنكيل به والقبض عليه والتحرش به واستجوابه بل وتعذيبه في بعض الحالات، وإذا لم يرتدع واصر علي موقفه ترفض الاجهزة الرسمية تغيير اوراقه الرسمية او هويته الدينية وتمعن في مطاردته ومضايقته وعقابه.

٣ - اصرار الدولة علي التعتيم علي الارقام الفعلية الرسمية لتعداد الاقباط والاكتفاء بتسريب ارقام بعيدة كل البعد عن ما يشير اليه الواقع، وما يجب ان تؤدي اليه معايير تزايد السكان في مصر بحيث تبدو وهمية.

المحور الثاني لهموم الاقباط : استبعادهم من المشاركة الفعالة في تسيير امور بلادهم: وذلك يتضح من الاتي:

١ - تجاهل الاقباط تاريخيا وحضاريا وثقافيا ووطنيا في مناهج التعليم والأثر المدمر لذلك علي النشء الذي يشب علي الجهل بالآخر المصري ويسهل بذلك تشكيله وتغذيته علي كراهية واستغراب هذا الآخر.

٢ - تهميش دور الاقباط التاريخي والمعاصر في وسائل الاعلام

المقروءة والمسموعة والمرئية وتضاؤل المساحات الاعلامية المتاحة لهم.

٣ - استبعاد الاقباط الاكفاء والمتفوقين من احتلال مراتب التميز والصدارة في الكوادر التعليمية والجامعية، وفي تقليد المناصب العليا في اجهزة الدولة او الشرطة او الجيش، وبث التعليمات السرية لتقليص تواجدهم في قطاعات كثيرة مثل البنوك والشركات الكبرى والسلك القضائي والسلك الدبلوماسي، علاوة علي حظر تعيينهم في مناصب المحافظين وقصر ترشيحهم علي عدد محدود من الوزارات التي يطلق عليها «غير سيادية».

٤ - تجاهل التمثيل القبطي في العمل السياسي واستبعاد ترشيح الاقباط في الحزب الوطني الذي يمثل الحكومة ويستحوذ علي الاغلبية في البرلمان بمجلسيه - وما يعكسه ذلك من عدم ادراك الدولة لاهمية وجود تمثيل متوازن يعبر عن المصريين جميعا في المجالس النيابية واكتفائها بتعويض ذلك النقص الخطير بما تمنحه من تعيين مهين وناقص لعدد ضئيل من الاقباط لتحاول بذلك اثبات عجز الاقباط عن المشاركة الا من خلال انتظارهم لما تمن عليهم الدولة به.

٥ - التأكيد علي الهوية الدينية في كل جوانب العمل الوطني والسياسي وانحسار الهوية المصرية يجعل الدولة عاجزة عن اتباع سياسة عادلة وحكيمة مع مطالب الاقباط- فهي تارة تتعلل بحرصها علي التوازنات الامر الذي اصبح الشماعة التي تعلق عليها الدولة كل ضعفاتها وتصورها في التعامل مع التيارات المتأسلمة، وتارة أخرى تنكر باصرار غريب وجود اية متاعب للاقباط الامر الذي يعطل البحث عن سبل العلاج طالما لا يتم تشخيص الداء- والاخطر من هذا وذاك

هو ما يرسخ في نفوس المتشددين من جراء موقف الدولة من استمرار في التطرف والضغط في اتجاه الدين والدولة الدينية وبعيدا عن المواطنة والدولة العلمانية.

السؤال الثالث

٣ - ماهو الاسلوب الامثل من وجه نظر سيادتكم لحل مشكلات الاقباط؟

سبل التصدي للمشكلة

١ - يجب خلق رأي عام قوي متنور يعبر عن رفضه لواقع الاقباط ويدعو الدولة الي عدم الاعتراف بذلك الواقع ومحاولة تغييره.

٢ - يجب خلق قناعات راسخة في اوساط المثقفين والمعنيين بالعمل الوطني والاحزاب ومؤسسات العمل الاهلي غير الحكومي بأن المبادرة بحل الواقع القبطي يلزم ان تنبع منهم لتعبر عن التوجه العام للمصريين وراء الحل والعلاج، ليشكل ذلك قوة حافزة للدولة لتحذو الحذو نفسه، وتقوم بالدور المطلوب منها باعتباره تلبية لمطلب شعبي صادر عن القاعدة العريضة وليس مفروضا عليها.

٣ - وضع الهموم والمتاعب القبطية علي مائدة الحوار الوطني المصري وبلورة تصور واضح وخطوات عملية ملموسة لعلاج تلك الهموم والمتاعب- مع تشكيل المجالس واللجان المناط بها متابعة التطبيق العملي لذلك، وتصحيح مساره بصفة مستمرة لضمان فاعلية العلاج وجدواه.


الملاحق

تقرير لجنة تقصي الحقائق
مجلس الشعب ١٩٧٢

اجتمع المجلس الساعة الحادية عشر والدقيقة الثلاثين صباحا برئاسة السيد حافظ علي بدوي، رئيس المجلس.

وتولى معاونة السيد رئيس المجلس في إجراءات الجلسة السيدان:

محمد عبد الرحمن قرقوره، وسرور سالم شاهين.

وحضر الاجتماع السادة الاعضاء، ماعدا:

(أولا) الغائبين باجازة :

السادة : ابو سيف يوسف، جاد الله خضر ابراهيم، فوزي الدسوقي العمدة، محمد أحمد يوسف، المهندس محمد لبيب عنبه، مختار هاني.

(ثانيا) المعتذرون:

السادة: الدكتور اسماعيل معتوق، عبد المنعم عبد العزيز سعداوي، علي رؤوف صفوت، علي عوض الله، مصطفي ابراهيم عبد العال.

ولم يحضر السادة :

ابراهيم عبد الجواد الضبع، احمد فؤاد محمود عمر، أحمد محمد أمين أبو زيد طنطاوي، الدكتور أحمد منصور ساعد، التابعي ابراهيم مسلم، المأمون صالح مشال، رمضان عرفه اسماعيل، سامي عبد الله اباظة، سمير احمد عبد الرحمن نصير، عبد اللطيف فهمي رفيعي، عبد الله محمد

عاصي، عبد المنصف ثابت حسين، عطا محمد سليم، عمران عبد الجليل غزالي، فتحي اسماعيل الوكيل، فهمي محمد حسن الخبير، محمد ابراهيم عياد، محمد توفيق عويضة، محمد متولي عبد الله بريقع، محمود عبد العزيز أبو عقيل، محمد محمد داوود.

وحضر من الوزراء السادة :

ممدوح سالم، نائب رئيس الوزراء، ووزير الداخلية.

الدكتورة عائشة راتب، وزيرة الشئون الاجتماعية.

الدكتور مصطفي الجبلي، وزير الزراعة واستصلاح الاراضي.

صلاح الدين محمد غريب، وزير القوى العاملة.

وحضر السيد محمد طلعت عبد العاطفي، نائب الأمن العام.

رئيس المجلس - باسم الله، وباسم الشعب، افتح الجلسة.

(أولا) تقرير اللجنة الخاصة

باستظهار الحقائق في الحوادث الطائفية التي وقعت بالخانكة

أشير إلى الكتاب الآتي :

"السيد رئيس مجلس الشعب

تحية طيبة، وبعد فأتشرف بأن أقدم لسيادتكم، مع هذا التقرير اللجنة الخاصة باستظهار الحقائق في الحوادث الطائفية التي وقعت بالخانكة، رجاء عرضه علي المجلس، وقد اختارتني اللجنة مقرراً لها فيه أمام المجلس.

وتفضلوا سيادتكم بقبول وافر التحية وعميق الاحترام،

١٩٧٢/١١/٢٦

رئيس اللجنة

دكتور جمال العطيفي"

رئيس المجلس - ليتفضل السيد المقرر.

المقرر (دكتور جمال العطيفي):

قرار تشكيل اللجنة

أصدر مجلس الشعب بجلسته المعقودة يوم الاثنين من شوال ١٣٩٢ الموافق ١٣ من نوفمبر ١٩٧٢ قراراً، بناء علي طلب السيد رئيس الجمهورية، بتشكيل لجنة خاصة باستظهار الحقائق حول الاحداث الطائفية التي وقعت اخيرا في مركز الخانكة واعداد تقرير للمجلس عن حقيقة ما حدث. وقد شكلت هذه اللجنة برياسة الدكتور جمال العطيفي وكيل المجلس وعضوية السادة اعضاء المجلس محمد فؤاد ابو هميله وألبرت برسوم سلامة وكمال الشاذلي والدكتور رشدي سعيد وعبد المنصف حسن حزين والمهندس محب استينو.

حدود مهمة اللجنة

ويعتبر هذا القرار أول ممارسة في ظل الدستور الجديد لما اجازته اللائحة الداخلية للمجلس من جواز تشكيل لجنة خاصة باستظهار الحقائق في موضوع معين وذلك طبقا للمادتين ١٦، ٤٧ من اللائحة.

ومع أن قرار تشكيل اللجنة ينوط بها استظهار الحقائق في الأحداث الطائفية التي وقعت اخيرا في الخانكة، إلا أن اللجنة رأت بمناسبة بحثها لظروف هذه الاحداث والعوامل التي أدت إليها، أن حادث الخانكة وهو أحد الحوادث التي تكررت خلال هذا العام، يطرح بصفة عامة وأساسية موضوع العوامل المؤثرة علي العلاقات بين طوائف الشعب وما اذا كانت هذه العوامل مصطنعة أو مغرضة ومدى تهديدها للوحدة الوطنية في هذه الظروف الدقيقة التي يجتازها نضالنا ضد العدو الصهيوني والاستعمار العالمي، ومن ثم فإن اللجنة تعرض في تقريرها لموضوع حادث الخانكة باعتباره

حادثا متميزا يعبر عن مناخ غير صحي ساد العلاقات الاجتماعية خلال هذا العام؛ ثم تتناول بعد ذلك هذه العلاقات بصفة عامة وتعرض تحليلا لها واقتراحات محددة لعلاجها.

إجراءات اللجنة

بدأت اللجنة عملها، باجتماع عقده، رئيسها مع السيد نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية والسيد النائب العام في صباح اليوم التالي لصدور قرار تشكيلها، وذلك للوقوف علي ظروف هذا الحادث لتبدأ عملها في ضوء تصور واضح، ولما كانت النيابة العامة لاتزال تباشر التحقيق وحتى لا يقع تداخل بين الإجراءات التي تتخذها اللجنة وإجراءات التحقيق الجنائي، فقد رأت اللجنة الاكتفاء بطلب تقرير عن الحادث من النيابة العامة، كما طلبت من وزارة الداخلية تقريراً آخر علي أن يتضمن سردا للحوادث المماثلة التي تكون قد وقعت في العام الاخير، ثم بدأت اللجنة إجراءاتها كالاتي :-

١ - في صباح يوم الثلاثاء ١٤ من نوفمبر ١٩٧٢ عقدت اللجنة اجتماعا عرض فيه رئيسها التصور المبدئي للحوادث التي وقعت في الخانكة، يومي ٦ نوفمبر و١٢ نوفمبر ١٩٧٢ في ضوء المعلومات الشفوية التي تلقاها من السيد نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية والنائب العام.

ففي ٦ نوفمبر وضع مجهولون النار في دار جمعية الكتاب المقدس التي كان يتخذها اهالي مركز الخانكة من الاقباط كنيسة بغير ترخيص لاقامة الشعائر الدينية.

وفي يوم ١٢ نوفمبر وفد الي الخانكة عدد كبير من القساوسة قدموا اليها بالسيارات ومعهم بعض المواطنين من الاقباط ساروا الي مقر جمعية اصدقاء الكتاب المقدس المحترق وأقاموا شعائر الصلاة فيها وتجمع في المساء عدد كبير من المواطنين في مسجد السلطان الاشرف وخرجوا في

مسيرة احتجاج علي ذلك، نسب فيها إلى غالي انيس بشاي أنه أطلق أعيرة نارية في الهواء علي رؤوس المتظاهرين من مسدس مرخص له بحمله، فتوجه بعض المتظاهرين الي مسكن هذا الشخص والي أماكن آخري للأقباط وقاموا بوضع النار فيها وإتلافها دون أن تقع اصابات، وبعد ان استمعت اللجنة الي هذا العرض المبدئي للحادث، ناقشت خطة عملها وحددث البيانات والمعلومات التي تحتاج اليها من الجهات المختلفة.

٢ - في يوم الأربعاء ١٥ نوفمبر ١٩٧٢ انتقلت اللجنة بكامل هيئتها إلى مركز الخانكة يصحبها السيد اللواء مصطفي الشيخ وكيل وزارة الداخلية لشئون الأمن العام والذي ندبته وزارة الداخلية بناء علي طلب اللجنة لتسهيل مهمتها، وقد بادرت بزيارة الاماكن التي جرت فيها هذه الاحداث وناقشت المسئولين في مركز الشرطة وفي مجلس المدينة وفي الاتحاد الاشتراكي كما استمعت الي ملاحظات المجني عليهم الذين وقع اعتداء علي مساكنهم وحوانيتهم، فعاينت دار جمعية الكتاب المقدس الذي كان الاقباط من سكان المركز قد جروا اخيرا علي اقامة الصلاة فيه والذي تعرض لوضع النار فيه صبيحة الاثنين ٦ نوفمبر ١٩٧٢ كما شاهدت آثار النار والكسر في منزل رزق صليب عطية المصور وفي حانوته، وكذلك في مساكن جرجس عريان سليمان وغبريال جرجس عريان وحليم حنا نعمة الله وغالي انيس سعيد بشاي.

٣ - في مساء اليوم نفسه استقبلت اللجنة امين الاتحاد الاشتراكي بمحافظة القليوبية وأمين وحدة المركز، كما استقبلت السيد عبد القادر البري عضو المجلس الشعبي للمحافظة المختار عن وحدة الاتحاد الاشتراكي بالمركز والذي كان قد اتهمه بعض المجني عليهم في التحقيق بالتحريض علي ارتكاب الحادث، كما استقبلت الشيخ زين الصاوي البدوي

امام مسجد السلطان الأشرف الذي تجمع فيه أهل مركز الخانكة مساء يوم الأحد ١٢ نوفمبر سنة ١٩٧٢ .

- طلبت اللجنة من السيد أمين الاتحاد الاشتراكي بمحافظة القليوبية عن معلوماته وملاحظاته، وقد وافاها به بعد ذلك.

٤ - في يوم الخميس ١٦ نوفمبر ١٩٧٢ اجتمعت اللجنة بقداسة البابا شنودة بطريرك الأقباط في دار البطريركية، وشهد هذا الاجتماع المطارنة والاساقفة، وخلال هذا الاجتماع استمعت اللجنة الي ملاحظات البابا شنوده، كما اجتمعت اللجنة بعدها بفضيلة الامام الاكبر محمد الفحام شيخ الجامع الازهر، وشهد هذا الاجتماع امين عام مجمع البحوث الاسلامية فضيلة الدكتور عبد الرحمن بيصار ومدير البعوث بالازهر الدكتور عبد المنعم النمر ومدير مكتب شيخ الازهر فضيلة الشيخ صلاح أبو اسماعيل.

٥ - في مساء اليوم نفسه استقبل رئيس اللجنة احد المبلغين الذي كان ارسل الي السيد رئيس مجلس الشعب بأن لديه معلومات لتوضيح ملابسات الحادث، وقد أعادت اللجنة مناقشته بعد ذلك مساء السبت ١٨ نوفمبر، واخطرت النيابة العامة لسؤاله.

وكانت اللجنة قد تلقت ايضا برقيتين من الحوامدية من كل من القس ابراهيم الذكر والسيد سعد العباسي رئيس لجنة الرعاية الدينية الاسلامية بالحوامدية، تنذر بخلاف حول طلاء قبة لمبني جمعية انصار الكتاب المقدس بالحوامدية المتخذ كنيسة منذ بضعة اعوام بغير ترخيص. وقد رأت اللجنة مثل هذا النزاع يعطي صورة عن بعض جوانب الاحتكاك الذي تكرر نوعه فدعت اليها الشاكين وقد امكنها تسوية الموقف وابقاء الحالة علي ما هي عليه.

٦ - في يوم السبت ١٧ نوفمبر سنة ١٩٧٢ اجتمع رئيس اللجنة

بفضيلة الدكتور عبد الحليم محمود وزير الاوقاف وشئون الازهر، وشهد المقابلة السيد اللواء حسين الرخاوي وكيل الوزارة لشئون مكتب الوزير والامن، وبعدها استقبل اللجنة السيد المهندس ابراهيم نجيب عضو الامانة بالاتحاد الاشتراكي ورئيس لجنة ادارة اوقاف البطريركية، كما استقبلت معه فضيلة الاستاذ زكريا البري استاذ الشريعة الاسلامية بكلية حقوق جامعة القاهرة وأمين الشئون الدينية بأمانة الدعوة والفكر بالاتحاد الاشتراكي، وانضم الي الاجتماع بعد ذلك فضيلة الدكتور حسين حامد استاذ الشريعة الاسلامية المساعد بحقوق القاهرة وأحد خبراء اللجنة التشريعية بالمجلس في شئون الشريعة الاسلامية، وقد اطلعت اللجنة خلال هذا الاجتماع علي البيان الذي أعده الاتحاد الاشتراكي بشأن الوحدة الوطنية ووجوب القضاء علي أي سبب للفرقة.

وفي مساء نفس اليوم، استقبل رئيس اللجنة الاستاذ علي عبد العظيم عضو لجنة الدروس القرآنية بمجمع البحوث الاسلامية وقد عرض بعض الكتب الدينية التي يرى أن فيها مساسا بالعقيدة الإسلامية، وقد اتصل رئيس اللجنة خلال هذه المقابلة بالسيد طلعت خالد المسئول عن رقابة النشر بوزارة الثقافة والاعلام للوقوف علي نظام رقابة الكتب الدينية.

٧ - وقد تلقت اللجنة في نفس اليوم اخطارا من الدكتورة عائشة راتب وزيرة الشئون الاجتماعية ببيان المبالغ التي صرفتها الوزارة لمن لحقتهم خسائر من جراء هذه الحوادث بالخانكة وذلك بعد أن قامت السيدة الوزيرة ورجال الوزارة بزيارة مكان الحوات يوم ١٦ نوفمبر.

كما تلقت اللجنة في نفس اليوم اخطارا من السيد محمد حامد محمود الأمين الاول المساعد للاتحاد الاشتراكي العربي، بأن أحد الشمامسة بكنيسة كفر ايوب بمركز منيا القمح كان يوزع يوم ١١/٦ كتيبات من

مؤلفاته اشتبه في مضمونها، وقد طلبنا النيابة العامة ووزارة الداخلية معلومات مفصلة عن ذلك.

كذلك تلقت اللجنة برقيتين احداهما من الدكتور القس عبد المسيح اطفانوس يشكو فيها من واقعة قديمة خاصة بما سماه اغتصاب ارض دار الكتاب المقدس بالاسكندرية بزعم اقامة مسجد عليها والأخرى من عبد الفتاح بشير وتتضمن اتهاما عاما لعناصر لم يذكرها تحاول احداث فتنة طائفية بهيئة النقل العام وقد أخطرت الجهات المختصة بالبرقيتين.

٨ - وفي صباح يوم الأحد ١٨ نوفمبر ١٩٧٢ استقبلت اللجنة بعض اهالي مركز الخانكة الذين قدموا معلومات عن الحادث، وقد رأت اللجنة ابلاغها الي النائب العام.

وفي مساء اليوم ذاته، استقبلت اللجنة الانبا صمويل اسقف الخدمات والأنبا دوماديوس مطران الجيزة والقمص زكريا جيد راعي كنيسة مارمرقس بمصر الجديدة واستمعت الي ملاحظاتهم.

القسم الأول

وقائع حوادث الخانكة

استعانت اللجنة أساسا في تحديد هذه الوقائع بتقارير النيابة العامة وهي السلطة القضائية المختصة بالتحقيق، وفي نفس الوقت فإنها قد اجعت ما قدمته إليها الجهات الاخرى المختصة، كما اطلعت على تقرير ، هذه الحواث وقدم الي قداسة البابا شنودة، ومن خلال قيامها ب لانتقال والمعاينة وا لمناقشة التي أجرتها مع جميع الأطراف المعنية، أمكنها ان تستخلص الوقائع الصحيحة.

حادث يوم الاثنين ٦ نوفمبر ١٩٧٢

مند عام ١٩٤٦ وجمعية اصدقاء الكتاب المقدس تباشر نشاطها في

الخانكة كجمعية دينية مسجلة بوزارة الشئون الاجتماعية، ومنذ حوالي سنة قام المحامي احمد عزمي ابو شريفه ببيع قطعة ارض كبيرة يملكها مجاورة لمنزله بالحي المسمي الحي البولاقي بمدينة الخانكة الي من يدعي محمد سعد الجلده، العامل بمزرعة الجبل الأصفر الذي باعها بدوره الي احد المسيحيين، وتسلسلت عقود بيعها حتي انتهت ملكيتها الي الانبا مكسيموس مطران القليوبية، وكان الظن وقتئذ انها ستبني مقرا لهذه الجمعية، وقد سورت فعلا وألحقت بها حجرات نقلت اليها الجمعية. غير أنه في مطلع صيف هذا العام أقيم فيها مذبح للصلاة ورتب فناؤها بما يسمح بإقامة الشعائر الدينية فيه، وتولي القس مرقس فرج وهو راعي كنيسة ابو زعبل التي تبعد قرابة ثلاثة كيلومترات من الخانكة «إقامة الشعائر الدينية فيها» في أيام الجمع لانشغاله ايام الآحاد بكنيسته الاصلية في ابي زعبل.

ولما كانت الجمعية لم تستصدر قرارا جمهوريا بالترخيص بإقامة كنيسة، فقد أخذت الادارة تعهدا علي رئيس الجمعية شاكر غبور بعدم استخدامها ككنيسة إلا بعد الحصول علي الترخيص. وقد أثار استخدام هذا المكان ككنيسة بغير ترخيص اعتراض بعض المقيمين بمدينة الخانكة ومن بينهم عبد القادر البري وهو مفتش مالي وعضو المجلس الشعبي بمحافظة القليوبية، وليس هنا ما يدل علي أن هذا الاعتراض قد اتخذ مظهرا عنيفا أو كان موضع اهتمام عام.

وفي صبيحة يوم الحادث ٦ نوفمبر ١٩٧٢ وهو أول أيام عيد الفطر المبارك اخطرت النيابة العامة بحدوث حريق في هذا المبني، وقد تبين ان النار قد أتت علي سقفه وهو من الأخشاب، كما امتدت الي موجوداته ولكنها لم تمتد الي جدرانه المبللة، ولم تتوصل التحقيقات التي أجرتها

النيابة الي معرفة الفاعل. غير ان بعض الذين كانوا يبيتون في المبني لحراسته قرروا في تحقيق النيابة أنهم شاهدوا جملة اشخاص يلقون زجاجات مشتعلة من الخارج، وقد أمكن لرجال المطافي اخماد النار بمعاونة بعض الاهالي من المسلمين والمسيحيين.

ودون تدخل في إجراءات التحقيق الجنائي وما يمكن ان تستخلصه النيابة العامة من ثبوت للتهمة او عدم ثبوتها فإن هناك حقائق يجب أن تؤخذ في الاعتبار:

١ - إن إهالي مدينة الخانكة كانوا يعيشون دائما في وئام، وقد ضربوا المثل في التعاون والوحدة حينما تعرض أحد مصانع ابو زعبل القريبة من الخانكة لغارات طائرات اسرائيل الفانتوم في فبراير ١٩٧٠ حيث قتل سبعون عاملا واصيب ٦٩ غيرهم بجراح، مما عبأ الجميع ضد العدو، لأن القنابل التي ألقيت لم تفرق بين المسلم والقبطي.

٢ - إن رئيس مجلس المدينة السابق كان من الأقباط وقد ظل في مركزه قرابة اثنتي عشرة سنة وهو السيد أديب حنا، ولم يثر هذا أي حساسيات طوال هذه السنوات. وحينما عين خلفه الحالي السيد عادل رمضان في مارس ١٩٧٢ احتفلت به جمعية اصدقاء الكتاب المقدس في مبناها الجديد الذي انتقلت اليه. ويشغل عدد كبير من الأقباط وظائف هامة وخاصة في قطاعي الصحة والصحة النفسية، حيث تزيد نسبة الموظفين الاقباط علي ستين في المائة اذ يبلغ عدهم ٣٨ من بين ٥٩ موظفا (طبقا للبيانات التي قدمها رئيس مجلس المدينة) . ويبلغ مجموع الموظفين الاقباط في هذا المركز ١١١ من بينهم مجموعهم البالغ ٨٥٦ موظفا.

٣ - ان مبني جمعية اصدقاء الكتاب المقدس الذي احترق سقفه

واحترقت موجوداته هو مبني صغير يقع في مكان منزو غير مطروق يقع بالجهة الشرقية للمدينة ويقوم حوله بعض مساكن المسلمين. ولم يكن مرخصا كبناء فضلا عن عدم الترخيص به ككنيسة، ولكن من ناحية الامر الواقع كانت تباشر فيه الشعائر الدينية دون تعرض من جهات الادارة وبتسامح منها. وقد قام بعض المسلمين من اهالي الخانكة بجمع تبرعات لاقامة مسجد شديد القرب من هذا المكان وشرع فعلا في بنائه.

٤ - ان عد سكان الخانكة كما جاء بالتعداد العام للسكان المنشور عام ١٩٦٠ بلغ ٢٫٨٦٣ منهم ٦١٥ مسيحيا، غير أن البيانات التي قدمت اللجنة من مجلس المدينة تفيد ان عدد المسيحيين لا يجاوز ستا وثلاثين اسرة.

وقد طلبت اللجنة بيانا من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء بعد اتصال قام به رئيسها بالفريق جمال عسكر، ويتبين من الرد الذي تلقته اللجنة انه كان في مدينة الخانكة في عام ١٩٦٦ عدد ٦٩٢ مسيحيا فزاد في عام ١٩٧٢ الي ٨٠٣ مسيحيين بينما ان جملة المسيحيين في مركز الخانكة (مدينة وقرى) بلغ في عام ١٩٦٦ عدد ٢٥٥٢ وزاد في عام ١٩٧٢ الي ٢٩٦٣.

٥ - انه قد بولغ في تصوير هذا الحادث فيما عرض علي قداسة البابا من معلومات عنه، وزاد من حد التوتر انه قد سبقه منذ شهور قليلة حادث مماثل في سنهور بجهة دمنهور.

فقد ورد في التقرير الذي قدم الي قداسة البابا من هذا الحادث ما يفهم منه أن المكان قد أحرق بالكامل وصور الحادث علي أن المطافئ تباطأت في إطفاء الحريق، وأن المتآمرين منعوا رجال الاطفاء من أداء واجبهم، كما تضمن هذا التقرير تشكيكا في سلامة اجراءات التحقيق وعدم حيدتها.

وقد أثبتت المعاينة التي قامت بها اللجنة بالاضافة الي المعاينة التي أجرتها النيابة أن الحريق لم يمتد إلا الى السقف الخشبي والي الموجودات الخشبية وأنه لولا تدخل رجال الاطفاء لما كانت النار قد أخمدت دون خسائر أخرى. كما أن وصف الحادث بأنه حريق لكنيسة (بينما لا توجد كنيسة مصرح بها رسميا) وأنه بذلك ينطوي علي امتهان المقدسات المسيحية، قد أضفي علي تصوير الحادث طابع الإثارة.

وقد عرضت اللجنة علي قداسة البابا الوقائع الصحيحة التي استخلصتها، فوافق قداسته علي عدم اعتماد المعلومات التي قدمت إليه انتظارا لما يسفر عنه التحقيق.

٦ - علي أنه من ناحية أخرى، فقد أحالت اللجنة كل ما تقدم إليها من معلومات عن اتهام اشخاص معينين بالاشتراك او التحريض علي ارتكاب هذا الحادث الي النائب العام ليجري شئونه فيه.

حادث يوم الأحد ١٢ نوفمبر ١٩٧٢

في صبيحة هذا اليوم اتجهت الي مدينة الخانكة بعض سيارات اتوبيس السياحية والسيارات الخاصة والأجرة يستقلها حوالي أربعمائة شخص يرتدي اكثر من مائة شخص منهم الملابس الكهنوتية للخاصة بالقساوسة والشمامسة، وكان قد نما إلى علم السلطات ان قرارا قد اتخذه مجمع كهنة القاهرة بإقامة الصلوات يوم الأحد في مقر جمعية الكتاب المقدس الذي وقع فيه حادث الحريق وهي الجمعية التي كان يتخذها الاقباط المقيمون في الخانكة كنيسة لهم. وقد استوقفتهم قوات الأمن التي قدمت علي عجل من عاصمة المحافظة عند قرية القلج التي تقع في طريق الخانكة وذلك في محاولة لاثنائهم عن عزمهم خشية أن يؤدي هذا الجمع الكبير الي اثارة غير محمودة العواقب والاكتفاء بعدد محدود منهم، ولكنهم صمموا علي أن

يمضوا في تنفيذ ما اعتزموه ، فاتخذت قوات الامن الاحتياطات اللازمة ومضوا سيرا علي الأقدام في موكب طويل مرددين التراتيل الدينية يتقدمهم بعض القساوسة، وحينما وصلوا الي مقر الحادث ثبتوا مكبرات الصوت وبدأ القداس على مرتين، حتي يتسع الاشتراك فيه لهذا الجمع الغفير، ثم انصرفوا بعدها دون أن تقع أي حوادث، وقد نسب إلى بعض الغلاة منهم تفوههم بعبارات غليظة في الاحتجاج علي ما وقع من حادث في هذا المبني في الأسبوع الماضي، وتصويره علي أنه عداء طائفي لم تتخذ سلطة الدولة حياله الاجراءات المناسبة.

وفي المساء حينما عاد الي المدينة شبانها من المسلمين الذين كانوا في الجامعات او في المصانع والمكاتب خارج المدينة وروت لهم صورة لما جرى في الصباح اعتبروا ذلك تحديا واستفزازا لشعورهم فاجتمعوا بمسجد السلطان الأشرف الذي يقع بالجهة الغربية للمدينة ومعهم الشيخ زيد الصاوي البدري امام المسجد وتوجهوا الي مركز الشرطة في مسيرة تكبر بالله وقد طلب منهم المسئولون الانصراف، وانصرف الشيخ زيد الصاوي بعد أن نصحهم بالتفرق بينما استمر الباقون في مسيرتهم الي مقر الاتحاد الاشتراكي، وفي مرورهم علي حانوت بقال يدعي غالي انيس بشاي سمع صوت طلقات نارية نسب البعض اطلاقها الي هذا البقال الذي تبين فعلا أنه كان يحمل مسدسا مرخصا به وان كان لم يرد في فحص الطب الشرعي ما يقطع بأنه قد أطلق حديثا. ولكن ذلك أدى الي إثارة الجماهير التي اندفعت الي منزل هذا البقال فوضعت فيه النار واندس بينها من اغتنم هذه الفرصة السانحة للسرقة، كما أحرقت مساكن اخرى لكل من انيس بشاي وحليم نعمة الله ورزق صليب عطية وجرجس عريان وغبريال جرجس عريان وموجودات ستوديو للتصوير يملكه رزق صليب عطية. كما تحطم زجاج

صيدلية الدكتور كامل فهمي اقلاديوس. وتوجه بعض المتظاهرين الي مقر جمعية اصدقاء الكتاب المقدس واشعلوا النار في احدى حجراتها الملحقة ببنائها المتخذ كنيسة للصلاة. ومع ذلك فلم تحدث أي خسائر في الارواح واصيب ثلاثة اشخاص عرضا، بينهم اثنان من المسلمين باصابات بسيطة وقد قبض علي جملة اشخاص متهمين بالسرقة او بالحريق والاتلاف، قررت النيابة العامة حبس تسعة منهم حبسا احتياطيا.

ودون تعرض لوقائع الاتهام الجنائية، فإن هناك حقائق امكن للجنة استظهارها:

١ - أن الحادث الذي وقع يوم الاثنين ٦ نوفمبر كان يجب ان يبقي في حدوده الصحيحة، وكان من حسن السياسة ان يحصر في هذا النطاق، وحسبما ذكر الانبا شنودة لاعضاء اللجنة، فإنه قد زار بعدها فضيلة الامام الاكبر شيخ الجامع الازهر مهنئا بالعيد دون أن يترك هذا الحادث اثرا في نفسه لولا ما بدا له من أن يد العدالة لم تستطع ان تتوصل الي المسئولين عن هذا الحادث، وأن البعض قد خشى ان ينتهي التحقيق الي ما انتهي اليه في حوادث اخرى وقعت قبل ذلك ولم تتخذ فيها مبادرات قوية صريحة، وأن من ذهبوا الي الصلاة في مكان الحادث لم يقصدوا ان يتوجهوا الي الخانكة في مسيرة ولكنهم ساروا علي الأقدام بعد أن استوقفهم السيد مدير الامن ونائبه لاقناعهم بالعدول عن المسيرة.

٢ - إنه كان من المحتمل ان تتعرض مسيرة الصلاة الكنيسية، مع ما انطوت عليه من مظاهر الاحتجاج والإثارة لاحتكاك سلمت منه نتيجة اصالة الوعي بالوحدة الوطنية الذي استقر في قلوب المصريين جميعا منذ مئات السنين.

٣ - إنه يجدر تسجيل الموقف المشرف لبعض القساوسة ومنهم القمص

ابراهيم عطية الذي ألقي كلمة بعد الصلاة في الجمعية المتخذة كنيسة، معلنا أن من قام بالحريق إنسان مغرض لا ينتمي الي المسيحيين أو المسلمين واشاد فيها بالتضامن والوحدة بين عنصري الأمة.

٤ - إن قوات الأمن الاضافية التي استدعيت في الصباح بعد تجمع القساوسة للصلاة في الخانكة ، قد عادت بعد انصراف المصلين وبعد أن هدأت الحالة وتركت قوة لتعزيز قوة المركز، وبعد أن وقعت حوادث المساء دعمت بقوة من الإدارة المركزية للأمن، للمحافظة علي النظام.

٥ - إن الدكتورة وزير الشئون الاجتماعية قد بادرت الي زيارة موقع هذه الحوادث وقررت بناء علي توجيه السيد رئيس الجمهورية صرف تعويضات فورية لمن وضعت النار في مساكنهم او حوانيتهم، فاستحقت جمعية أصدقاء الكتاب المقدس مائتي وعشرة من الجنيهات هي قيمة الخسائر المقدرة، كما قررت مبلغ مائتي جنيه تعويضا لخسائر لحقت منزل وحانوت رزق صليب عطية، ومبلغ مائة وخمسين جنيها لغبريال جرجس غبريال ومبلغ ستين جنيها لكل من حليم حنا نعمة الله وأنيس سعيد بشاي وللمهجر جابر مسعود جابر تعويضا عن اتلاف كشك له ومبلغ ثلاثين جنيها لصيدلية الدكتور كامل فهمي اقلاديوس، وقد تلقت السيدة الوزيرة عن ذلك برقية شكر من وجيه رزق متي نيابة عن المسيحيين بالخانكة.

القسم الثاني

مقدمات أسباب حوادث الإثارة الطائفية

لقد صاغ شعبنا وحدته الوطنية خلال أجيال من تاريخه الطويل، وهذه الوحدة هي التي مكنته من مقاومة الغزاة والاحتفاظ بشخصيته القومية وأصبحت بذلك جزءا من تراثه الحضاري. وقد استطاعت هذه الوحدة ان تقف في وجه محاولات التفرقة التي كان الاستعمار يبثها. وبدت هذه

الوحدة قوية صلبة تعانق فيها الهلال مع الصليب خلال نضالنا الوطني عام ١٩١٩ تحت شعار «الدين لله والوطن للجميع» . وهذه الوحدة هي التي مكنتنا من مقاومة غزو عام ١٩٥٦ وهي التي مكنتنا من الصمود والمقاومة بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ .

على أنه من الملحوظ بتاريخنا القومي أن بعض هذه الحوادث المثيرة للفتنة كانت تفتعل حينما يبلغ نضالنا القومي ذروته، حدث هذا في عام ١٩١١ وحدث هذا أبان معركتنا ضد المستعمر في السويس في عام ١٩٥٢ .

ومع ذلك فلا يمكن الزعم بأن اي بلد مهما تعاظم فيه الشعور بالوحدة الوطنية يمكن أن يكون بمنأي عن حوادث فردية أو شقاق يقع بين اشخاص ينتمون الي طوائف مختلفة سواء أكانت غير دينية ام دينية .

غير أنه بينما كانت هذه الحوادث متفرقة تقع علي تباعد السنوات، إذ بها قد زادت زيادة ملحوظة في العامين الاخيرين، فبلغت خلال المدة من ١٩٧٠/٦/١٦ حتي ١٩٧٢/١١/١٢ إحدي عشرة حادثة وقع منها عشر حوادث ابتداء من ١١ أغسطس ١٩٧١ . واصبحت هذه الحوادث تعبر عن حالة من التوتر يزكيها تيار ديني قوي يمضي بغير ارشاد سليم يبعد خطر التعصب، وتحفه المبالغة التي يسهم فيها بحسن نية بعض المواطنين دون ان يفطنوا الي أن بث التفرقة والكراهية بين الطوائف هو السلاح الذي يستخدمه الاستعمار لإضعاف جلد الأمة وصرفها عن قضيتها الاساسية وهي التحرير .

المقدمات

ومن الدراسة التي قامت بها اللجنة، استخلصت المقدمات التي أدت الي تزايد هذه الحالة من التوتر:

١ - ففي خلال عام ١٩٧٠ وقع بمدينة الاسكندرية حادث فردي خاص باعتناق شابين من المسلمين للمسيحية تحت تأثير ظروف مختلفة، وقد سرت اخبار ذلك بين الناس وكانت موضع تعليق ونقد بعض أئمة المساجد استنكارا للنشاط التبشيري. وقد أعدت مديرية الأوقاف بالاسكندرية وقتئذ تقريرا قدمه الشيخ ابراهيم عبد الحميد اللبان وكيل المديرية لشئون الدعوة «بنتيجة بحثه لموضوع الانحراف العقائدي لبعض الطلاب بمنطقة جليم والرمل». وقد ذكر فيه الاخطار التي تهدد بعض الشباب نتيجة حملات تبشير نسبت الي بعض القساوسة، كما تضمن جملة افتراضات تعكس مخاوف مقدم التقرير من هذه المخاطر.

وفي عام١٩٧٢ أي بعد قرابة سنتين من تقديم هذا التقرير الذي يعد تقريرا داخليا ليس معدا للنشر، امتدت يد خبيثة اليه فحصلت علي صورة منه وقامت بنسخه بالاستنسل وتوزيعه علي نطاق واسع.

وقد تضمن التقرير بعض الامور التصورية المنسوبة الي بعض رجال الدين الاقباط والتي من شأنها أن تثير استفزاز من يطلع عليها من المسلمين، تحمله علي تصديق امور لم يقم اي دليل علي نسبتها اليهم، وبعضها بعيد التصديق مما حمل بعض أئمة المساجد علي أن يتناولوها في خطبهم بالتنديد الشديد. وكانت نتيجة ذلك زيادة استياء كثير من المسلمين وبذر بذور الشك بينهم وبين أخوانهم الاقباط. ورغم شيوع امر هذا التقرير لم تقم الجهات المسئولة والاعلامية بالتصدي له بالمواجهة والنفي، ربما ظنا منها أن أثره سيكون محدودا وأنه سرعان ما يتلاشى، كما أن العدالة لم تستطع ان تمتد الى مروجيه.

٢ - وحينما بدأت مرحلة تصحيح مسار الثورة في ١٥ مايو ١٩٧١ ودعوة الجماهير الي المشاركة في اعداد الدستور الدائم، كان من الواضح

الي اللجنة المختصة بإعداد الدستور الجديد التي طافت انحاء البلاد حينئذ، بروز تيار متدفق يدعو الي اعتبار الشريعة الاسلامية مصدر التشريع، تقابله دعوة أخرى من المواطنين الاقباط الي التمسك بحرية العقيدة والأديان وخاصة الغاء التراخيص المقررة لاقامة الكنائس · ولم يكن التوضيح كافيا بإن الدعوة الي تطبيق احكام الشريعة الإسلامية لا تتنافي مع حرية العقيدة وممارسة الشعائر الدينية التي كفلها الدستور لجميع المواطنين، وأن الإسلام والمسيحية رسالتا تسامح ومحبة يدينان التعصب الديني·

في هذا المناخ الذي سادته مفاهيم الحرية وسيادة القانون وارتفعت فيه دولة العلم والإيمان، انتخب الانبا شنوده بابا لكنيسة الاسكندرية وكرازة المرقسية في آخر اكتوبر ١٩٧١ ونصب يوم ١٤ نوفمبر في احتفال شهده رئيس الوزراء وقتئذ وكبار المسئولين في الدولة وأذيع بالتليفزيون والراديو، وكان موضع اهتمام واسع من جميع وسائل الاعلام· وكان من الواضح أن البابا الجديد قد بدأ نشاطا واسعا في خدمة الكنيسة والوطن بمجرد انتخابه ألقى محاضرة عن اسرائيل في نقابة الصحفيين تقرر طبعها بخمس لغات وينشر في بعض الصحف حديثا اسبوعيا يوم الاحد، واعلن تنظيمات للكنيسة تدعيما لرسالتها الروحية ومعالجة لقضايا المجتمع داخل النطاق بأسلوب علمي وروحي، وهو أول بابا في العصر الحديث من رؤساء الكلية الاكليركية·

يبدو أن بعض الحساسيات كانت تنشأ أحيانا عن هذا النشاط الواسع، حتى قبل انتخاب الأنبا شنودة للبابوية، فقد أصدرت مجلة الهلال عدداً خاصا عن القرآن في ديسمبر ١٩٧٠ ونشر فيه مقال عنوانه «القرآن والمسيحية» بقلم الانبا شنودة مبينا فيه الالتقاء بين الاسلام والمسيحية·

وقد تناوله بالرد بعض الخطباء على منابر المساجد علي حد ما نشرته مجلة الهلال في عددها الصادر بعد ذلك في فبراير ١٩٧١ والذي تضمن نشر تعليقات اخرى علي هذا المقال.

كما أن إعلان البابا شنودة بعد انتخاب عن تمسكه برفض أية دعوة إلى إباحة الطلاق للمسيحيين إلا لعلة الزنا، وأن كل طلاق يحدث بغير هذه العلة الواحدة لا تعترف به الكنيسة، كان يقابله على الجانب الآخر رفض لأي دعوة الي تعديل قانون الأسرة بالنسبة للمسلمين ووضع أي تنظيم لحق الطلاق، ومثله أي حديث له عن تطوير الكلية الأكليركية، أو استعادة كنيسة الاسكندرية لمنزلتها العالمية وقيادتها الافريقية، رغم أنه معني سبق ان ردده بعض كبار الأقباط ممن تعاونوا دائما مع نظام الدولة بإخلاص (علي سبيل المثال مقال الدكتور كمال رمزي استينو، بعنوان آمالنا في عهد البابا شنودة جريدة الأهرام في ١٥ نوفمبر ١٩٧١). ومثل هذه الحساسيات لمستها اللجنة ايضا لدي بعض رجال الدين المسيحي بشأن ما نشره بعض الكتاب المسلمين عن المزامير والتوراة والتثليث.

ومن هذه النقاط المختلفة، نتعاظم الشعور بالحساسية من كل ما ينشره أو يقوله رجال الدين المسيحي في نطاق العقيدة المسيحية عن فهم للإسلام، ومن كل ما يدين به رجال الشرع الإسلامي في نطاق العقيدة الإسلامية عن فهم للمسيحية. وقد استطاعت اللجنة أن تلمس خلال لقاءاتها بالبابا شنودة من ناحية وبالإمام الاكبر لشيخ الازهر وفضيلة وزير الاوقاف من ناحية اخرى الحساسية المفرطة من كل ما ينشر متعلقا بالموضوعات الدينية، حتي وصلت هذه الحساسية الي حد الاستياء من أية عبارة قد ترد عرضا في سياق ما لكاتب أو صحفي مما يمكن أن يساء تأويله و فهمه. وهي حساسية يجب علي المسئولين الدينيين أن يرتفعوا

فوقها والا اصبح ابداء الرأي والتعليق والاستدلال محفوفا بالمخاطر.

٣ - وبعدها تناقل الناس أخبار تقرير آخر غير تقرير الشيخ ابراهيم اللبان، وقد وصف بأنه تقرير لجهات الامن الرسمية عن اجتماع عقده الأنبا شنودة في ١٥ مارس ١٩٧٢ بالكنيسة المرقسية بالاسكندرية ، وقد خذ هذا التقرير طريقه الي التوزيع. وقد صيغ علي نحو يوحي بصحته كتقرير رسمي، وتضمن اقوالا نسبت الي بطريرك الاقباط في هذا الاجتماع. ورغم أن هذا التقرير كان ظاهر الاصطناع، فقد تناقله بعض الناس علي أنه حقيقة مما ولد اعتقادا خاطئا لدي البعض بأن هناك مخططا لدي الكنيسة القبطية حسبماجاء بهذا المنشور تهدف به الي أن يستوي المسيحيون بالعدد مع المسلمين والسعي الي إفقار المسلمين وإثراء الشعب القبطي حتي تعود البلاد الي اصحابها المسيحيين من أيدي الغزاة المسلمين كما عادت اسبانيا النصرانية بعد استعمار إسلامي دام ثمانية قرون!

ورغم خطورة هذا المنشورالمصطنع وأثره علي نفسية بعض المسلمين الذين يطلعون عليه ويتناقلون مضمونه، فلم يَتخذ اجراء حاسم لتنبيه الناس الي إنكاره، وإذا كان الاتحاد الاشتراكي قد أصدر اخيرَ بيانا بتكذيب ما تضمنته هذه النشرة، فقد كان المأمول ألا يقتصر توجيهه علي القواعد التنظيمية بالاتحاد الاشتراكي. وقد استغل بعض المتطرفين هذا التقرير المصطنع فرحوا يوزعونه مع تعليق فيه إثارة وحض علي الكراهية.

وقد أحدث ذلك رد فعل ربما كان من أسوأ مظاهره ما بدا في مؤتمر عقده بعض رجال الدين المسيحي بالاسكندرية يومي ١٧ و١٨ يوليو ١٩٧٢ ، وأتخذوا فيه قرارات أبرقوا بها إلى الجهات المسئولة ومن بينها مجلس الشعب، وكلها تدور حول المطالبة بما سموه حماية حقوقهم وعقيدتهم المسيحية وأنه بدون ذلك سيكون الاستشهاد أفضل من حياة

ذليلة، وهو موقف كان موضع استياء عام من كافة الطوائف المسيحية نفسها.

٤ - وقد نبهت هذه الظروف مجتمعة الي الخطر الذي بدأ يهدد الوحدة الوطنية، مما دعا السيد الرئيس انور السادات الي أن يدعو المؤتمر العام للاتحاد الاشتراكي العربي الي ان يبحث في دور انعقاده في ٢٤ يوليو ١٩٧٢ موضوعا واحدا هو الوحدة الوطنية. وخلال جلسات هذا المؤتمر اعلن الرئيس أن هناك محاولات تشكيك تبذل للتأثير في جبهتنا الداخلية وانهم وصلوا الي حد التشكيك بالوحدة الوطنية وأن هناك منشورات في هذا المعني قدمت من خارج البلاد وبالتحديد من الولايات المتحدة، بينما ان ارض هذا الوطن واحدة وان سماءه واحدة وشعبه واحد. واعلن الرئيس انه سيدعو مجلس الشعب لدورة طارئة حتي يشرع قانونا للوحدة الوطنية.

وقد دعى مجلس الشعب فعلا الي دور انعقاد غير عادي في شهر اغسطس ١٩٧٠ حيث اعد مشروع قانون لحماية الوحدة الوطنية اصبح نافذا بعد نشره في الجريدة الرسمية في ٢٧ سبتمبر ١٩٧٢.

وفي صدر هذا القانون برز معني هام يجب ان يكون موضع ادراكنا العميق، وهو أن الوحدة الوطنية هي القائمة علي احترام المقومات الأساسية للمجتمع كما حددها الدستور ومنها علي وجه الخصوص حرية العقيدة وحرية الرأي بما لا يمس حريات الآخرين أو المقومات الاساسية للمجتمع.

ورغم صدور هذا القانون فقد وقع حادث اعتداء مؤسف علي مبني جمعية «النهضة الارثوذكسية بجهة سنهور بالبحيرة وذلك يوم ١٩٧٢/٩/٨، (الجناية ٣، ٣١ لسنة ١٩٧٢ جنايات مركز دمنهور) وأبلغ بعدها في ٢٩ أكتوبر ١٩٧٢ (القضية رقم ٦٥٤ لسنة ١٩٧٢ أمن دولة عليا) عن قيام بعض الاشخاص بطبع مائة نسخة من التقرير المصطنع عن

الاجتماع المنسوب الي البابا والذي أسلفنا الاشارة اليه، واخيرا وقعت الحوادث المؤسفة التي جرت في الخانكة.

وتود اللجنة أن تسترعى النظر أن قانون حماية الوحدة الوطنية لا تعدو أن يكون الإطار الشرعي لهذه الحم اية التي يجب ان تجد سندها لدي كل مواطن ولدي سلطة الدولة ولدي التنظيم السياسي وفي هذا الخصوص لدي المسئولين الدينيين.

الأسباب

تدرك اللجنة قيمة ما بذل أخيرا من جهود علي المستوى السياسي والاعلامي، لتأكيد اهمية حماية الوحدة الوطنية، وخاصة البيان الذي اذاعته الامانة العامة للاتحاد الاشتراكي العربي علي مستوياته التنظيمية، والبيان القيم الذي اذاعته نقابة الصحفيين والذي يعتبر مثلا كان يجب ان تحتذيه سائر المنظمات الجماهيرية، والتأكيد في خطب الجمعة وفي دروس الصباح في المدارس علي هذه المعاني. ولكن ما لم ننفذ الي المشكلة في أعماقها ونتعقب الاسباب المؤدية اليها، ونقترح لها علاجا، فإن هناك خشية أن تتوقف المتابعة حينما تهدأ النفوس وتستقر الاوضاع، ويفتر بذلك الاهتمام بايجاد حلول دائمة لا تقديم مسكنات وقتية، مما يهدد بعودة الداء الكامن الي الظهور اشد خطرا وفتكا.

وقد استطاعت اللجنة من خلال المناقشات التي أجرتها والدراسات التي قامت بها أن تستظهر جملة أسباب مباشرة تولد احتكاكا مستمرا يمكن أن يكون تربة صالحة لزرع الفرقة والكراهية وتفتيت الوحدة الوطنية، ونجملها تحت عناوين ثلاثة : الترخيص بإقامة الكنائس- الدعوة والتبشير- الرقابة علي نشر الكتب الدينية.

الترخيص بإقامة الكنائس

منذ أن انتصر عمرو بن العاص علي الروم البيزنطيين الذين كانوا يحكمون مصر وقد أصبح اقباطها يتمتعون بحرية العبادة، فقد خلص هذا الانتصار العربي الأقباط من وطأة حكم الروم البيزنطيين واضطهادهم وأمنهم علي حرية ممارسة شعائرهم الدينية، وسمح المسلمون للأقباط ببناء كنائس جديدة والاحتفال بأعيادهم، وكان عيد وفاء النيل عيدا عاما يشترك فيه الولاة والمسلمون والاقباط علي السواء، بل لقد قام الواليان العباسيان الليث بن سعد وعبد الله بن ليهعة ببناء الكنائس وقالا: هو من عمارة البلاد، بل قيل ان عامة الكنائس التي بمصر لم تبن الا في الاسلام في زمن الصحابة والتابعين (يراجع في ذلك كتاب الإسلام واهل الذمة تأليف الدكتور علي حسني الخربوطلي من نشرات المجلس الاعلي للشئون الاسلامية ص ١٦٧) وتزوج بعدهاالخليفة العزيز بالله من خلفاء الدولة الفاطمية من زوجة قبطية مثلما فعل محمد صلي الله عليه وسلم حينما تزوج من مارية القبطية المصرية وحينما اوصي بالقبط خيرا.

وفي عصرنا الحديث لايزال تنظيم اقامة الكنائس او تعميرها وترميمها يخضع لأحكام الخط الهمايوني الصادر من الباب العالي في فبراير ١٨٥٦ والذي كان يمثل وقتئذ اتجاها إصلاحيا تناول جملةنواح منها تأمين حقوق الطوائف غير الاسلامية. وقد تقرر في الخط الهمايوني اباحة اقامة الكنائس او ترميمها بترخيص من الباب العالي. وقد ورد به في هذا الشأن ما نصه :

«ولا ينبغي ان يقع موانع في تعمير وترميم الابنية المختصة باجراء العبادات في المداين والقصبات والقرى التي جميع أهاليها من مذهب واحد ولا في باقي محلاتهم كالمكاتب و المستشفيات والمقابر حتي هيئتها

الاصلية، لكن إذا لزم تجديد محلات نظير هذه فيلزم عندما يستصوبها البطرك او رؤساء الملة أن تعرض صورة رسمها وانشائها مرة الي بابنا العالي لكي تقبل تلك الصورة المعروضة ويجري اقتضاؤها على موجب تعلق ارادتي السنية الملكانية، أو تتبين الاعتراضات التي ترد في ذلك الباب بظرف مدة معينة، واذا وجد في محل جماعة اهل مذهب واحد منفردين يعني غير مختلطين بغيرهم فلا يقيدوا بنوع ما عن اجراء الخصومات المتعلقة بالعبادة في ذلك الموضع ظاهرا وعلنا، أما في المدن والقصبات والقرى والتي تكون أهاليها مركبة من جماعات مختلفة الأديان فتكون كل جماعة مقتدره علي تعمير وترميم كنائسها ومستشفياتها ومكاتبها ومقابرها اتباعا للأصول السابق ذكرها في المحلة التي تسكنها علي حدتها، لكن متي لزمها أبنية يقتضي إنشاؤها جديدا يلزم ان تستدعي بطاركتها او جماعة مطارنتها الرخصة اللازمة من جانب بابنا العالي فتصدر رخصتنا السنية عندما لا توجد في ذلك موانع ملكية من طرف دولتنا العلية والمعاملات التي تتوقع من طرف الحكومة في مثل هذه الاشغال لا يؤخذ عنها شئ".

وكثير من الكنائس القبطية قد تقادم العهد عليه، فلا يعرف شئ عن تطبيق الخط الهمايوني بشأنه، ولكن في شهر فبراير ١٩٣٤ اصدر وكيل وزارة الداخلية قراراً بالشروط التي يتعين توافرها للتصريح ببناء كنيسة وقد سميت بالشروط العشرة. وهذه الشروط هي التي لازالت مطبقة حتي الآن، وحينما تتحقق جهة الإدارة من توافرها يصدر قرار جمهوري بالتصريح بإقامة الكنيسة.

وقد طلبت اللجنة بيانا من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء عن عدد الكنائس القائمة في مصر فاتضح أن عددها يبلغ ١٤٤٢ ولكن

البيانات التي وافتنا بها وزارة الداخلية عن عدد الكنائس المسجلة لديها يدل علي أنها خمسمائة كنيسة منها ٢٨٦ كنيسة قبطية، وقد يرجع هذا الخلاف الي ان جانبا من هذه الكنائس قد اقيم قبل صدور قرار وزارة الداخلية في عام ١٩٣٤ كما أن بعضها قد بني بغير ان يصدر بالترخيص به قرار جمهوري. وقد تبين ايضا ان مجموع الكنائس التي صدرت بها تراخيص في العشر سنوات الاخيرة يبلغ مائة وسبع وعشرين كنيسة، منها ثمان وستون كنيسة للأقباط الارثوذكس. ومن هذا العدد رخص باقامة اثنتين وعشرين كنيسة جديدة، وصدرت اربعة تراخيص بإعادة بناء وترميم لكنائس قائمة، واعتبرت اثنان وأربعون كنيسة قديمة مرخصا بها.

وقد تبينت اللجنة أن من أهم الأسباب التي تؤدي الي الاحتكاك وإثارة الفرقة عدم وضع نظام ميسر لتنظيم هذه التراخيص دون تطلب صدور قرار جمهوري في كل حالة. ذلك ان استصدار هذا القرار يحتاج الي وقت، وكثيرا ما تتغير خلاله معالم المكان الذي أعد لإقامة الكنيسة، مثل أن يقام مسجد قريبا منه مما يخل بتوافر الشروط العشرة. ونتيجة لبطء الاجراءات كثيرا ما تلجأ بعض الجمعيات القبطية الي اقامة هذه الكنائس دون ترخيص. وفي بعض الحالات تتسامح جهة الإدارة في ذلك، وبحالات اخرى يجري تحقيق مع المسئول عن الجمعية. وهو أمر بادي التناقض بين احترام سيادة القانون من ناحية وبين احترام حرية ممارسة الشعائر الدينية من ناحية اخرى، وهو المبدأ الذي كفله الدستور في مادته السادسة والاربعين والذي جاء نصه مطلقا وهو يجري كالاتي «تكفل الدولة حرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية» وهو نص يغاير في صيغته ما كانت تنص عليه الدساتير السابقة من حماية حرية القيام بشعائر الاديان والعقائد طبقا للعادات المرعية في مصر. وفي ظل دستور سنة ١٩٢٣ اصدرت

محكمة القضاء الاداري بمجلس الدولة حكما في ٢٦ فبراير ١٩٥١ بأن إقامة الشعائر الدينية لكل الطوائف قد كفلها الدستور في حدود القوانين والعادات المرعية، ولكنها ألغت قرارا لوزارة الداخلية برفض الترخيص بإنشاء كنيسة، وكان أساس الرفض قلة عدد أفراد الطائفية، وقالت المحكمة في حكمها أنه ليس في التعليمات نص يضع حدا أدني لعدد الأفراد الذين يحق لهم إقامة كنيسة.

ومع ذلك فإن وضع تنظيم لإقامة الكنائس لا يعتبر في حد ذاته افتئاتا علي حرية ممارسة الشعائر الدينية، وان كان من المناسب أن يعاد النظر في أحكام الخط الهمايوني وقرارات وزارة الداخلية في هذا الشأن تجنبا لحالة شاعت وهي تحويل بعض الأبنية او الدور الي كنائس دون ترخيص، وما يؤدي اليه ذلك احيانا من تعرض بعض الاهالي له دون ان يدعوا هذا الامر لسلطة الدولة وحدها. وقد راجعت اللجنة الحوادث التي وقعت في العامين الاخيرين، فتبين لها ان معظمها يرجع الي اقامة هذه الكنائس بغير ترخيص وتصدي الادارة او بعض الاهالي للقائمين عليها.

علي أنه يجدر التنويه بأن كثيرا من هذه الكنائس لا يعدو ان يكون غرفة او ساحة صغيرة بغير اجراس أو قباب، وهذه قد جرى الاكتفاء بقرار من وزير الداخلية للترخيص باقامتها. ومن ثم فإن اللجنة تقترح بإعادة النظر في نظام التراخيص بغية تبسيط اجراءاته، علي ان تتقدم البطرخانة بخطتها السنوية لاقامة الكنائس لتدرسها الجهات المختصة دفعة واحدة، بدلا من أن تترك للمبادرة الفردية للجمعيات او الاشخاص ودون تخطيط علمي سليم.

الدعوة والبشير :

الدعوة الي التربية الدينية والقيم الخلقية أمر يلتزم به مجتمعنا طبقا

للدستور الجديد في مادته السابعة عشرة، كما تلتزم الدولة بالتمكين لهذه المبادئ، وتقوم المساجد والكنائس الدينية والمدارس اساسا بشئون الدعوة الدينية.

ولما كان كثير من الشكايات التي ولدت بعض الحساسيات ترجع الي ما يتردد احيانا في خطب المساجد وعظات الكنائس أو إلي نظام تبشيري تقوم به بعض الجمعيات، فقد أولت اللجنة هذا الموضوع اهتمامها.

وقد تبينت اللجنة من احصاءات المساجد التي حصلت عليها من وزارة الاوقاف ان عدد المساجد التي تتبع وزارة الاوقاف لا يتجاوز اربعة الاف مسجد ، بينما تفوق المساجد الاهلية هذا العدد. وهذه المساجد لا شأن لوزارة الاوقاف بتعيين ائمتها او وعاظها، وقد سبق ان صدر القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٦٠ وقررأن تتولي وزارة الاوقاف ادارة المساجد سواء صدر بوقفها اشهار او لم يصدر، علي ان يتم تسليم هذه المساجد خلال مدة اقصاها عشر سنوات، يكون للوزارة الاشراف علي ادارة هذه المساجد الي ان يتم تسليمها، كما تتولي ايضا الاشراف علي ادارة الزوايا التي يحددها قرار من وزير الاوقاف وتوجيه القائمين عليها لتؤدي رسالتها الدينية على الوجه الصحيح. وقد عللت المذكرة الايضاحية لهذا القانون التي أعدها وزير الاوقاف وقتئذ اخضاع جميع المساجد لإشراف وزارة الاوقاف «بأنه لوحظ أن عددا كبيرا من المساجد لا يخضع لإشراف وزارة الاوقاف وهذه المساجد يترك شأنها للظروف: ولا يوجد بها من يحمل مسئولية التعليم والارشاد. ولما كان بقاء هذه الحال قد ينقص من قيمة التوجيه الديني ويضعف الثقة برسالة المساجد، خصوصا وأن ما يقال فوق منابر المساجد انما يقال باسم الله، فإن الأمر يقضي بوضع نظام للاشراف علي هذه المساجد بحيث يكفي لتحقيق الاغراض العليا من التعليم الديني العام وتوجيه النشء وحمايتهم

من كل تفكير دخيل».

وحسبما ذكر السيد وزير الاوقاف ردا علي سؤال وجه إليه في مجلس الشعب، فقد كان المفروض أن ينفذ هذا القانون بضم ألف مسجد كل عام وهو ما تم عام ١٩٦١، وانتهي الامر بأن الميزانية لم تسمح بذلك بعدها، إذ أن ضم المسجد يحتاج الي خمسمائة جنيه سنويا علي اقل تقدير، فكأننا نحتاج الي ثمانية ملايين من الجنيهات من اجل ضم المساجد الاهلية فحسب، وقد أعلن السيد وزير الاوقاف أنه ابتداء من عام ١٩٧٣ سيعمل علي ضم الف مسجد سنويا. (مضبطة مجلس الشعب، الجلسة الرابعة والثلاثون في ٢٨ مايو ١٩٧٢ حيث قدم سؤال من السيد العضو صلاح الطاروطي، وسؤال آخر من السيدة كريمة العروسي بخصوص هذا الموضوع).

ومع تقدير اللجنة لظروف الميزانية وأولويات المعركة، فالذي لاشك فيه ان اخضاع هذه المساجد للاشراف الكامل لوزارة الاوقاف من شأنه أن يبعد مظنة التجاوز فيما قد يلقي فيها من خطب أو وعظ. وحتي يتم ذلك فإن وزارة الاوقاف عليها أن تمارس رقابتها في الاشراف علي إدارة هذه المساجد والزوايا وتوجيه القائمين عليها لتؤدي رسالتها الدينية علي الوجه الصحيح. كما تقترح اللجنة ايضا في هذا الصدد أن يكون تعيين أئمة هذه المساجد بموافقة وزارة الاوقاف بعد التحقق من توافر الشروط الشرعية لتعيين امام المسجد وفهمه الصحيح لاحكام الدين وتنظيم الاشراف علي ما يلقي من خطب فيها حتي لا تجاوز شرح احكام الدين الحنيف الي توجيه انتقادات او مطاعن في الأديان الاخرى.

وتلاحظ اللجنة أيضا أن ما يلقي من مواعظ في الكنائس يمكن ان يقع فيه تجاوز ايضا اذا لم يلتزم الواعظ الحدود التي تطلبها شرح احكام الدين

والدعوة الي الحق والخير والفضيلة، علي أنه لما كان تعيين راعي الكنيسة يعتمد دائما علي قرار من المطران المختص او البطريركية، فإنها تكون مسئولة عن أدائه واجباته الدينية، ويمكن مراجعتها في ذلك عند أي تجاوز لهذه الواجبات.

وقد تبينت اللجنة ايضا من المعلومات التي طلبتها من وزارة الشئون الاجتماعية أن عدد الجمعيات الاسلامية المقامة في مصر يبلغ ٦٧٩ جميعة بينما يبلغ عدد الجمعيات المسيحية الارثوذكسية ٤٣٨ جمعية وهي جميعا- اسلامية ومسيحية- تتلقي اعانات دورية سنوية من وزارة الشئون الاجتماعية تبلغ ٤٩٢٩٠ جنيها بالنسبة للجمعيات الاسلامية وتبلغ ٢٥٧٨٥ جنيها بالنسبة للجمعيات الارثوذكسية.

وتخضع هذه الجمعيات لرقابة الجهة الادارية طبقا لأحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة، وهو يجيز للجهة الادارية ان تقرر ادماج اكثر من جمعية تعمل لتحقيق غرض مماثل او توحيد إداراتها، كما يجيز حلها بقرار مسبب من وزير الشئون الاجتماعية لأسباب مختلفة من بينها إذا ارتكبت مخالفة جسيمة للقانون أو إذا خالفت النظام العام أو الاداب.

وقد تبينت اللجنة من استقراء الحوادث التي حققتها النيابة العامة بشأن النشاط الطائفي ومن المقابلات التي أجرتها مع المسئولين في مشيخة الازهر وفي البطريركية علي حد سواء، ان بعض هذه الجمعيات قد نسب الي بعض اعضائه توجيه مطعن أو توزيع نشرات تنطوي علي اساءة للأديان الأخرى والقائمين عليها، كما أن بعض الجمعيات يتزايد عددها في الحي الواحد الي حد لا يمكنها من أداء رسالتها في فاعلية وبمسئولية، وأن بعضها ينسب اليه القيام بنشاط تبشيري سواء بالنسبة للمسلمين أو

حتي داخل نطاق المذاهب المختلفة المسيحية، بينما ان رسالته التبشيرية يجب أن توجه إلى أفريقيا والعالم الخارجي لا إلي المواطنين بمصر الذين يجب أن نحمي حريتهم وعقيدتهم الدينية من اي تأثير مصطنع. وكل هذا قد حدا اللجنة الي أن تسترعي النظر الي مكامن الخطر من تزايد عدد هذه الجمعيات العاملة في نفس الميدان، التي يجب أن يتوافر في القائمين عليها إدراك سليم لإحكام الدين ونظرة متسامحة الي العقائد الأخرى وبعيدة عن التعصب الذميم وانصراف أساسي الي التربية الخلقية والوطنية، وهو ما يقتضي إحكام الإشراف المقرر لوزارة الشئون الاجتماعية علي مثل هذه الجمعيات.

وتلاحظ اللجنة أيضا، أنه بعد أن أصبحت التربية الدينية مادة أساسية في مناهج التعليم العام طبقا للمادة ١٩ من الدستور الجديد، فإن المدارس قد أصبحت من مؤسسات الدعوة. وخصوصا المدارس التي تضم ابناء من المسلمين والاقباط إذ يجب إتاحة الفرصة لدروس دينية منظمة للتلاميذ الاقباط في المدارس يتعلمون فهيا أحكام دينهم، كما يجب أن تتسم دروس الدين جميعها بعرض لحقائق الاديان بحسن إدراك وسعة افق وبعيد عن التعصب.

الرقابة علي نشر الكتب الدينية :

تبينت اللجنة من دراستها أن بعض الكتب الدينية التي تنشر في مصر للمؤلفين من المسلمين كثيرا ما تتعرض لأحكام الديانة المسيحية، والأمر كذلك بالنسبة للكتب الدينية التي يكتبها مؤلفون من الأقباط فقد تتعرض لأحكام الإسلام، وفي الحالتين كثيرا ما يقع التشكيك من أن ما نشر فيه مساس بالعقيدة الاخرى.

وعلي سبيل المثال اطلعت اللجنة علي بعض الكتب التي رأت مشيخة

الازهر انها تروج لمفاهيم تمس العقيدة الإسلامية، كما اطلعت علي بعض المؤلفات والأحاديث التي رأت البطريركية فيها مساسا بالعقيدة المسيحية. وقد تبينت اللجنة ان بعض هذه المصنفات لم يعرض علي رقابة النشر، رغم ان الطابع او الناشر معروف. كم تبين ان بعض هذه الكتب ومنها كتاب «القرآن دعوة نصرانية»، من سلسلة مسماة «في سبيل الحوار الإسلامي المسيحي» مطبوع في الخارج وقد ذكر الاستاذ علي عبد العظيم من مجمع البحوث الاسلامية إن إسم المؤلف المطبوع علي الكتاب وهو الأستاذ الحداد اسم مستعار لأن هذا الكتاب لا يمكن أن يصدر إلا عن جماعة متخصصة في الشئون الدينية ذات المام واسع بأحكام الدين الاسلامي والدين المسيحي، وأنه ملئ بالمغالطات والاخطاء التي يقصد بها عرض أحكام الدين الإسلامي مشوهة. ومثل هذا الكتاب قد وفد من الخارج دون أن تمنع رقابة النشر دخوله.

وتلاحظ اللجنة أن قانون المطبوعات رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٦ المعمول به حتي الآن يجيز بقرار من مجلس الوزراء أن يمنع من التداول داخل البلاد المطبوعات التي تصدر في الداخل والتي تتعرض للأديان تعرضا من شأنه تكدير السلم العام، أما بالنسبة للمطبوعات التي تصدر في الخارج فإن من سلطة الادارة منع دخولها للبلدا أصلا متي كان ذلك لازما للمحافظة علي النظام العام أو الآداب العامة والأديان. وقد سبق لمحكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة أن أيدت بحكمها الصادر في ١١ مايو ١٩٥٠ قرار مجلس الوزراء بمصادرة كتاب تعرض للدين علي نحو من شأنه اثارة الخواطر واهاجة الشعور. كما تلاحظ اللجنة أن الرقابة علي النشر تمارس سلطة أوسع في حالة الطوارئ وهي معلنة منذ ٥ يونيو ١٩٦٧.

وقد تبينت اللجنة في بحثها لنظام الكتب الدينية ، أن بعض هذه

الكتب كان يعرض قبل التصريح بنشره علي مجمع البحوث الاسلامية بينما كان البعض الآخر يعرض علي أمانة الدعوة والفكر بالاتحاد الاشتراكي او يتولاه نفس موظفي الرقابة. وتوصي اللجنة وزارة الثقافة والاعلام بوضع نظام محكم فعال ومستنير لرقابة الكتب الدينية بسعة أفق وبغير أن تتحول هذه الرقابة لتصبح سلاحا يشهر في وجه حرية البحث العلمي أو لإزكاء نزعات الجمود والتقليد، ومع ضمان التزام آداب النشر الديني في دولة دينها الإسلام ومن تعاليم هذا الدين «ولاتسبوا الذين يدعون من دون الله فيسبوا الله عدوا بغير علم» ومن تعاليمه ايضا «يا أهل الكتاب تعالوا الي كلمة سواء بيننا وبينكم ألا نعبد إلا الله».

كما يمكن علي مستوى التنظيم السياسي أن تنشأ بأمانة الشئون الدينية مكاتب دينية متخصصة يرجع إليها عند أي خلاف.

وتلاحظ اللجنة ايضا أنه منذ ١٢ من سبتمبر سنة ١٩٦١ لم تجر انتخابات المجلس الملي العام للأقباط الارثوذكس، وهي الهيئة التكميلية التي تقوم الي جانب السلطة الدينية للمجتمع المقدس، ومن ثم فقد استحال علي المجلس الملي أن يباشر اختصاصاته، وكان ذلك نتيجة بوادر نزاع بدأ بين المجلس الملي والمجمع المقدس في عام ١٩٥٥، ثم تجدد في عام ١٩٦١ وترتب عليه أن طلب قداسة البابا، وقتئذ، عدم اجراء الانتخابات الجديدة التي كان محددا لها يوم ١٢ من يوليو ١٩٦١، وتوصي اللجنة وزارة الداخلية بأن تتخذ التدابير اللازمة لاجراء انتخابات المجلس الملي العام، طبقا للامر العالي الصادر في ١٤ من مايو ١٨٨٣، مع إعمال احكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٥٠، الذي أجاز ان تتولي اختصصات المجلس الملي، هيئة مؤلفة من ابناء الطائفة، وذلك بصفة مؤقتة حتي يتم اجراء الانتخاب.

وتود اللجنة في ختام تقريرها أن تنوه بأنه أيا كان خطورة هذه الحوادث الطائفية فإن الاهتمام لمعالجتها ومحاولة القضاء علي اسبابها انما يرجع اساسا الي ان مصر عاشت دائما هبة شعبها بكافة طوائفة، ولم تعرف ابدا اي تمييز بين ابنائها بسبب العنصر او الدين او الاصل، وبرأت من عيوب التفرقة التي تعاني منها بعض المجتمعات المدنية ذاتها حتي بين ابناء الدين الواحد المختلف المذهب او اللون. واللجنة اذ تتقدم بتقريرها الي السيد رئيس الجمهورية والي مجلس الشعب ترجو ان يعهد المجلس الي احد لجانه او الي لجنة خاصة بمتابعة تنفيذ ما يتضمنه التقرير من توصيات ضمانا للمحافظة علي الوحدة الوطنية في هذه المرحلة الهامة من نضالنا الوطني وعاشت الوحدة الوطنية لشعب مصر الخالد.

د. رشدي سعيد
يسجل شهادته للتاريخ*

الدكتور رشدي سعيد ظاهرة مصرية لها حضور، ورغم انه ابن لمصر إلا ان وطنه لم يستفد او يستثمر هذه البنوة.

قال عنه يوما الدكتور سعد الدين ابراهيم «رشدي سعيد كان ومازال يستحق ان يكون رئيسا لوزراء مصر، وذلك بحكم علمه الغزير وسجله الناصع في الخدمة العامة ووطنيته التي لا يشق لها غبار، ولكن ذلك لم يحد واعتقد ان السبب ربما يكون قبطيته».

وقال عنه الكاتب الكبير محمد حسنين هيكل : «ان رشدي سعيد رجل تسعي اليه جامعات الدنيا وتستضيفه محافلها لكن وطنه بشكل ما لا يسمعه بالقدر الكافي، وهو رجل مطلوب في كل مكان ولكن وطنه لم يستدعه للخدمة العامة الا لفترة قصيرة في منتصف الستينيات واوائل السبعينيات، ثم ازاحته الاجواء السياسية عن مواقع التفكير والتنفيذ وتخلت عنه لكي يحتضنه هؤلاء الذين عرفوا قدره من خارج وطنه لسوء الحظ».

وفي هذا الحوار يفتح المفكر رشدي سعيد قلبه حول مشاكل الاقباط وهمومهم، ويسجل شهادته حول لجنة تقصي الحقائق التي شكلها الرئيس السادات برئاسة جمال العطيفي عقب احداث حرق كنيسة عام ١٩٧٢، وكان رشدي سعيد عضوا بها، ووضعت اللجنة تقريرا متميزا سجل بوضوح ان

* حوار اجراه الكاتب نشر بجريدة وطني في ١/٢/١٩٩٨.

مشاكل بناء وترميم الكنائس تعود الي جمود الخط الهمايوني، ورغم انها لجنة رسمية إلا ان تقريرها وضع في زوايا النسيان وعلاه غبار الايام.

والان بعد أن مر ربع قرن علي اللجنة والتقرير يروي لنا المفكر رشدي سعيد الكثير مما نجهله..

في البداية قلت : تشكلت لجنة برئاسة د. جمال العطيفي وكيل مجلس الشعب لدراسة مشاكل بناء الكنائس والوحدة الوطنية عقب حرق كنيسة بمنطقة الخانكة عام ١٩٧٢.. لماذا لم ينفذ تقرير هذه اللجنة؟

قال : كانت لجنة تقصي الحقائق المعروفة بلجنة العطيفي مهمة بالنسبة لي شخصيا لانها جعلتني قريبا من مشاكل الاقباط واشكاليات العلاقة بين المسلمين والاقباط، فقد تشكلت اللجنة عقب احداث الخانكة نوفمبر ١٩٧٢، وكانت احداثا شديدة حتي ان الرئيس السادات انزعج بشدة وقرر معاقبة الاقباط علي اثرها عقابا شديدا بعزل البابا شنودة، لولا ان الاستاذ محمد حسنين هيكل اقنعه باحالة الموضوع الي لجنة برلمانية لتقصي الحقائق.

وفي الواقع ان هذه اللجنة لم يكن غرضها تقصي الحقائق بل كانت لتهدئة الرئيس السادات، ولم تكن هناك نية وقتئذ لحل مشكلات الاقباط، بل اعطاء الرئيس السادات مهلة للتفكير والهدوء. تشكلت اللجنة وقامت بزيارة مناطق عديدة مما تعرف ببؤر التوتر، وزارت كذلك الازهر والكنيسة القبطية، واستمعت لوجهات نظر كثيرة، واجتمعت اللجنة عدة اجتماعات ووضعت في النهاية تقريرها حول القضية، والواقع اتاحت لي الجولات التي قمنا بها معرفة مشاكل العلاقة بين المسلمين والاقباط عن قرب، لأن هذه العلاقة طبقية الي حد كبير. ففي الطبقات العليا لا توجد مشاكل كبيرة، وكذلك في الطبقة الوسطى في ذلك الحين، ولكن هناك حالة سوء فهم شديد

بين المسلمين والاقباط داخل الطبقات الفقيرة والاقل تعليما .

فمثلا سمعنا في ذلك الحين اشياء بالغة الغرابة، فذكر لنا المسلمون انهم يعانون من الاضطهاد ، وان الاقباط اكثر ثراء، وانهم ينوون انشاء دولة خاصة بهم، ولعل ذلك يفسر لنا الي حد ما حرص الحكومة في الشهر العقاري علي معرفة ديانة الشخص عند البيع والشراء لان هذه الافكار تنتشر بشدة وهناك مخاوف من ان يشتري الاقباط قطعة ارض يستقلون بها ، وسمعنا ايضا من المسلمين البسطاء انهم يخشون ان يكون الاقباط لديهم اسلحة وذهب في الاديرة، وان عدد الصيادلة منهم كبير، وقد يسيطرون علي صناعة الدواء وبيعه ويحرمون المسلمين المرضى منه، وفي المقابل ذكر لنا الاقباط مخاوفهم من تعرضهم للاذابة في مجتمع مسلم، وتندهش عندما تستمع الي هذه المخاوف والهواجس، لان الاقباط اقلية ومحرومون من السلطة وقد تنتابهم مثل هذه الهواجس، اما المسلمون الذين يتمتعون بالسلطة والاغلبية بالعددية ورغم ذلك لديهم مثل هذه الافكار المشوشة، الامر الذي كان مفاجأة بالنسبة لي علي الأقل.

قلت : من أين اتت هذه الافكار المشوشة والاوهام في مطلع السبعينيات ونحن نعرف ان عقد الستينيات لم يشهد أية احداث طائفية ولم تثر فيه أية مشاكل للأقباط؟

قال : هذه المخاوف موجودة ولكنها تحت السطح، ولا يستطيع احد البوح بها ، ولكن في السبعينيات وظف الرئيس السادات الجماعات الاسلامية في ضرب اليساريين والناصريين، وهم الذين عمقوا من انتشار هذه المخاوف. فقد عمل السادات علي تأكيد هوية الشخص الدينية علي حساب الهوية الوطنية وبالتالي تم استخدام ميراث الريبة بين المسلمين والاقباط، اما في ظل قيادة سياسية واعية فأنها تستطيع تهدئة الاوضاع

بيسر وسهولة. . فكما أن هناك ميراثا للريبة. . هناك كذلك ميراث للعيش المشترك بين المسلمين والاقباط يمكن استثماره. . وهو ما فعلته قيادة ثورة ١٩١٩.

قلت : لماذا لم ينفذ تقرير لجنة العطيفي؟

قال : بعد ان وضعت اللجنة التقرير عرض علي مجلس الشعب ولاقت استحسانا من الجميع، ولكن شيئا لم يحدث، لأنه وضع التقرير لم يكن غرض حل مشاكل الاقباط بل تهدئة الرئيس السادت. وفي تقديري ان الرئيس لم يقرأ هذا التقرير وقتئذ.

قلت : يقال احيانا ان المناخ العام في مصر لا يسمح احيانا بحل مشاكل الاقباط. . فما رأيك ؟

قال: اعتقد ان هذا الادعاء غير صحيح، لانه لا يوجد استطلاع رأي يثبت صحته. . وكما ان هناك ميراثا للريبة بين الاقباط والمسلمين هناك ايضا ميرات للتآخي بينهم.

وهذه ظاهرة تبدو محيرة في بعض الاحيان فالمسلمون عند ما يواجهون مشكلات يلجأون الي اخوانهم الاقباط، والعكس صحيح.

واتذكر ان فلاحا مصريا مسلما اكتشف برديات نجع حمادي فذهب الي احد القساوسة لمعرفة سرها . . وذلك لان لديه اعتقاداً ان هذا القسيس يحمل بداخله الحضارة كلها، وهو جزء من تراث مصر.

وكما قلت لو ان هناك حكومة رشيدة فانها تستطيع ان تستثمر ميراث التآخي، ولو ان هناك حكومة تريد العكس فإنها تستطيع ان تستثمر بيسر ميراث الريبة، وهنا نجد اهمية التعليم في تعزيز ميراث العيش المشترك بين المسلمين والاقباط.

ولذلك لا نستغرب أن نعرف ان اختراق التعليم يعد احد استراتيجيات

الجماعات المتطرفة.

والحقيقة ان مشاكل الاقباط، هي مشاكل مصر، ومن صالح مصر أن يكون الاقباط جزءا من نسيج حقيقي، ومن مصلحة مصر ان تكون نموذجا لدولة متعددة الاديان، فإن ذلك يعطيها بعدا حضاريا اعمق.

قلت : وهل تعتقد ان اقباط المهجر يعملون في نفس الاتجاه اي اتجاه الحفاظ علي وطنية حل مشكلات الاقباط؟

قال : اقباط المهجر يحصلون علي معلوماتهم من الصحف المصرية وبيانات الحكومة المصرية ذاتها، وهذه المعلومات تقلق اي شخص يعيش في الغربة. ولابد ان تبذل الحكومة جهدا حقيقيا لطمأنة وراحة اقباط المهجر. ومن صالح مصر أن تكون لها علاقة قوية مع اقباط المهجر. وبالمناسبة لماذا نسميهم اقباط المهجر؟ ثم نسمي المهاجرين المسلمين بمسلمي المهجر؟

ولماذا لا تكون هناك تسمية واحدة هي مصريو المهجر لأننا عائلة واحدة ويمكن ان يكون بيننا عمل مشترك قوي في الخارج، وفي حدود علمي ان اقباط المهجر يكنون كل حب لمصر، ولا يريد احد منهم قطع علاقاته مع مصر علي الاطلاق.

وفي النهاية قلت : هل تعتقد ان هناك اتجاها الان لحل مشاكل الاقباط؟

قال : الان نستطيع ان نتحدث علنا عن مشاكل الاقباط ولكن هل هذا يكفي لاباحة المؤامرات الاعلامية التي تدبر لمصر؟ وفي اعتقادي ان اسرائيل تريد اذكاء الفتنة في مصر فالهاجس الاكبر في اسرائيل هو الامن بمعني ان تكون اكثر تسليحا وكذلك يكون جيرانها اكثر انشغالا بمشاكلهم الداخلية ولا يتفرغون للبناء.

وتمتلك مصر إمكانات بشرية جبارة تستطيع ان تحقق بها نهضة حقيقية.

ولذلك ليس من مصلحة اسرائيل ان تكون العلاقات بين المسلمين والاقباط علي وفاق.

وفي هذا الصدد فإن دخول اي عنصر اجنبي لحل مشاكل الاقباط يعقد الامور وهو غير مطلوب علي الاطلاق، لان مشاكل الاقباط لها خصوصية خاصة، ويجب ان تبذل الحكومة جهودا حقيقية للحافظ علي التعددية الدينية في مصر وتبديد هموم الاقباط والحفاظ عليهم كجزء من نسيج مصر.

اقباط مصر ليسوا أقلية وإنما جزء من الكتلة الإنسانية الحضارية للشعب المصري

محمد حسنين هيكل - الاهرام ١٩٩٤/٤/٢٢

عزيزي الاستاذ جمال بدوي. . .

انك تفضلت وسألتني عندما التقينا اخر مرة عما اذا كنت سوف اشترك في مؤتمر عن حقوق الاقليات في الوطن العربي والشرق الأوسط يقام في القاهرة أواسط الشهر القادم؟ . . واجبتك بالنفي . . وابديت استغرابك لأنك رأيت اسمي مطبوعا ضمن قائمة المشاركين في هذا المؤتمر. وحين قلت لك انني مثلك استغربت قراءة اسمي ضمن قائمة المشاركين مرفقة ببطاقة دعوة، كان تعليقك ان حالي افضل من حالك، فأنا علي الأقل تلقيت قائمة وتلقيت بطاقة، وأما أنت فقد اكتشفت انك مشارك دون أن يبعث اليك احد بقائمة أو ببطاقة!

ولقد اتفقنا بسرعة علي أن زحام المؤتمرات في القاهرة، واللقاءات والندوات - ظاهرة صحية، لكنها قد تكون اصح اذا ما جرى الالتزام بأصول وقواعد جديرة بأن تراعي، وبينها المعرفة المسبقة بموضوع البحث- ما هو؟

وبالداعين اليه - من هم؟- وبالمستفيد النهائي من الجهد المبذول - ماذا يطلب؟

أن حلقات الفكر المنظم ليست فيض فيلسوف أو تجليات صوفي، وإنما هي جهد مركز مكثف لاستخلاص وانتزاع آراء واجتهادات تدخل اغلب الاحيان في تشكيل مواقف وسياسات. ومن هنا فإن الشفافية الي اقصى درجة تصبح من حق الناس اذا كان مطلوبا منهم أن يقولوا وأن يشرحوا.

وتذكر أننا حين عرضنا بسرعة لمؤتمر حقوق الاقليات في الوطن العربي والشرق الاوسط- رابنا امره ثم رجحنا حسن نية القائمين عليه، لكننا اتفقنا ايضا علي أن حسن النية قد يشفع للخطأ ولكن يبقى التصحيح واجباً!

ولقد استوقفك واستوقفني احد البنود التي وردت في جدول أعمال المؤتمر عن حقوق الاقليات في الوطن العربي والشرق الاوسط وكان ترتيبه كما يلي:

١ - أقليات العراق -«الاكراد مثلاً».
٢ - أقليات المغرب العربي- «البربر مثلاً»
٣ - اقليات عرب اسرائيل « الدروز مثلاً).
٤ - أقليات لبنان « الأرمن مثلاً».
٥ - اقليات السودان « المسيحيون في الجنوب مثلاً).

ثم جاء البند السادس في هذا الجدول ، فاذا هو :

٦ - اقباط مصر.

كان ذلك ما استوقفك واستوقفني لأن أقباط مصر ليسوا أقلية ضمن اقليات العالم العربي والشرق الأوسط لا بالمعني العرقي مثل الاكراد في العراق، والبربر في المغرب العربي، ولا بالمعني الطائفي مثل الدروز أو

الأرمن في اسرائيل أو لبنان، ولا بالمعني الديني وحده . وذلك هو سر الخصوصية المصرية طوال التجربة الإنسانية في هذا الوطن، كما أنه سر وحدة وتماسك الكتلة الحضارية للشعب المصري. ولعل تماسك هذه الكتلة الحضارية هو القصد المقصود في التعبير المأثور عن اللورد كرومر المعتمد البريطاني في مطالع هذا القرن، وهو صاحب سياسة «فرق تسد» الذي لم يتمالك نفسه عند انتهاء خدمته وسفره معزولا- من أن يقول: « لم اجد فارقا بين مسلم وقبطي في مصر غير أن احدهما يصلي في مسجد والثاني يصلي في كنيسة» .

ثم يجئ بعضنا عند مداخل القرن الحادي والعشرين ليرسم خطا فاصلاً نتراجع وراءه مائة عام. . مئات الاعوام؟

دعني أيها الصديق الكريم - اطرح عليك هواجسي:

أولا - لابد أن اعترف لك - وهذه نقطة أولية- أن بي قلقا شديداً من كثرة المبالغ المرصودة لاغراض البحوث الاجتماعية والسياسية في مصر، فهذه المبالغ تزيد سنويا علي مائة مليون دولار - معظمها تقدمه هيئات اجنبية - والمشكلة اننا لا نعرف يقينا من الممولون، فنحن نقرأ اسماء هيئات دولية، لكن الاسماء كما تعلمنا التجارب لا تدل بالضرورة علي المسميات، ثم أننا لا نعرف أين تبدأ المقاصد، ولا نعرف أين تنتهي النتائج، وما نراه هو مجموعات فرق بحث تمسح البلاد بالطول والعرض والعمق، ثم تطالعنا اوراق لا تبدو مساوية للجهد، ثم تنزل استار النسيان تدريجيا علي كل شئ، البحث والباحثين والأوراق المكتوبة، كأنه زر نور لمسه أصبع فاتقد ثم لمسه ثانية فأنطفأ .

ولكي اكون منصفا فلابد أن أضيف أن هناك بحوثا تبدو أمامنا واضحة في مبتدئها وخبرها - في ظاهرها وباطنها- ومن ذلك مثلاً تلك الدراسة الممتازة عن استشراف المستقبل العربي والتي قام عليها مركز دراسات

الوحدة العربية، وغيرها - لكن مثل هذه الدراسات الواضحة ظاهرا وباطنها مجرد جزء محدود، في حين أن غير المحدود هو الباقي.

وأثق أنه لا أنت، ولا أنا، ضد الحقيقة نتقصاها وندرسها، لكني لا أظنك ولا أظنني من أنصار العرى الكامل لمجتمعنا أمام عيون لا نعرف نحن يقينا ما الذي تبحث عنه وتفتش عليه.

ثانيا - ونعرف معا أننا في عصر اشتهر بوصف عصر المعلومات، وهو وصف صحيح، والصحيح أيضاً أن وسيلة الفعل السائدة في أي عصر تؤثر علي كل ما فيه - علي الزراعة والصناعة والمواصلات والحرب.. إلى آخره - كذلك فعل مثلاً عصر البخار وعصر الكهرباء وعصر الالكترونيات. وليس خافيا أن المعلومات اصبحت أهم أسلحة الاختراق، ومع التسليم بأننا في عصر تستطيع وسائله أن ترى كل شئ، فلست واثقاً أنه من حقنا أن نترك من يشاء يفتح العقول والقلوب ويطل علي ما فيها. ونحن نعلم بالطبع أن من يشاء يستطيع بوسائله أن يستكشف السطح وأن يلتقط ما يريد من صور لتضاريسه ومشاهد الحركة علي هذه التضاريس- لكن استكشاف العقول والقلوب لا يمكن أن يتم إلا برضانا- أي إذا اتحنا للآخرين فرصة الغوص في دخائلنا ومكنونات صدورنا. ومن حقنا نحن أن نعرف كل شئ. وفي نفس الوقت فمن المؤكد أننا لا نستطيع - ولا يجب - أن نحجب عن الآخرين كل شئ. ولكن القضية أن المعرفة المتاحة لابد أن يداخلها عنصر من الحساب، وإلا فأن الفارق بين المعرفة والاستباحة يتلاشي ويضيع، وفي ذلك خطر. وربما سمحت لنفسي أن اقول لك أنني اطلعت علي دراسة قام بها مركز ابحاث اسرائيلي عن حزام الفقر المحيط بالقاهرة، وكان التركيز علي معسكرات قوات الأمن المركزي وغيرها من القوات النظامية والواقعة داخل هذا الحزام!

ثالثاً - وقد أوكد لك مرة أخري أنني لست من انصار نظرية المؤامرة

فـي تفسير الحـوادث وتأويـل شـواهدهـا، وقـد اكـون من مـدرسة تـري أن «التاريخ ليس مؤامرة ولكن المؤامرة قد توجد في التاريخ» بمعنى أن حركة التاريخ تصنعها قوى اقتصادية واجتماعية وعلمية وفكرية يؤدي تلاقيها وتصادمها وتفاعلها الطبيعي دور المحرك والدافع والموجه. لكننا نعرف من استقراء الماضي أن هناك مقاصد وخططا تتمني احيانا لو استطاعت أن تعترض الحركة الطبيعية حتي ضد قوانينها، وهذا مفهوم، ولعله مشروع، في صراعات الحياة.

واذا تذكرنا، ويجب أن نتذكر دواما، ان الحاضر هو نقطة يلتقي فيها الماضي بالمستقبل - إذا لامكننا أن نتصور أن هذا البلد مستهدف لموقعه وموضعه - علي حد تعبير جمال حمدان. ونحن نرى كيف تجرى الحرب علي هذا البلد، اقتصادية وسياسية ونفسية، وعسكرية عند اللزوم، كذلك نري عملية حصره وحصاره بقصد تصفية دوره وحجب تأثيره في واحدة من أهم مناطق العالم. وإذا كان ذلك صحيحا، وأحسب أنه صحيح - إذاً فان قدراً من الحيطة واليقظة لازم وضروري.

رابعا- ولا اعتقد انك تختلف معي، أو انني اختلف معك، علي حقيقة أن سلامة الكتلة الوطنية لهذا البلد هي أولى ضمانات أمنه وقوته.

بمعني أنه قد يتأثر اقتصادنا فنعوض، وقد تنحرف توجهاتنا السياسية فنصحح، وقد تختلط علينا الأفكار فنعود للصواب في يوم من الأيام، لكنه إذا تأثرت الكتلة الوطنية لهذا البلد بخط أو حاجز أو شرخ - لا سمح الله - فأن العواقب فوق الطاقة.

وكان هذا الوطن قادرا باستمرار علي سبك كتلته الوطنية، وبها واجه تاريخه وكل ما فعله به ذلك التاريخ، وأنت عالم به ذاكر له باستمرار، وأمامك وأمامي اسفار دونها واحد بعد واحد من مؤرخي مصر الكبار سجلوا خصـ صية هذا الشعب الذي كان فريداً في قبوله لمطلقين دينيين في نفس

الوقت بفضل عملية السبك المتقنة التي جادت بها عبقرية المكان- والتعبير ايضا لجمال حمدان - أمامك كتابات ابن الحكم والمقريزي وابن اياس لتري كيف استطاع شيوخ الأزهر وبطاركة الكرازة المرقسية ان ينجزوا مهمتهم النبيلة في الحفاظ علي الكتلة الوطنية للشعب المصري خلال قرون مزدحمة بالطامعين والغزاة، وبرغم هؤلاء الطامعين والغزاة جميعاً فان المسيرة النبيلة قطعت المسافة من «عهد الذمة» الي «عهد المواطنة» بنجاح عز مثيله في اوطان اخري.

وتذكر واذكر دور احمد عرابي في مواجهة الغزو البريطاني ووراءه شيوخ الازهر وبطاركة الكنيسة القبطية، ثم دور سعد زغلول في تمتين كتلة تلك السبيكة الوطنية الصلبة في مناخ الثورة السياسية ١٩١٩، ودور جمال عبد الناصر في المحافظة عليها في مناخ الثورة الاجتماعية ١٩٥٢.

مثل قوة المواقف تسندها الجيوش والثورات- كانت قوة الكلمات حين تختزل في حروفها خلاصة حياة الأمم وفهمها لعبر الزمان.

وتذكر واذكر كلمة مكرم عبيد « انني مسلم وطناً قبطي دينا »- حين سرت في الداخل بعض النعرات هنا وهناك!

وتذكر واذكر كلمة القس سرجيوس «فليمت كل قبطي في هذا البلد ولكن لتحيا مصر»، حين شاء الاستعمار البريطاني أن يستبقى في يده ادعاء المسئولية عن حماية الاقليات!

خامساً - وتدرك وأدرك أننا في عصر تجري فيه ممارسة السياسة بالانطباع بديلاً عن السياسة بالاقتناع، كما يحدث في علم التسويق، بمعني أنه يجري الترويج لسلعة قد لا يحتاجها الناس، ولكن الالحاح عليها يتكرر ويتكرر تطبيقاً لقاعدة في فنون الاعلان تقول أن « نقطة الماء اذا نزلت وباستمرار، علي نفس البقعة من كتلة الحجر فأنها قادرة في يوم من الايام أن تفلقها، وهكذا فإنه بالإلحاح والتكرار تصبح السلعة الكمالية

ضرورة تكاد يستحيل الحياة بدونها. ومثل هذا يصنعه عصر الاتصالات في الحياة السياسية والاجتماعية للأمم والشعوب.

خط وهمي في البداية. ثم يزداد الالتحام ويسقط الخط الوهمي علي الأرض، ويشتد الضغط وإذا الخط الذي وقع علي الأرض يتحول الي رسم، ثم اذا الرسم يتحول الي شرخ يظهر في البداية مثل شعره، ثم يجري تعميقه الي فلق، والي كسر. واليوم نبدأ بادعاء، ويتحول الادعاء الي مقولة، وتتحول المقولة الي قضية، وتتحول القضية الي مشكلة، وتتحول المشكلة الي نزاع. ونكتشف أنه حتي الاوهام يمكن لها ان تكتسب قدرة التجسد، كما ان الظلال في بعض الاحيان تتجسم، والخريطة السياسية للعالم الثالث امامك وامامي تغنينا عن التفاصيل لكي لا يكون من النماذج ما يوحي تعسفا بالتشابه.

سادسا- وقد تسترجع واسترجع ما سمعناه في مرحلة علت فيها الاصوات بحديث النظام العالمي الجديد، الذي قيل بقدرته علي أن يفرض علي الاخرين احكامه، وأن يحدد لنفسه وينتزع ويمارس اختصاصاته، وبينها اختصاص يبيح حق التدخل لحماية الاقليات. والتدخل يبدأ من املاء الشروط السياسية الي استخدام القوة المسلحة.

ولقد وردت نصوص من هذا الاختصاص في بيانات صادرة عن الأمم المتحدة، ولم تكن هذه النصوص صادرةعن خبراء المنظمة الدولية المكلفة بحماية القانون الدولي في صورته الاكمل، وإنما كانت من صياغة خبراء واحدة أو اثنتين من القوى الكبرى التي لا تبحث عن الاكمل في هذا العالم ولا تأبه له، وإنما تبحث وتأبه لمصالحها ومطالبها الاستراتيجية، وتنقب عن ثقب ابرة تستطيع ان تنفذ منه الي ما ترغب فيه وتقصده.

هذه هواجسي اطرحها عليك

بعد تردد أريد أن اضيف نقطة اخري فاقول لك انه ادهشني ان يشار الي

افتتاحية لهذا المؤتمر عن حقوق الاقليات - باسم الدكتور بطرس غالي الامين العام للأمم المتحدة.

لعلي لا اخفي عليك انني شخصيا سعدت لانتخاب بطرس غالي امينا عاماً للأمم المتحدة لعدة اسباب، اولها واهمها انه مصري قبطي. اقر امامك انني في البداية لم اكن متحمسا لترشيحه، وكان ميلي اقرب الي واحد من منافسيه في ذلك الوقت وهو الامير صدر الدين اغا خان، عن اعتقاد ايامها بانه الأكثر شبابا والاوفر خبرة باعمال الامم المتحدة، ثم عن تصور بأن المنظمة الدولية في ظروف دولية متغيرة تحتاج الي شخصية قادرة علي الاستقلال قدر ما هو ممكن. شخصية يحتاجها المنصب ولا تحتاج هي إليه.

وربما لا أتجاوز اذا قلت لك اني صارحت الدكتور بطرس غالي برأيي مبكرا جدا، وكان قوله لي - ونحن زملاء لثمانية عشر عاما في الاهرام - أنه لم يكن يفكر في الترشيح ولا خطر علي باله، ولكن حدث أنه كان يحضر اجتماعا وزاريا افريقيا في زائير خصص لاختيار خمسة مرشحين للمنصب عن افريقيا حتي تعرض اسماؤهم علي مجلس الامن فيختار منهم واحدا يقدم اسمه للجمعية العامة للامم المتحدة ، وقد تم اختيار الاسماء الخمسة فعلا، ثم فوجئ بطرس غالي - طبق روايته - بأن الرئيس موبوتو رئيس زائير يشير اليه من طرف المائدة يستدعيه، فلما وصل اليه همس موبوتو في اذنه: « بطرس ألا تفكر في اضافة اسمك للقائمة؟ ».

ولم يملك بطرس غالي غير ان يطلب فرصة للرجوع الي القاهرة يستأذن فيما عرض عليه.

وأتذكر انني بعد ان سمعت تلك التفاصيل من بطرس غالي قلت له : « ألا ينبغي لك ان تتشاور مع صدر الدين اغا خان؟ ». وقال بطرس غالي: «فعلت. اتصلت به تليفونيا. سألته هل انت مرشح؟ ورد علي بأنه لن

يرشح نفسه، وإنما هو علي استعداد لقبول الترشيح في حالة ان تطلبه الدول الاعضاء في مجلس الامن» .

وقتها، وقد وجدت ان صدر الدين اغا خان لن يحصل علي ما يريد إذا كان ينتظر وصوله اليه علي طبق فضه - انتقلت بحماستي الي ترشيح بطرس غالي، وبعض هذه الحماسة كما قلت كان راجعا الي انه مصري قبطي.

وبيني وبينك اقول ان بعض الدوافع الي تلك الحماسة ظن ساورني بأن الرجل، في اطار مجمل السياسات التي اعتمدت في مصر منذ زيارة القدس سنة ١٩٧٧- كان يستحق ان يكون وزيراً للخارجية المصرية، وكان شعوري أن الذي حجب عنه هذه الفرصة مجموعة حساسيات كنت استطيع تفهم بواعثها، وان أدركت في نفس الوقت قسوتها علي الرجل، وحين واتته الظروف وفاز بمنصب الامين العام للأمم المتحدة فقد احسست ان في ذلك تعويضا عادلا للإنسان والمواطن فيه، بصرف النظر عن خلاف مع توجهاته السياسية والفكرية، وهو خلاف لم يكن سراً عليه طوال ثمانية عشر عاما طالت فيها زمالتنا في الاهرام.

وأشعر من بعيد أن بطرس غالي يتصور ان في مصر معارضة لسياسته. او ما يقال عن سياسته في البوسنة وفي غيرها، وأن الداعي الرئيسي لهذه المعارضة أنه قبطي، بل وقد قال بنفسه شيئا من ذلك وكرره في حديث تليفزيوني مع صديقنا اللامع مفيد فوزي، وكان بطرس غالي في ذلك علي خطأ، فقبطيته موضع فخار لكل وطني مصري. ثم ان نقد سياسته في البوسنة وغيرها لم يقتصر علي مصر، بل لعل نقد هذه السياسة كان اعلي وأقسى في غير مصر، وبالتحديد في كثير من بلدان اوروبا، وحتي امريكا ذاتها. ولعلي اضيف انه في تقديري مظلوم فيما وجه اليه، ينسي الناس ان الامين العام للأمم المتحدة له سيد مطاع هو مجلس الأمن، كما أن مجلس

الامن له بدوره قائد لا يعصي حتي هذه اللحظة علي الاقل هو الولايات المتحدة الامريكية.

يضاف الي ذلك أن العصر لم يعد هو ذلك العصر الذي يقف فيه رجل مثل داج همرشولد الامن العام للأمم المتحدة وقت ازمة السويس ١٩٥٦ يقدم استقالته قائلاً لمجلس الامن وجها لوجه « أنه لا يستطيع ان يقبل علي ضميره ان يكون أمينا عاما للأمم المتحدة في وقت تخالف فيه اثنتان من الدول دائمة العضوية في مجلس الامن - نصوص وروح ميثاق الامم المتحدة».

ولست اعرف ما الذي دعا بطرس غالي الي ان يسمح لاسمه بالتداول في معرض مؤتمر لحقوق الاقليات في الوطن العربي والشرق الأوسط، ولعل دافعه كان أن هذا المؤتمر متصل بإعلان من الأمم المتحدة عن حقوق الاقليات في هذه المنطقة.

لكن السؤال : هل كان بطرس غالي يعرف أن أقباط مصر جرى تصنيفهم اقلية ضمن هذه الاقليات؟

أكاد اقطع بأنه لم يعرف شيئاً عن التفاصيل، وإنما اقتصرت معرفته علي الخطوط العامة وحدها.

ثم اقول لك في النهاية انني لست ضد انعقاد مؤتمر لحقوق الاقليات في العالم العربي والشرق الاوسط ولكن اقباط مصر خارج هذا الاطار.

أقباط مصر ومسلموها - شأنهم شأن كل البشر في هذا العالم الثالث- مثقلون مرهقون بمشاكل لا أول لها ولا آخر. وهم -شأنهم شأن غيرهم من البشر - يبحثون عن حلول لهذه المشاكل، لكن بحثهم في شئونهم وشئون مصر يجئ في إطار حق المواطنة، وليس في اطار حماية الاقلية .

وإلا كنا كمن يلعب الكرة، بقنبلة!

أقباط مصر أغلبية بلا مشكلات!
شباب الباحثين بمركز ابن خلدون

طالعنا الكاتب الكبير محمد حسنين هيكل بمقال في الاهرام بتاريخ الجمعة ١٩٩٣/٤/٢٢، تحت عنوان «أقباط مصر ليسوا اقلية وانما جزء من الكتلة الإنسانية الحضارية للشعب المصري». والمقال علي شكل رسالة موجهة الي زميل صحفي آخر هو الاستاذ جمال بدوي رئيس تحرير جريدة الوفد، بخصوص مؤتمر دعي اليه عن « اعلان الأمم المتحدة لحقوق الاقليات وشعوب الوطن العربي والشرق الأوسط»، ويعقد بالقاهرة ١٢-١٤/٥/١٩٩٤. ويدور «المقال - الرسالة» حول استنكاف الاستاذ هيكل عن ادراج «الاقباط» ضمن الموضوعات التي يتعرض لها المؤتمر، كما لو كانوا «اقلية». ورغم أن « المقال- الرسالة» لم يخبر القراء عن الداعي للمؤتمر وهي سقطة صحفية لكاتب يفخر بأنه «جورنالجي محترف»، إلا أننا نخبر القراء بأن المنظم لهذا المؤتمر هو مركز بحثي غير حكومي اسمه مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية، ونتغاضي عن هذه السقطة البسيطة، للحديث عن مغالطات اكبر وأهم، حفل بها مقال كاتبنا «الكبير».

المغالطة الأولي : من ليسوا أقلية لابد أن يكونوا أغلبية

يقول الاستاذ هيكل أن الأقباط ليسوا «أقلية». ومفهوم «الأقلية» الشائع في العلم الاجتماعي هو أي جماعة مختلفة في صفة او خاصية من خصائصها عن جماعة اخري اكبر منها عدداً. والخاصية التي تجعل الأقباط «اقلية» بهذا المعني هو اختلاف الديانة، فهم مسيحيون يعيشون في نفس الوطن مع جماعة اكبر ذات ديانة اخري هم المسلمون. نسبة المسيحيون لا تتجاوز عشرة في المائة (١٠٪)، بينما نسبة المسلمون تصل الي تسعين في المائة (٩٠٪). وهذا واقع تؤكده كل الاحصاءات الرسمية منذ عام ١٨٩٧. وليس في هذا حط من قيمة الاقلية. وهناك معني أخر «للأقلية» في العلم الاجتماعي، وان كانت اقل شيوعاً، وهو أن تكون الجماعة محرومة من بعض حقوقها. وبهذا المعني، يمكن أن تكون جماعة ما ذات اغلبية عددية، ولكنها «اقلية» من حيث عدم المساواة في الحقوق مع بقية أبناء نفس الوطن. وبهذا المعني يعتبر النساء في معظم المجتمعات اقليات. كما يعتبر غير البيض في جنوب افريقيا الي وقت قريب جدا (١٩٩٤/٤/٢٥) أقلية سياسية، رغم أنهم أغلبية عددية. إذن بالمعني الاكثر شيوعاً فإن الأقباط هم أقلية علي وجه اليقين، وبالمعني الأقل شيوعاً فإن البعض يعتقد أنهم أيضاً «أقلية» حيث أن هناك شبهة أنهم لا يتمتعون عمليا وواقعيا بكل حقوق «المواطنة». فإذا لم يكن الأقباط «أقلية» بأي من المعنيين، فإن المعني الوحيد الذي يوحي به الاستاذ هيكل هو أن الأقباط «أغلبية». ولما كان ذلك خطأ بيّنا، فإن ترك هذا الايحاء، ولو بالحذف المنطقي، هو مغالطة واضحة.

المغالطة الثانية : من هم، أقلية ليسوا جزءاً من النسيج الوطن!

يبدو أن حماس الاستاذ هيكل لنفي صفة «الاقلية» عن الأقباط، هو

لاعتقاده أن أي «أقلية» لا يمكن أن تكون جزءاً من النسيج الوطني الحضاري الإنساني لمصر. من قال هذا؟ إن المجتمع زاخر بالاقليات من كل نوع: لغوية (النوبيون) واجتماعية (الطبقة العليا) وعمرية (الشباب)، ومهنية (كلها)، وسياسية (أحزاب المعارضة)، ودينية (الارثوذكس والكاثوليك والبروتستانت). ولا يقلل ذلك ذرة واحدة من انتماء أبناء هذه الاقليات انتماء اصيلاً للجسم الوطني الحضاري الإنساني لمصر. فإذا كان لفظ «قبطي» يعني «مصري»، فإن كل من ولد علي أرض مصر ونشأ فيها وشرب من نيلها فهو قبطي. ولو أن الاستخدام الشائع أن الاقباط هم المسيحيون المصريون، المسيحية بعد أن أسلمت الأغلبية (بين القرنين السابع والعاشر الميلاديين) وبعد أن تعرب الجميع مسيحيون ومسلمون علي السواء مع القرن الحادي عشر. وكانت عبقرية مصر والمصريين هو روح التسامح والتعاطف والتراحم بين من أسلم منهم ومن ظل علي ديانته المسيحية، طوال الأربعة عشر قرناً التالية. باختصار كون بعض المصريين قد اصبحوا أقلية عددية دينية لا ينفي عنهم مصريتهم الأصيلة. لم يقل بهذا أحد. وبالقطع لم يقل بهذا منظموا المؤتمر الموعود.

المغالطة الثالثة: أن أقباط مصر ليست لهم مشكلات

علي مدى ثلاثة الاف كلمة أو يزيد في مقال الاستاذ هيكل، لم يرد ذكر مشكلة واحدة يعاني منها أقباط مصر حاليا. هذا «المسكوت عنه» هو أكبر وأخطر مغالطة في مقال الكاتب الكبير. فهو يعلم جيداً، كما يعلم كل مراقب موضوعي منصف، أن لأقباط مصر هموما وهواجس حقيقية، بعضها يعود الي رواسب حقب ماضية، ومعظمها يرجع الي ظروف العنف الارهابي باسم الدين في السنوات الاخيرة، ورغم أن هذا الارهاب لا يقتصر علي الأقباط، إلا أنه استهدفهم، ووجد من الفتاوي الزائفة ما عرض ارواحهم

واموالهم «للاستحلال» بوجه خاص، كما سمعنا ورأينا صراحة من اعترافات بعض من تابوا من امراء التطرف والارهاب السابقين. ورغم ذلك كله فإن الاستاذ هيكل لم يذكر هذه الهواجس والهموم ولو بكلمة عارضة من الثلاثة الاف كلمة، التي غرّب فيها وشرق، وتجول فيها جولة واسعة باتساع الارض كلها عن اصدقائه الذين كانوا من المرشحين لمنصب الأمين العام للأمم المتحدة!

المغالطة الرابعة : البلهوانيات الكلامية كبديل للحلول الحقيقية

يبدو أن الاستاذ هيكل ، بحذقة في هندسة الكلمات نسى تماما مواجهة المشكلات، لقد أبرأ ذمته بمجرد نفي صفة الأقلية عن اقباط مصر. وأكد انهم جزء من الكتلة الإنسانية الحضارية للشعب المصري. وبالتالي فليس لهم أي مشكلات خاصة. هذا الأسلوب المغالط في منطقيته اللفظية الصورية يجافي المنطق العلمي الواقعي الذي يقوم علي رصد الوقائع واستنباط النتائج. فنحن امام واقع يقول أن عدد ضحايا الأقباط في حوادث العنف الارهابي السياسي في السنوات الثلاث الأخيرة فقط، يفوق بأربعة امثال ضحاياهم طوال القرن العشرين. ونحن أمام واقع شاعت فيه الاف الكتب الصفراء والاشرطة المسجلة التي تحض علي التعصب وتستعدي فيه البسطاء علي اخوانهم الاقباط. ونحن أمام من يسمون «بدعاة» دينيين، يدعون جهارا نهاراً (وأحياناً علي شاشة التليفزيون) بعدم مصافحة المسيحيين، أو مشاركتهم الطعام والشراب. هذه امور طارئة علي مجتعنا . هذا صحيح. ولكن عدم مواجهتها ، وعدم استئصال رواسب ممارسات سابقة، من شأنه أن يجعلها تتفاقم. وتفتت بل وتفتك بالنسيج الوطني الذي يتغني الاستاذ هيكل به. هذه مشكلات حقيقية نمت وترعرعت في العقدين الأخيرين. ولم نسمع أو نقرأ للكاتب مقالاً حولها ولم

يخلقها عدو في الخارج، وإن كان أي عدو يمكن أن يستغلها أبشع استغلال. يا سيدي هذه المشكلات هي في الأساس «صناعة محلية»، ربما حمل وزرها مصريون تلوثت عقولهم وأرواحهم في الخارج أو بمؤثرات خارجية. ولكنها صناعة محلية. ولابد من مواجهتها علي هذا الأساس بحلول أو علي الاقل اجتهادات بحلول حقيقية، لا ببهلوانيات لفظية «لابراء الذمة الوطنية»!

المغالطة الخامسة : حوار في القاهرة خير من الف حوار خارجها

عالم الاستاذ هيكل في السنوات الأخيرة بات مسكونا بأوهام وكوابيس « المؤامرات»، رغم نفيه أنه لا يؤمن بنظرية المؤامرة في تفسير التاريخ. وقد وجد له شريكين حميمين في هذا الصدد هما الرئيس السوداني عمر البشير والرئيس العراقي صدام حسين. فثلاثتهم يحتجون علي عقد مؤتمر يناقش مشكلات وهموم الأقليات في القاهرة. وثلاثتهم بالتصريح أو التلميح يذهبون إلي أن هناك مؤامرة تستهدف وطنه أو الوطن العربي الكبير؛ وأن أعداء الوطن والأمة لابد أنهم وراء هذه «المؤامرة». وكان وزير الخارجية المصري السيد عمرو موسى قد رفض طلبا رسميا سودانياً بمنع هذا المؤتمر (صحيفة الحياة ١٩٩٤/٤/١٧). وفي رفض الوزير المصري للاحتجاج السوداني، صرح : «اكدت القاهرة للخرطوم ان المؤتمر سيناقش اوضاع كل الاقليات في الدول العربية بمن فيهم اقباط مصر، داعيا لاهمية الحوار والنقاش في شأن القضايا الحساسة». وسؤالنا للاستاذ هيكل والرئيسين السوداني والعراقي هو: إذا لم تناقش هموم مثل هموم الأقليات في الوطن العربي في أكبر عاصمة عربية وهي القاهرة، فأين يريدون لها أن تناقش؟ في واشنطن أو لندن أو تل أبيب؟ أم يريدون لها ألا تناقش علي الاطلاق، علي أمل أن تختفي من تلقاء ذاتها ؟ ألم تستمر مشكلة جنوب

السودان وتستنزف شماله وجنوبه علي مدي ٢٨ عاماً من عمر السودان المستقل وهو ٣٨ عاماً؟ ألم تستمر مشكلة الاكراد مشتعلة طوال ثلاثين عاما، ثم لحقت بها مشكلة الشيعة في السنوات الخمس الاخيرة، وبات العراق مهددا بالتمزق؟ وألم تتضاعف مشكلات وهموم الأقباط طوال عقدين من الزمان؟؟ إلى متى نظل نتجاهل مشكلاتنا أو نترك أمرها للسياسيين فقط، أو للغوغاء فقط؟ وإذا لم يناقشها مفكرو الأمة وعلماؤها فمن يناقشها؟

المغالطة السادسة : التشكيك والتخوين والتكفير

من أرخص ممارسات الجدل علي الساحة السياسية العربية، الانغماس في حملات التشكيك والتخوين والتكفير. وبينما يمكن التغاضي عن تلك الممارسات حينما تصدر عن الصغار والمبتدئين، الا أننا كنا نظن أن كاتبا عملاقا مثل الاستاذ هيكل يستدرج الي هذا التقليد البغيض، خاصة وهو دائما يفخر أنه لا يتحدث الا بالوثائق والادلة . لقد ألمح الرجل غمزا ولمزا الي أموال أجنبية تنفق علي البحوث والدراسات، وأكد أنها تصل الي مائة مليون دولار سنويا في مصر وحدها . ونحن لا نعلم المصدر الذي استقي منه هذه المعلومة .ثم حتي علي فرض صحتها ، فما هي علاقتها بالموضوع الذي يناقشه، أي علاقة هذا كله بنزاهة أو وطنية المنظمين للمؤتمر ؟ إن مركز ابن خلدون مركز بحثي غير حكومي، أهدافه واضحة معلنة ، وأنشطته واضحه معلنه، وكذلك تمويله وميزانيته، والجهات المصرية والعربية والدولية التي يتعاون معها معلنة في نشراته الشهرية وتقاريره السنوية. فهو مركز يؤمن بالشفافية الكاملة ، ويدعو إليها كتجسيم لقيم " المجتمع المدني" التي يعتنقها، حتي لو أدت هذه الشفافية الي بعض المشكلات العارضة، مثل تلك الزوبعه التي آثارها هو وغيره . إننا نعيب علي الرجل

ونعتب عليه أن ينجرف في هذا المنزلق . فلا نحن نشكك في نزاهته أو وطنيته أو عروبته حينما ينشر دراساته في الخارج بلغات أجنبية وهي مليئة بالمعلومات والافكار والتحليلات، ولا نتهمه بأنه يفعل ذلك لحساب جهات مشبوهة. وهو يشارك في مؤتمرات في الداخل والخارج تنظمها جهات أجنبية . ولا يخطر ببالنا أن يكون ذلك قرينة للشك في نوايا الرجل أو تخوينه أو تكفيره . فنحن ندرك جيدا أن مثل هذه الاتهامات، تلميحا أو تصريحا، هي ذريعة عجز أو افلاس في أي حوار فكري . وكنا نتمني الا يلجأ هيكل لنفس أسلوب المتطرفين الدينيين الذين "يكفرون" كل من يختلف معهم في الرأي والاجتهاد .

المغالطة السابعة : من هي جماعة حقوق الاقليات ؟

إن الاستاذ هيكل استلم دعوة من المركز عن أهداف المؤتمر والجهات المنظمة له وقائمة المدعوين، وقائمة المدعوين تعني المشاركين المقترحة أسماؤهم . وعندما يؤكد أي منهم موافقته فهو يظهر في قائمة المشاركيين الفعليين. ولم يتسلم الاستاذ هيكل القائمة الثانية لأنه لم يرد بالايجاب أو الرفض. مسألة تنظيمية شكلية لا تستحق إدعاء البطولة أو الشهادة . المهم أن الجهة الاخري المشاركة في التنظيم وهي جماعة حقوق الاقليات، هي منظمة غير حكومية، مثلها في ذلك مثل منظمة العفو الدولية، ومركز ابن خلدون نفسه . وهي كما يظهر من اسمها تهتم بحقوق الاقليات في العالم كله . وكان طبيعيا أن ندعوها لمشاركة مركزنا في هذا المؤتمر ، كما نفعل مع منظمات عربية ودولية أخري في مؤتمرات وندوات أخري تشاركنا الاهتمام بموضوع الندوة أو المؤتمر .

أما قضية التمويل فهي بسيطة للغاية ، تتحمل جماعة حقوق الاقليات نفقات سفر المشاركين من خارج مصر ، ويتحمل مركز ابن خلدون نفقات

التنظيم واستضافة المشاركين .

لقد رأينا بهذه التوضيحات والردود علي مقال لأحد أعلام مصر في الصحافة والحياة العامة ، أن نسمعه صوت الشباب، ولعلنا بذلك نسهم في حوار خلاق ورشيد بين جيلنا وجيل الاستاذ هيكل حول هذا الموضوع وغيره من الموضوعات الحساسة التي تشغل الرأي العام في مصر والوطن العربي.

تعليق د. سليم نجيب

دكتوراه في القانون والعلوم السياسية عضو المنظمة
المصرية لحقوق الإنسان،
عضو الرابطة الدولية للقانونيين ، القاضي بمحكمة
مونتريال،كندا - ١٩٩٤/٤/٢٩

اثار مؤتمر الاقليات في الوطن العربي الذي دعا مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية الي عقده في القاهرة بين ١٢ و١٤ مايو القادم جدلاً واسعا في القاهرة فشحذت اقلام لمهاجمة ادراج المؤتمر اوضاع اقباط مصر علي جدول اعماله.

وانبري الاستاذ الكبير محمد حسنين هيكل في مقال طويل نشر بالاهرام بتاريخ ١٩٩٤/٤/٢٣ معارضا ادراج اوضاع الاقباط ضمن جدول الاعمال زاعما ان الاقباط ليسوا اقلية وانما جزء من « الكتلة الانسانية الحضارية للشعب المصري» . كما تشنجت بعض الشخصيات المسلمة والقبطية رافضة هذا المؤتمر مطالبة بمقاطعته لان جدول اعماله تضمن وضع الاقباط في مصر.

ونحن وأن كنا نكن كل الاحترام والتقدير للاستاذ هيكل وللمعارضة في بحث مشكلة الاقباط في مصر وادراجها في جدول الاعمال إلا أننا نود ان نذكرهم بالشاعر الذي قال :

ان كنت تدري فتلك مصيبة

وان كنت لا تدري فالمصيبة اعظم

يبدو لنا ان هؤلاء السادة الافاضل المعارضين لادراج اوضاع اقباط مصر علي جدول اعمال مؤتمر الاقليات لا يدرون اننا علي مشارف القرن الحادي والعشرين واننا في عصر دولية حقوق الإنسان، وقد ولي العصر الشمولي الناصري الذي يأمر فيطاع، يبدو ان الاستاذ هيكل لا يزال يعيش في هذا العصر الديكتاتوري البائد ولا يدري اننا نعيش الان في زمن تعزيز حقوق الإنسان والحريات الإنسانية والتشجيع علي احترامها بالنسبة للجميع دون تمييز بسبب الدين او العقيدة سواء كانوا اقلية ام اغلبية.

يبدو ان هؤلاء السادة المعارضين يجهلون او علي الاصح يتجاهلون ان الجمعية العمومية للأمم المتحدة في دورتها السابعة والاربعين بجلستها العامة في يوم ١٨ ديسمبر ١٩٩٢ اعتمدت القرار رقم ١٣٥/٤٠٧ بشأن اعلان حقوق الاشخاص المنتمين لاقليات قومية او اثنية والي اقليات دينية ولغوية، وقد الزم هذا القرار العالمي كافة الدول ان تقوم بحماية وجود الاقليات وهويتها الدينية والثقافية واللغوية وتهيئة الظروف الكفيلة بتعزيز هذه الهوية واعتماد التدابير التشريعية والتدابير الاخري الملائمة لتحقيق تلك الغايات لكي ما تضمن للاشخاص المنتمين الي اقليات ممارسة جميع حقوق الإنسان والحريات الاساسية الخاصة بهم ممارسة تامة وفعالة دون أي تميز وفي مساواة تامة امام القانون.

يتضح جليا لكل من له اذنان للسمع ولكل من له عينان للبصر ان الهدف الاساسي من هذا الاعلان العالمي هو التأكيد علي معني حقوق الانسان عالميا وتوجيه الانظار الي هذه الحقيقة وخاصة انظار الانظمة والحكومات من خلال التأكيد علي التزاماتها ازاء احترام حقوق الإنسان

لمواطنيها. كافة مواطنيها - الاقلية والاغلبية وهذا هو ما تأكد في المؤتمر العالمي الثاني لحقوق الإنسان الذي انعقد في فيينا فيما بين ١٤ و٢٦ يونيو ١٩٩٣.

ونحن نتساءل اين كان الاستاذ الفاضل حسنين هيكل والمعارضون لادراج اوضاع اقباط مصر ضمن جدول اعمال مؤتمر الاقليات، اين كانت اصواتهم واقلامهم حينما صدر هذا الاعلان العالمي في ١٨ ديسمبر ١٩٩٢، لم يشر احد منهم من قريب او من بعيد لهذا القرار الدولي، لماذا؟ هل عن جهل ام عن تجاهل ام للحساسية، وهو التعبير الذي استعمله الاستاذ هيكل في مقاله المنشور في الاهرام يوم ٢٣ ابريل ١٩٩٤ حينما تحدث عن د. بطرس بطرس غالي الامين العام للامم المتحدة، وان الاخير كان يستحق ان يكون وزيرا للخارجية لولا مجموعة حساسيات؟ وهنا لنا وقفة مع الاستاذ هيكل فنسأله « ما هي مجموعة هذه الحساسيات لماذا لم يكتب عنها وهو الذي يزعم انه قبطي مسيحي، وبالتالي لا يستحق ان يتبوأ هذا المنصب، مهما كان جديراً به لا لسبب سوى ديانته المسيحية. وألا يعد هذا خرقا صريحا واضحا لابسط مبادئ حقوق الانسان بصرف النظر إذا ما كان ينتمي الدكتور بطرس بطرس غالي للاقلية ام لا؟ اذن هناك مشكلة وقضية لاقباط مصر فلتعترفوا بها ولتحاولوا معالجتها بكل صراحة وشجاعة، لا من اجل الاقباط فحسب، بل من اجل مصر، قبل ان يفوت الوقت فتنهار بلادنا لا قدر الله، فلتعترفوا ايها السادة أن حقوق المواطنية بالنسبة للاقباط ليست متساوية مع حقوق المواطنين المسلمين، وبالتالي فإن الدولة لا تحترم المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، سواء اسميتم الاقباط اقلية أو أغلبية أو أية تسمية تشاءون؟

ألا يعيش هؤلاء السادة الافاضل في مصر؟ وهل يجهلون الكتب

العديدة التي الفت في مصر وصدرت في مصر عن كتاب وطنيين مسلمين امثال مؤلفات الشهيد د. فرج فودة والدكتور رفعت السعيد والمستشار محمد سعيد العشماوي وعادل حمودة وابراهيم عيسي الذين نددوا في روزاليوسف بالمدارس التي تعلم الفتنة في اسيوط منذ عام ١٩٨٦ وغيرهم وغيرهم الذين كتبوا ونددوا باوضاع الاقباط وانتهاكات حقوقهم الانسانية وادانتهم بشدة للانتهاكات الخطيرة ولاحداث الهجوم علي الكنائس والممتلكات المسيحية، وعلي المواطنين المسيحيين واعمال العنف الديني ضدهم منذ ربع قرن؟ الم يقرأ هؤلاء الافاضل تقارير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان حول العنف الطائفي الصادر في ١٩٩٠/٤/٤ و١٩٩٢/٥/٧ وغيرهم.

الم يسمع هؤلاء السادة عن الخط الهمايوني الصادر في عام ١٨٥٦ والقرار الوزاري الصادر من العزبي باشا عام ١٩٣٤ الخاص بالشروط العشر لبناء واصلاح وترميم الكنائس؟ الم يسمع هؤلاء السادة الذين يعلو صوتهم الان، بأنه لا يجوز اجراء اصلاحات بدورة مياه كنيسة الا بصدور قرار جمهوري، وهو امر إذا كان مقبولا في عهد السلطان العثماني في القرن التاسع عشر فانه لا يتصور ان يسود هذا المنطق او تلك القواعد في عصر حقوق الانسان ، ونحن علي مشارف القرن الحادي والعشرين وبعد ذلك تريدون انكار حق الاقباط في اسماع صوتهم في هذا المؤتمر. اين كنتم واين استنكاركم لانتهاكات حقوق الاقباط الانسانية؟ لماذا تخافون من هذا المؤتمر ان كنتم علي حق؟ السنا في عصر الديمقراطية وحرية الرأي ومقارعة الرأي بالرأي المخالف وبطريقة ديمقراطية ام لا تزالوا تعيشون في عصر الشمولية والقهر وايام الشعارات الزائفة متبعين سياسة التغطية والتعمية والتمويه والمخادعه؟ يجب ان يفيقوا بعد طوال نوم وتلاعب

بالالفاظ والشعارات وخداع بالتفسيرات والمبررات لكي نضع ايدينا علي موضوع الداء، وموضع الداء كما هو واضح وجلي هو عدم احترام حقوق المواطنة للمواطن القبطي واعتباره مواطنا من الدرجة الثانية.

ايها السادة المعارضون لمؤتمر الاقليات ماذا يهم ان كان الأقباط اقلية ام لا ؟ ان امانة العلم والتاريخ تقتضي منكم ان تعترفوا ان للأقباط مشكلة تتعلق بحقوق الانسان، وأن حقوق المواطنة بالنسبة لهم ليست متساوية والمواطنين المسلمين وبالتالي يجب ادراج اوضاع اقباط مصر ضمن جدول اعمال مؤتمر الاقليات لانه التزام مصر باحترام العالم ليعود للوطن وجهه المضيئ ليصبح مرة اخري منارة للحضارة في الاسرة الانسانية والا سيدان من العالم اجمع وبالتالي ستكونوا قد ساهمتم في تشويه سمعة مصر عالميا والتاريخ لن يرحمكم، كونوا مخلصين ولو مرة واحدة من اجل مصر وطنا موحداً بأقباطه ومسلميه، لكيما تحترم حقوق المواطنة لكافة المواطنين مهما كانت هويتهم الدينية، والله يهدي هؤلاء السادة الافاضل الي ما فيه الخير لمصر الخالدة.

وفي الختام لا يفوتنا ان نحيي الدكتور/ سعد الدين ابراهيم، الذي أوتي الشجاعة لتسمية الاشياء بأسمائها ومحاولة لفت الانظار لقضية ساخنة.

الاستفتاء المصغر
الذي اجراه مركز ابن خلدون عن رؤية الاخر
والذي اعدته الباحثة نجاح حسن في ٤/٧/١٩٩٧

ماذا يحب أن يعرف المسلمون عن الأقباط؟

هذا سؤال تم طرحه علي مجموعة من المسلمين مكونة من : طبيبة، وربة بيت أميه، وطفلة إعدادي، وطفلة ابتدائي، وكانت نتيجة السؤال مجموعة الاستفسارات العشوائية الأتية :- أحب أن اعرف من أول الميلاد، متي يتم التعميد، وكيف ولماذا؟

- هل تعميد البنت يختلف عن تعميد الولد، كما يفعل المسلمون بخصوص العقيقة؟

- عندهم خمس صلوات مثلنا، كيف يصلونها، هل يصلون وهم ماشيين في الشارع؟

- لماذا يقولون باسم الصليب، ان الله هو الذي خلق المسيح والصليب، لماذا لا يقولون باسم الله؟

- ما هي مواقيت الصيام عندهم وانواعه؟

- أحب أن اعرف عن الزواج من اول الخطوبة، وما هي حكاية الاكليل، وكيف يكتب عقد الزواج؟

- احب ان اعرف عن بروفة الموت، سمعت أن كل انسان يصمم له

صندوق علي حجم مقاسه يضع فيه نفسه ليجربه، ما هي هذه الحكاية؟

- هل يغسلون الميت ويكفنوه؟ ولماذا عند الدفن القسيس يقول للميت اني برئ منك؟

- احب ان اعرف عن كرسي الاعتراف؟

- يقولون ان الكثير من القساوسة يعرفون صحيح الدين، ويعرفون أن الانجيل محرف وعارفين ان محمد رسول الله ، وكثير منهم مسلمون، هل هذا صحيح؟

- كيف تتدرج الفتاه الي ان تصبح راهبة؟

- لماذا يحلقون للراهبه شعرها، ماحنا عندنا ناس كثير مخمره ومنقبه ولكن محتفظين بشعرهم؟

- لماذا اهل الراهبة يعتبرونها ميته ويولولون عليها؟

- هل الراهبة تترك اهلها ولا يرونها؟

- في العصور القديمة كان المسيحيين يتزوجون بأكثر من امرأة، هل هذا صحيح؟

- لماذا نحن نتزوج منهم وهم لا يتزوجون مننا؟

- هل الغطاس بيكون في ماء أم في خمره؟

- ما هو الفرق بين الكاثوليك والارثوذكس والبروتستانت؟

- هل قبل التعميد بيكون الطفل علي دين الاسلام؟

- لماذا المسيحيين يدقون الصليب علي ايديهم او اجسامهم؟

- كيف ينظرون للمسلمين؟

- أنا باتغاظ من الاقباط، هم عارفين ان الله لا يلد ولم يولد، ومع ذلك يقولون ان عيسى ابن الله، كيف جاء ان عيسى ابن الله؟

- لماذا لا يتطهرون، ويصلون وهم لابسين الاحذية؟

- هل هم لا ينظمون النسل علشان تكثر اعدادهم؟

- لماذا تحب البنات المسيحيات أن تفتن الشباب المسلم في المصايف، ويا سلام لو كان متدين وملتحي؟

- لماذا لا يستحم المسيحيين غير كل ٣ اسابيع مره؟ رائحتهم وحشه.

- لماذا يأكلون الخنازير، وكيف يأكلونها وهم عارفين ان هي متربية علي الزبالة والقازورات ، هل تعاليم الدين المسيحي تقول لهم لازم تأكلون الخنازير؟ دأنا اعرف أن سيدنا المسيح امر الشياطين ان تدخل اجسام الخنازير؟

- لماذا يشربون الخمره وهي حرام عندهم ايضا ؟

- لماذا يعبدون سيدنا عيسى؟

- لماذا لما بيكونوا مسافرين بيصلبوا علي اجسامهم؟

- ما هي حكاية مار جرجس؟

- ما هي المائدة التي نزلت علي سيدنا المسيح؟ وما هي قصص تلاميذه؟

- من هو يهوذا ؟ كيف صلب المسيح، يقولون ان احد يديه نزل منها ماء والثانية نزل منها لبن، يعني حكايات منعرفش هي صحيح ولا كذب؟

- يقولون ان روح المسيح وجسده رفعت في السماء علي عمر ٣٣ سنة وان سيدنا لمسيح سينزل اخر الزمان وسيتزوج حتي لا يكون هناك رهبانية؟

- لماذا اساميهم تشابه اسماء الاجانب، ماري، جورج، جوزيف؟

- لماذا ليس عندهم حجاب؟

- آيه يعني ايه تبقي الواحدة لابسه لبس الكنيسة ومع ذلك لابسه قصير وهي ذاهبة الي الكنيسة؟

- هل القلقاس له معني عندهم، يعني ايه عيد القلقاس؟

- لماذا لا يحتفلون بالسنة الهجرية واحنا بنحتفل برأس السنة الميلادية؟

- هل هناك اختلافات حول ميلاد المسيح، متي؟

- لماذا هناك اكثر من انجيل ، متي، ويوحنا ، وما هو اكثر هذه الاناجيل صحة؟

- لماذا المسلمين منا يدخلون الكنيسة ولكن المسيحيين لا يدخلون المساجد؟ لانهم انجاس ممكن يكونوا اكلين خنزير او شاربين خمره او مش متطهرين بخصوص الحالة الزوجية؟

- ما هي الرائحة الغريبة في بيوتهم؟

- احب ان اعرف عن الحج بتاعهم، لماذا يذهبون للقدس؟

هموم الأقباط

عاشت مصر وهي تضم بين جنباتها المسلمين مع الأقباط في نسيج واحد، ولم يستطع أي عنصر غازي منذ الحملات الصليبية التي اجتاحت الشرق وحتى الهجمة الصهيونية على فلسطين والتي طالت آثارها مصر طوال نصف قرن مضى أن تمزق هذا النسيج الذي استمر يجمع بين عنصري هذا الوطن والذي تحاول أصوات في الغرب أن تظهرهما على أنهما طرفي صراع يسعى كل فريق فيه إلى نفي الفريق الآخر أو حتى القضاء عليه.



إن المؤلف سامح فوزي وهو صحفي قبطي مصري من جيل التسعينات وباحث جاد حاصل على درجة الماجستير في العلوم السياسية من جامعة القاهرة وله العديد من البحوث والمؤلفات المنشورة باللغتين العربية والانجليزية يطرح في هذا الكتاب رؤية وطنية لهموم تهم الاقباط والمسلمين على حد سواء!

الناشر

رقم الإيداع / ٩٨/٨/٥٧٦

تصميم الغلاف دار الالفي